

أَيْضًا هَلْ هِيَ وَفِي الْأَصْنَافِ
 لِلْأَقْدَاءِ بِسَيِّدِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
 وَتَحْدِيدُهُمْ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ الشَّائِعِ فِي الْفَرَى وَالْأَمْصَارِ
 مِنْ تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ مَعَ الْحِمِيَّةِ وَالْعَصَبِيَّةِ بِنَفَقَاءِ الْأَعْصَارِ

تَأْلِيفُ

الشيخ الامام صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله بن عمر بن موسى
 العمرى الشهير بالفُلاّنى المتوفى في المدينة ليلة الخميس
 لخمس مضين من جمادى الآخرة سنة ثمانى عشرة
 ومائتين والفرحمة الله وجعل الجنة مثواه



طبع للمرة الاولى سنة ١٣٥٤
 بتحقيق وتصحيح محمد منير الدمشقى الازهرى من علماء الازهر الشريف ومدير

إدارة الطباعة المنيرية

حقوق الطبع محفوظة إلى

إدارة الطباعة المنيرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حدا لمن جعل أهل الحديث حراس الدين وصرف عنهم كيد المعاندين وشكر المن أهمهم (١)
التمسك بالشرع المبين ، وهداهم لاستقاء آثار الصحابة والتابعين ، وصلاة وسلاما على
من بيعته كل منكره ترك وموضوع وكل معروف موصول غير مقطوع ولا منوع ، المنزل
عابه أحسن الحديث والمبجل بن الوري في القديم والحديث ، ورحمة موصولة بطرائق الأكرام
من الملك العلام ، مكفولة لأنصار السنة المطهرة وحماة وابطال الكفاح عنها وقاتها الرامين
بشبه التحقيق النقية شبهة التحريف والاتحال ، المحرقين بصواعق الحجج البالغة بدع أهل
الربغ والضلال ، الذين جعلهم الله أركان الشريعة ؛ وهدم بهم كل بدعة شنيعة .

﴿٢﴾ أما بعد ، فيقول الفقير الى مولاهم الفقيه صالح بن محمد العمرى الشهير بالفلاقي : إنه قد التمس
من بعض من يريد أن يتزود لمعاده ويعمل بكتاب الله وهدى خير عباد الله أن نقل له ما ورد
من ذلك في كتاب رب العالمين ، وما رواه الثقات الاثبات من سنة سيد المرسلين ، وما أثر
في ذلك من آثار الصحابة والتابعين فأجمعت عن ذلك أحجام الجبان ، وتخرجت من الخوض
في غمرة هذا الميدان ورجعت أتقهري ورأيت أن الوقوف دون ذلك أحق بمقامي وأحرى
ثم بد إلى أن الأولى أسعافه بالمراد رجاء أن يعمل به من وفقه الله من العباد .

فأقول بلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وبارك وسلم تظاهرا على
الحث على العمل بالكتاب والسنة ، وقضايا الصحابة والتابعين كاشفة عن ذلك كل دجنة (٣) وكلاء
الأمم لأربعة وغيرهم ، صرح به وكأشف عن قلوب متبعيهم الأئمة ، بل في كلامهم التصريح بتحريم
تقليدهم بعد ورود نص يخالفهم من كتاب أو سنة ، وأن تقليد المتعصين بعد ذلك ضلال
وجن (٤) وأنه ليس بغير الداعي تقليد بغير برهان وحجة (٥) ؛ فهذا أنا أنقله بحول الله وقوته وأنسبا
إلى قارئه بفضل الله ومنه ، من بحسب النبي صلى الله عليه وسلم وتابعيه ومن تبعهم من أهل ملته .

(١) في نسخة (الهدى) (٢) هو - نعم الدال المهملة وسكون الميم - الظلمة

(٣) كسر واء الجنون (٤) منى الجاهل إذا سأل علما عن حكم شرعي ثابت في كتاب الله أو سنة
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فينتبه ، ويرويه له لعل أو معنى فيعمل بذلك فلا يكون من باب التقليد
في شيء بل هذا من باب العمل بالرواية لا بالرأى وينبغي أن يذكر المؤلف ليس على ظاهره

وقد بدى الى ان اوتب ذلك على مقدمة في بيان ماورد في الكتاب والسنة من ذلك ، وما روى عن الصحابة والتابعين في بيان ما هنالك ، واربعة مقاصد فيها للاتمة الاربعة في ذلك من المذاهب ، (الأول) فيما قاله الامام ابو حنيفة واصحابه اهل المناقب المنيفة ، (والثاني) فيما قاله مالك بن انس امام دار الهجرة وما قاله اصحابه السادة المهرة ، (والثالث) في بيان مقالة عالم قریش محمد بن ادریس الشافعي وما لاصحابه في ذلك من الكلام الشافي من اليقظة ، (والرابع) فيما نقل عن ناصر السنة أحمد بن حنبل وما لاصحابه من الحفظ على العمل بالسنة والكتاب المنزل ؛ (وخاتمة) في ابطال شبه المقلدين والجواب عن حجج أهل الأهواء المتعصبين ، وسميته ايقاظهم أولى الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والانصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والامصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصية بين نقباء الأعصار .

المقدمة

في وجوب طاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واتباع الكتاب والسنة
وذم الرأي والقياس على غير اصوله والتحذير من اكثار المسائل وبيان
اصول العلم وحده مقسوماً ومجازاً ومن يستحق أن يسمى قتيها أو عالماً
حقيقة لا مجازاً وبيان فساد التقليد في دين الله تعالى وتقية والفرق
بينه وبين اتباع كتاب الله وسنة نبيه

قال الله تعالى : (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة) (ونزلنا عليك الذكر
لتبين للناس ما نزل اليهم) وقد فرض الله تعالى عليهم اتباع ما نزل اليهم وأعلم ان معصيته تعالى
في ترك امره وامر رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل لهم الا اتباعه ولذا قال رسول الله ﷺ
(ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله)
مع ما علم الله تعالى نبيه ثم ما فرض اتباع كتابه فقال (فاستمسك بالذي اوحى اليك) وقال :
(أن احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم) واعلمهم انه اكمل لهم دينه فقال عروج (اليوم
اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) ثم من عاينهم بما اتاهم من
العلم فامرهم بالاعتصام عليه وان لا يقولوا غيره الا ما علمهم فقال لتبينه صلى الله عليه وآله وسلم
(وكذلك اوحينا اليك روحاً من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان) وقال :
لتبينه صلى الله عليه وآله وسلم (ولا تقولن لشيء انا فاعل ذلك غداً الا ان يشاء الله) ثم انزل
على نبيه (ولا تقف ما ليس لك به علم) .

وبعثه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وانزل عليه كتابه الهدى

والنور لمن اتبعه وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما قصد له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه شاهده في ذلك اصحابه الذين ارتضاهم الله تعالى لنيه واصطفاهم له ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم اعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم بما اراد الله تعالى من كتابه بمشاهدتهم ما قصد له الكتاب فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله ﷺ ، وقال الله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا) وقال (يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم) وقال (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون) وقال (اما انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولاتكن للخائنين خصيما) وقال (اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون) وقال (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصالح به لعلكم تتقون ان الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين) وقال (له غيب السموات والارض ابصر به واسمع ما لم يمتدح من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه احدا) وقال (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون) (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون) هـ
فاكد الله هذا التاكيد وكرر هذا التكرير في موضع واحد لعظم مفسدة الحكم بغير ما أنزله وعموم مضرته وبلية لامتة قال تعالى (انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لاتعلمون) هـ وانكر تعالى على من حاج في دينه بما ليس له به علم فقال (ما أنتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم واتم لاتعلمون) ونهى أن يقول أحد هذا حلال وهذا حرام ما لم يحرمه الله ورسوله أيضا ، واخبر ان فاعل ذلك مفتر عليه الكذب وقال (ولا تقولوا لما تصف الستم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم) هـ والآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺ كثيرة هـ

قال الله تعالى : (واطيعوا الله واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون) وقال (قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين) وقال (من يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا) وقال (وارسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فانا رسلناك عليهم حفيظا)

وقال (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلاً) وقال: (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) وقال: (واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين) وقال: (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله والرسول ان كنتم مؤمنين) وقال: (يا ايها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكمه الله ويخول بين المرء وبين امرئه وانه الى الله تحشرون) وقال: (واطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تنازعوا في فتاويله وتذهب ربحكم واصبروا ان الله مع الصابرين) وقال: (انما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) وقال: (واقبوا الصلاة وآتوا الزكاة واطيعوا الرسول لعلكم ترحون) وقال: (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فان تولوا فاعلموا انما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وان تطيعوه تهتدوا وما على الرسول الا البلاغ المبين) وقال: (لا تجمعوا دعاة الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب اليم) وقال: (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا نزلوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذوه ان الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله فاذا استأذونك لبعض شأنهم فأذن لمن شئت منهم واستغفر لهم الله ان الله غفور رحيم) وقال: (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) وقال: (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً) وقال: (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم) وقال: (يا ايها الذين آمنوا الاتقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم) وكان الحسن يقول لا تذبحوا قبل ذبحه، وقال: (يا ايها الذين آمنوا لا ترفوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط أعمالكم وأتمم لتشعروا ان الذين يخفون أصواتهم في رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم ان الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيراً لهم والله غفور رحيم) وقال: (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار ومن يتول بعد ذلك عذاباً بالياً) وقال: (والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم

وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا رضى يوحى عليه شديد القوى) وقال تعالى : (وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب) وقال (واطيعوا الله واطيعوا الرسول قانت توليتم فانما على رسولنا البلاغ المبين) وقال (فاتقوا الله يا اولى الالباب الذين آمنوا قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا يتلوا عليكم آيات الله مينات ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات الى النور) وقال (انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه) وقال (افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهدا منه) قال ابن عباس هو جبرائيل وبه قال مجاهد (ومن قبله كتاب موسى اماما ورحمة اولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الأحزاب قالار موعده) قال سعيد بن جبیر: الاحزاب الملل قالار موعده فلا تك فى مرة منه ثم ذكر حديث يعلى بن امية طفت مع عمر فلما بلغنا المغربى الذى بلى الاسود جررت يده يستلم فقال ما شأنك تعلقت فقلت الاستلم فقال لم تطف مع النبي ﷺ فقلت بلى قال أفرأيت يستلم هذين الركنين المغربيين ؟ قلت لا قال اليس لك فيه أسوة حسنة؟ قلت: بلى قال فلتقر عينك، وجاء ان معاوية استلم الأركان كلها فقال له ابن عباس تستلم هذين الركنين ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمهما فقال معاوية: ليس شئ من البيت مهجورا فقال ابن عباس (لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة) فقال معاوية: صدقت قلت والآيات فى وجوب اتباع كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كثيرة وفيما ذكرناه كفاية •

(وأما الاحاديث الدالة على وجوب العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فكثيرة)

فى الصحيحين من حديث ابن عباس « أن هلال بن امية قذف أمرأته بشريك بن سحاء عند النبي ﷺ قد ذكر حديث اللعان وقول النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أحكل العينين سابع الاليتين خدج الساقين فهو لشريك بن سحاء وان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن امية فجاءت به على النعمت المكره فقال النبي ﷺ: لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن » يريد والله أعلم بكتاب الله قوله تعالى (ويدرا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله، ويريد بالشأن والله أعلم انه كان يحدها المشاهدة ولدها بالذى رميت به ولكن كتاب الله فصل الحكومة واسقط كل قول وراعه ولم يبق للاجتهاد بعده موضع ، وقال الشافعى فى الرسالة التى أرسلها الى عبد الرحمن بن مهدى اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن ابى يزيد عن ابيه قال ارسله عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى شيخ من زهرة كان يسكن دارنا فذهب معه الى عمر فسأل عن وليدة من ولادة الجاهلية فقال أما القراش فقلان وأما النطفة فقلان فقال صدقت ولكن رسول الله ﷺ قضى بالقراش •

قال الشافعى: وأخبرني من لائهم عن ابن ابي ذئب قال اخبرني مخلد بن خفاف قال ائتمت

غلاما فاستنكته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى على برد غلته فأتيت عروة فاخبرته فقال أرواح إليه العشية فاخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان فبجئت إلى عمر فاخبرته بما أخبرني به عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر بن عبد العزيز: فما أسرع على من قضاء قضيته - والله يعلم أني لم أجد فيه إلا الحق - فبلغتني فيه سنة عن رسول الله ﷺ فأرد قضاء عمر وافقد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فراج إليه عروة فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي له ٥

قال الشافعي: وأخبرني من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فاخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لبيعة هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي ﷺ بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد: وأعجباً لقد قضاه سعد ابن أم سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعى سعد بكتاب القضية فشققه وقضى للقضية عليه ٥

وقال الشافعي: أخبرنا أبو حنيفة سماك بن الفضل الشاهي قال حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح: من قتل له قتل فهو بخير الظنرين أن أحب أخذ العقل وأن أحب فله القود، قال أبو حنيفة قتل لآل أبي ذئب: أتأخذ بهذا يا أبا الحرث؟ فضرب صدري وصاح على صياح كثير أو مال مني وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم آخذ به وذلك القرض على وعلى من سمعه أن الله تبارك وتعالى اختار محمداً صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داهرين لا يخرج لمسلم من ذلك وما سكت حتى تمت أن يسكت انتهى ٥

(قلت) تأمل فعل عمر بن الخطاب، وفعل عمر بن عبد العزيز، وفعل سعد بن إبراهيم يظهر لك أن المعروف عند الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وعند سائر العلماء المسلمين أن حكم الحاكم المجتهد إذا خالف نص كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله ﷺ وجب نقضه ومنع نقوده ولا يعارض نص الكتاب والسنة بالاحتمالات العقلية والخيالات النفسانية والعصية الشيطانية بأن يقال: لعل هذا المجتهد قد اطلع على هذا النص وتركه لعله ظهرت له أو أنه اطلع على دليل آخر ونحو هذا مما لمج به فرق الفقهاء المتصيين واطبق عليه جملة المقلدين فافهم ٥ قال أبو النضر هاشم بن القاسم: حدثنا محمد بن أبي راشد عن عبدة بن أبي ليابة عن هاشم

ابن يحيى الخزومي أن رجلاً من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر لها أن تنفر قبل أن تطهر فقال عمر لا: فقال له التقي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم افتنى في هذه المرأة بغير ما افتيت به فقام إليه عمر يضربه بالرة ويقول لم تستفتي في شيء قد أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه أبو داود بنحوه.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثنا صالح بن عبد الله ثنا سفيان عن عامر عن عتاب بن منصور قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال إسرائيل عن أبي إسحق عن سعد بن أبي أياس عن ابن مسعود أن رجلاً تزوج امرأة فرأى أمها فاعجبته فطلق امرأته ليتزوج أمها فقال لأبأس فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال فكان يبيع قود بيت المال يعطى الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقالوا لا تحمل لهذا الرجل هذه المرأة ولا تصح الفضة بالفضة الاوزنا بوزن فلما قدم عبد الله اطلق الى الرجل فلم يجدوه ووجد قومه فقال ان الذي افتيت به صاحبكم لا يحمل وأتى الصيارقة فقال يا معشر الصيارقة ان الذي كنت أبايكم عليه لا يحمل لا تحمل الفضة بالفضة الاوزنا بوزن.

وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا هريرة . وابن عباس . وأبا سلة تذكروا المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها قال ابن عباس تعدد آخر الاجلين فقال ابو سلة تحمل حين تضع فقال ابو هريرة وأنا مع ابن اخي فارسلوا الى أم سلة فقالت قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها بليل فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج ، وقد تقدم ذكر رجوع ابن عمر . وابن عباس عن اجتهدا في السنة ما فيه كفاية .

قال محمد بن إسحاق بن خزيمة الملقب بامام الائمة : لا قول لاحد مع رسول الله ﷺ اذا صح الخبر عنه ، وقد كان امام الائمة ابن خزيمة له اصحاب يتحلون مذهبه ولم يكن مقلدا بل اماما مستقلا كما ذكر البيهقي في مدخله عن يحيى بن محمد العنبري قال : طبقات اصحاب الحديث جمة المالكية والشافعية والحنبلية والراهوية والخرزمية اصحاب محمد بن خزيمة .

وقال الشافعي : قال لي قاتل ذات يوم إن عمر عمل شيئاً ثم صار الى غيره لخبر نبوي قلت له حدثني سفيان عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر كان يقول : البدية للعاقلة ولا ترث المرأة من بنية زوجها شيئاً حتى اخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب اليه أن يورث امرأة اشيم الضبابي (١) من دينه فرجع اليه عمر .

واخبرني ابن عينة عن عمر وبن دينار . وابن طاووس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع

(١) اشيم بوزن احمد ، والضباني بكسر المجمة بعدما موحدة وبعد الألف أخرى ، قتل خطأ في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسلماً فامر الضحاك بن سفيان أن يورث امرأته من دينه اخرجها اصحاب السنن

من النبي ﷺ في الجنين شيئا فقام حمل بن مالك بن الباقعة وقال كنت بين جارتين لي (١) فضربت احدهما الاخرى بسطح فالتقت جنينا ميتا قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر: لو لم نسمع فيه هذا لقضينا فيه بهذا هو قال غيره ان كدنا لقضى فيه برأينا فترك اجتهداه للنص، وهذا هو الواجب على كل مسلم إذ اجتهد الرأي إغمايح عند الضرورة فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه إن الله غفور رحيم، وكذلك القياس انما يصار اليه عند الضرورة قال الامام احمد سألت الشافعي عن القياس فقال عند الضرورة نقله البيهقي في مدخله، وقال ابن عمر كنا نخير (٢) ولا نرى بذلك بأسا حتى زعم رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها من أجل ذلك. وقال عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب نهى عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الحجر فقالت عائشة: طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت وسئل رسول الله ﷺ أحق؟ قال الشافعي: فترك سالم قول جده لروايتها قال ابن عبد البر. وابن تيمية: وهذا شأن كل مسلم لا كما يصنع فرقة التقليد.

وفي كتاب العلم - باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأى والظن والقياس على غير أصل وعيب الاكثار من المسائل دون اعتبار - قال ابن عبد البر: ثنا عبد الرحمن بن يحيى قال ثنى على ابن محمد قال ثنا أحمد بن داود قال ثنا سحنون بن سعيد قال حدثنا عبد الله بن وهب قال ثنا ابن لمية عن أبي الاسود عن عروة بن الزبير قال: حج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فجلست إليه فسمعت يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله لا ينزع العلم من الناس بعد إذ أعطاهموه اتزاعاً ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بملهم فيبقى الناس جهالاً يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون قال عروة: فحدثت بذلك عائشة ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد ذلك فقالت لي عائشة يا ابن أخي اطلق لي عبد الله فاستثبت لي منه الحديث الذي حدثتني به عنه قال فجئته فسألته فحدثتني به كنه ما حدثتني فأثبت عائشة فأخبرتني ففجبت وقالت: والله لقد حفظ عبد الله ابن عمرو، فيه ابن لمية وفيه مقال قال ابن وهب وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الاسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ بذلك أيضاً وحدثني عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن اصبغ قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا ابن المبارك قال حدثنا عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان الرحبي (٣) قال حدثنا

(١) أي امرأتين لي ضربتين (٢) هي من الخبرات قبل هي المزارعة على نصيب معين كالثلاث والرابع وغيره ما وفي جوازها خلاف بين العلماء انظر تعليقاتنا على شرح عمدة الاحكام العلامة ابن دقيق العيد ج ٣ ص ١٢٣ تجد ما يشفيك
(٣) حريز بن نعيم الحذاء المهمة وكسر الزاء وآخره دأى، ووقع في كتاب جامع بيان المراد من فضل ج ٢

عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال : قال رسول الله ﷺ «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون به ما أحل الله ويحلون به ما حرم الله» . وأخبرنا أحمد بن قاسم . ويعيش بن سعيد قال أنا قاسم بن أصبغ قال ثنا محمد بن اسماعيل الترمذي قال ثنا نعيم قال ثنا ابن المبارك قال ثنا عيسى بن يونس قال ثنا حريز عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الآله ورأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال» انتهى .

قلت وأخرجه البيهقي بسنده إلى نعيم بن حماد قال ابن القيم بعد إخراج هذه الأسانيد وهو لا يكلهم أئمة ثقات حفاظ الأحرار بن عثمان فإنه كان منحرفاً عن علي رضي الله عنه ومع هذا احتج به البخاري في صحيحه وقد روى عنه أنه تبرأ عما نسب إليه من الانحراف عن علي ، ونعيم ابن حماد إمام جليل وكان سيفاً على الجهمية وروى عنه البخاري في صحيحه .

قال أبو عمر : هذا هو القياس على غير أصل والكلام في الدين بالتخصيص والظن ألا ترى إلى قوله في الحديث : «يحلون الحرام ويحرمون الحلال» ، ومعلوم أن الحلال ما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تحريمه فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه خلاف ما خرج منه ومن السنة فهذا هو الذي قاس الأمور برأيه فضل وأضل ومن رد الفروع في علمه إلى أصولها لم يقل برأيه انتهى (قلت) هكذا أخرجه الحافظ أبو عمر وسكت عليه وأورده في مقام الاحتجاج في ذم الرأي فصنيعه يدل على أن الحديث صالح للاحتجاج به ، وقد أخرجه البيهقي في المدخل وقال : تفرد به نعيم بن حماد وسرقه عنه جماعة من الضعفاء وهو منكر ، وفي غيره من الأحاديث الصحاح الواردة في معناه كفاية وبالله التوفيق انتهى .

قلت : ولعل مراده بالأحاديث الصحاح الواردة في معناه يعني في ذم الرأي واستعمال القياس في موضع النص ، ولأصل الحديث شاهد أخرجه أصحاب السنن الأربعة والامام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» وأخرج أبو داود عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فقال : ألا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا فقال ألا أن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة وأن هذه الامة ستفترق على ثلاث وسبعين فئتان وسبعون في

النار وواحدة في الجنة هي الجماعة» زاد ابن يحيى وعمر في حديثها «وأنه سيخرج في أمي أقوام تجارى (١) بهم تلك الأهواء يا تجارى الكلب بصاحبه - وقال عمرو - الكلب بصاحبه لا يبق منه فرق ولا مفصل الا دخله » وقال الترمذى : حديث ابن هريرة حسن صحيح ، وفي رواية لاحد « هي ما أنا عليه اليوم وأصحابي » •

قلت : ونعيم بن حماد من رجال البخارى قال في الكمال قال ابن حبان قال يحيى بن معين : نعيم ابن حماد ثقة صدوق رجل صدق أنا أعرف الناس به وكان رفيق بالبصرة وكشبه عن روح بن عبادة خمسين ألف حديث ، وقال احمد بن حنبل : لقد كان من الثقة ، وقال احمد بن عبدالله : نعيم ابن حماد مروى ثقة ؛ وقال ابو حاتم عله الصدوق وقال ابن سعد : كان نعيم من أهل المرو وطلب الحديث طلبا كثيرا بالعراق والحجاز ثم نزل مصر ولم يزل حتى شخص منها في خلافة اسحاق ابن هرون وسئل عن القرآن فابى ان يجيب فيه بشئ ، مما أرادوه عليه فحبس يسامروا ولم يزل يحوسر بها حتى مات في السجن سنة ثمان وعشرين ومائتين ، قال ابو بكر الخطيب : يقال ان اول من جمع المسند وصنفه نعيم بن حماد روى له البخارى والترمذى وابوداود وابن ماجه انتهى •

قلت : اذا علمت هذا ظهر لك وجه سكوت الحافظ ابن عمر عن الحديث المذكور واحتجاجه به •

قال ابن عبد البر : حدثنا عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن محمد القاضي بالقازم حدثنا محمد بن ابراهيم بن زياد بن عبد الله الرازى ثنا الحرث بن عبد الله بهمدان ثنا عثمان بن عبد الرحمن الواقسى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « تعمل هذه الامة برهة بكتاب الله وبرهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعملون بالراى فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » وأخبرنا محمد بن خليفة حدثنا محمد بن الحسين حدثنا محمد بن الليث حدثنا جبارة بن المغلس قال حدثنا حماد بن يحيى الابج (٢) عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « تعمل هذه الامة بكتاب الله ثم تعمل برهة بسنة رسول الله ﷺ ثم تعمل بعد ذلك بالراى فاذا عملوا بالراى ضلوا » •

قلت فيه جبارة تكلم فيه غير واحد وهو من رجال ابن ماجه •

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا أحمد بن داود قال ناسحنون نا ابن وهب ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر يا أيها الناس أن الراى إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً لأن الله كان يريه وإنما هو منا الظن والتكلف ، قلت هذا منقطع ابن شهاب لم يدرك عمر بن الخطاب وبهذا

(١) اصله (تجارى) بناء من لى وواضعون في الأهواء الفاسدة ويداعون فيها تشبيها بجرى الفرس ، والكلب - بالتحريك - داء معروف يعرض له كلب فن عضه ثلة (٢) هو بالوحدة المفوحة بدهاء همة •

السند أخرجه اليبقى في المدخل وقال هذه الآثار عن عمر ظها مراسيل انتهى معنى منقطعة •
 وبه عن ابن وهب قال أخبرني ابن طيبة عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي أن عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه قال أصبح أهل الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها
 وتقلت منهم أن يردوها فاستبقوا الرأي (١) • قال ابن وهب وأخبرنا عبد الله بن عياش عن محمد
 ابن عجلان عن عبيد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال اتقوا الرأي في دينكم - قال سحنون
 يعني البدع • وقال ابن وهب : وأخبرني رجل من أهل المدينة عن ابن عجلان عن صدقة بن أبي
 عبد الله أن عمر بن الخطاب كان يقول : إن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم أن يحفظوها
 وتقلت منهم أن يعوها واستبحوا حين يسألوا أن يقولوا لا تلم فارضوا السنن برأيهم فأياكم
 وإياهم • حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد ثنا أبي ح وثنا عبد الله بن محمد بن يوسف ثنا سهل
 ابن إبراهيم قالوا جميعا : ثنا محمد بن فطيس ثنا أحمد بن يحيى الإودي الصوفي ثنا عبد الرحمن بن
 شريك [قال] ثنى أبي عن مجالد بن سعيد عن عامر - يعني الشعبي - عن عمرو بن حريث (٢)
 قال قال عمر رضي الله عنه : إياهم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن
 يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا واضلوا • أخبرنا محمد بن خليفة قال حدثنا محمد بن الحسين
 البغدادي (٣) نا أبو بكر بن [أبي] داود ثنا محمد بن عبد الملك القزاز ثنا ابن أبي مريم ثنا نافع
 ابن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي قال قال عمر بن الخطاب إياكم والرأي
 فان أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها وتقلت منهم أن يحفظوها فقالوا
 في الدين برأيهم ، قال أبو بكر بن أبي داود في قصيدته في السنة •

ودع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أرزني وأشرح
 حدثنا أحمد بن عبد الله ثنا الحسن بن إسماعيل ثنا عبد الملك بن بحر ثنا محمد بن إسماعيل
 ثنا سفيان بن يحيى بن زكريا عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال لا يأتني
 عليكم زمان إلا وهو شر من الذي قبله أما أني لأقول أمير خير من أمير ولا عام أخصب
 من عام ولكن فقهاؤكم يذهبون ثم لا يجدون منهم خلفا (٤) ويحيى أقوام (٥) يقيسون
 الأمور برأيهم • حدثنا عبد الرحمن ثنا علي ثنا أحمد ثنا سحنون ثنا ابن وهب ثنا سفيان
 عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه قال : ليس عام إلا والذي بعده شر منه لا أقول
 عام أضر من عام ولا عام أخصب من عام ولا أمير خير من أمير ولكن ذهاب خياركم وعلباتكم

(١) في اعلام الموقعين « فاستبقوها بالرأي » (٢) في الاصل (عمرو بن حرب) وهو ضعيف ،
 وقد جاء صحيحا في كتاب جامع بيان العلم وفضله لحافظ ابن عبد البر ج ٢ ص ١٣١ -

(٣) في النسخة (محمد بن الحسن البغدادي) وهو غلط

(٤) في النسخة (ثم لا يجدون منكم خلف) (٥) في كتاب جامع بيان العلم (ويحيى قوم)

ثم يحدث قوم يقيسون الامور برأيهم فيهدم الاسلام ويثلم (١) حدثنا محمد بن ابراهيم ثنا احمد بن مطرف ثنا سعيد بن عثمان وسعيد بن حمير قالوا ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا سفيان ابن عيينة عن مجاهد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال : ليس عام الا والذى بعده شر منه ولا اقول عام امطر من عام ولا عام اخصب من عام ولا امير خير من امير ولكن ذهاب خياركم وعلماكم ثم يحدث قوم يقيسون الامور برأيهم فيهدم الاسلام ويثلمه

قلت : وأخرجه البيهقي ايضا بسند رجاله ثقات عن ابن مسعود *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا جعفر بن محمد القرياني ثنا ابو بكر بن أبي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن مجاهد عن الشعبي عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود فراقكم وعلماؤكم يذهبون ويتخذ الناس رؤسا جهالا يقيسون الامور برأيهم * حدثنا احمد بن عبد الله ثنا الحسن ابن اسماعيل ثنا عبد الملك بن بحر ثنا محمد بن اسمعيل ثنا سنيد بن داود ثنا محمد بن فضال عن سالم ابن ابي حفصة عن منذر الثوري عن الربيع بن خثيم انه قال : يا عبد الله ما عليك الله في كتابه من علم فاحد الله وما استأثر به عليك من علم فكله إلى طامه ولا تتكلف فان الله عز وجل يقول لئن صلى الله عليه وسلم : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما انا من المتكلمين ان هو الا ذكر للعالمين ولتعلمن نبأه بعد حين) قال القائل هو محمد بن اسماعيل في السند الذي قبله فليعلم (٢) * وحدثنا سنيد قال ثنا محمد بن فضيل عن داود بن ابي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني

قال قال رسول الله ﷺ « إن الله فرض عليكم فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وعفا عن أشياء رحمة لكم لانياسنا فلا تبغثوا عنها » *

حدثنا عبد الرحمن ثنا احمد ثنا اسحاق ثنا محمد بن علي ثنا حفيان ثنا عبد الرحمن بن زياد ثنا الحسن بن عمرو الفقيمي عن أبي فزارة قال [قال] ابن عباس انا هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فمن قال بعد ذلك برأيه فادري افي حسناته أم في سيئاته . أخبرنا عبد الرحمن ثنا علي ثنا أحمد ثنا سحنون ثنا ابن وهب ثنى ابن لهيعة عن عبيد الله بن ابي جعفر قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه السنة ماسنه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا خطأ الرأى سنة للامة ، رحم الله عمر فكأنه علم بوقوع ذلك لحذر منه فقد شاهدنا في هذه الاصار رأيا مخالفا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مصادما لما في كتاب الله عز وجل قد جعلوه سنة واعتقدوه ديناً يرجعون اليه عند التنازع وسموه مذهباً ولعمري أنها (٣)

(١) أى يبدله الخلل فيصنع ويكسر (٢) قوله « القائل » الى قوله فليعلم - من كلام للصف لامن

كلام ابن عبد البر (٣) أى هذه البدعة الشنيعة المبرعها قبل الرأى الخالف لسنة رسول الله *

لصبية وبلىة وحية وعصية أصيب بها الاسلام : (اتاهه واناليه راجعون) *
وقال ابن وهب : وأخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع اياه يقول : لم يزل أمر
بني اسرائيل مستقيماً حتى ادرك فيهم المولودون أبناء سبأيا الامم فأخذوا فيهم بالرأى فأخذوا
بني اسرائيل قال ابن وهب : وأخبرني يحيى بن أيوب عن عيسى بن ابي عيسى عن الشعبي انه
سمعه يقول : إياكم والمقايضة الذي تقضى يده لئن أخذتم بالمقايضة لتحلن الحرام وتحرمن
الحلال ولكن ما يبلغكم من حفظ عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه *

حدثنا خلف بن قاسم ثنا محمد بن القاسم بن شعبان ثنا اسحاق بن ابراهيم بن يونس ثنا عبد الله
ابن محمد الضعيف ثنا اسماعيل بن علي ثنا صالح بن مسلم عن الشعبي قال إنا هلكتم حين تركتم
الآثار وأخذتم بالمقاييس * وعن الشعبي عن مسروق قال لا أقيس شيئاً بشيء قلت لم ؟ قال
أخاف أن تولد رجلى * حدثنا [ابن] قاسم ثنا ابن شعبان حدثنا اسحق بن ابراهيم ثنا محمد بن
علي بن الحسن بن شقيق ثنا النضر بن شميل ثنا ابن عوف عن ابن سيرين قال كانوا يرون أنه
على الطريق مادام على الآثار * قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز قال سمعت الحسن بن علي بن
شقيق يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول لرجل ان ابتليت بالفناء فعليك بالآثر ، وقال ابن
المبارك عن سفيان قال انما الدين الآثار ، وعنه أيضاً يكن الذي تعتمد عليه هذا الاثر (١)
وخذ من الرأى ما يفسرك الحديث * وعن شريح أنه قال : إن السنة سبقت قياسكم فاتبوا
ولا تبتدعوا فانكم لن تضلوا ما أخذتم بالآثر ، وروى عمر بن ثابت (٢) عن المغيرة عن الشعبي
قال : إن السنة لم توضع بالمقاييس ، وروى الحسن بن واصل عن الحسن قال : انما ملك من كان قبلكم
حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق فتركوا الآثار وقالوا في الدين برأيهم فضلوا وأضلوا
وذكر نعيم بن حماد عن ابي معاوية عن الاعمش عن مسلم عن مسروق قال من
يرغب (٣) برأيه عن أمر الله يضل ، وذكر ابن وهب قال أخبرني بكر [بن] حنظلة عن رجل
من قرش أنه سمع ابن شهاب يقول وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتركهم السنن
فقال : إن اليهود والنصارى انما استحلوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استبقوا (٤) الرأي وأخذوا
فيه قال : وأخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول السنن [السنن]
كان السنن قوام الدين قال وكان عروة يقول أزمده الناس في علم الله * وعن هشام بن عروة انه
قال إن بني اسرائيل لم يزل أمرهم معتدلاً حتى نشأ فيهم مولودون أبناء سبأيا الامم فأخذوا
فيهم بالرأى فضلوا وأضلوا ، وقال الزهري : إياكم واصحاب الرأي اعيتهم الاحاديث أن يعوها *

(١) في النسخة * يعتمد عليه الاثر (٢) في كتاب بيان العلم ج ١ ص ١٣٧ (عمرو بن ثابت)

(٣) في النسخة (من وغب) (٤) في جامع بيان العلم (حين استبقوا)

قال أبو عمر: اختلف العلماء في الرأي المقصود اليه بالذم والعيب في هذه الروايات (١) المذكورة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه رضي الله عنهم وعن التابعين لهم بإحسان فقال جمهور أهل العلم الرأي المذموم المذكور هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات والاعطولات ورد الفروع والتوازل بعضها على بعض قياساً دون رد، على أصولها والنظر في تلها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل وفرعت وشققت قبل أن تنعم وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع للظن، قالوا في (٢) الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل للسنن والبعث على جهلها وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيهما واحتجوا على صحة ما ذهبوا إليه من ذلك بأشياء.

(منها) ما أخبرنا به خلف بن أحمد قال حدثنا أحمد بن منطوف ثنا سعيد بن عثمان ثنا نصر ابن مرزوق ثنا أسد بن موسى ثنا شريك بن ليث عن طاوس عن ابن عمر قال لا تستلوا عمالم يكن فاني سمعت عمر يلعن من سأل عمالم يكن • وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا إبراهيم بن موسى الرازي ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاعطولات • وأخبرنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن معاوية قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاعطولات فسر الأوزاعي قال يعني صغاب المسائل • وحدثنا خلف ابن سعيد قال حدثنا عبد الله بن محمد ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا سليمان بن أحمد نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن عباد بن نسي عن الصنابحي عن معاوية بن أبي سفيان أنهم ذكروا المسائل عنده فقال أما تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن عضل المسائل •

واحتجوا أيضاً بحديث سهل بن سعد وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها • وبأنه صلى الله عليه وسلم قال «ان الله يكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال» • حدثنا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا أبي نا عبد الرحمن بن مهدي نا مالك عن الزهري عن سهل بن سعد قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها •

(١) في كتاب جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ١٣٨ في هذه الآثار • (٢) في الأصل (المصارع للنسائي قالوا في) ثم وهو غلط، وقدم هنا المؤلف كلام الحافظ الإمام أبي عمر بن عبد البر وصدره بقول الجمهور ومقابله قولان لطايعتين من أهل العلم ولعل فضل ذلك لانه الحق للذين ولا أندريه هل يسوغ له ذلك؟

هكذا ذكره أحمد بن زهير بهذا الاسناد وهو خلاف لفظ الموطأ ، وقال الدار قطني : لم يرو
عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من حديث العائذ بالله هذه الكلمة وتابعه على ذلك قراد أبو نوح ونوح
ابن ميمون المضروب عن مالك قد ذكر حديث عبد الرحمن ابن مهدي من رواية أبي خيثمة والخزومي
واحد بن سنان عن ابن مهدي بما ذكره ابن أبي خيثمة سواء ، حدثنا أبو بكر
عبد الله بن محمد بن أبي سعيد البزار قال حدثنا عباس بن محمد ثنا قراد ثنا مالك عن ابن شهاب
عن سهل بن سعد قال : ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وأوعا بها ، قال وثنا عبد الله
ابن محمد بن أبي سعيد والحسين بن صفوان قال ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال ثنى أبي
قال ثنا نوح بن ميمون أبو محمد بن نوح قال حدثنا مالك عن ابن شهاب قال أخبرني سهل بن
سعد عن النبي ﷺ انه كره المسائل وأوعا بها .

قال الاوزاعي عن عتبة بن [أبي] لبابة قال وددت أن حظي من أهل هذا الزمان أن لا
اسألهم عن شيء ولا يسألوني عن شيء يتكاثرون بالمسائل لما يتكاثر أهل الدرام بالدرام .
اخبرنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم ثنا أحمد بن زهير ثنا عبد الوهاب بن نجدة ثنا اسماعيل بن
عياش ثنا شرحبيل بن مسلم أنه سمع الحجاج بن عامر الثمالي وكان من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا كم وكثرة السؤال ، وفي سماع
اشهب سئل (١) مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتهاكم عن قيل وقال وكثرة
السؤال ، فقال أما كثرة السؤال فلا أدري أموما اتم فيه بما اتهاكم عنه من كثرة المسائل
قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وأوعا بها ، وقال تعالى : (لا تسألوا عن أشياء أن
تبدلكم نسوكم) فلا أدري أموهذا أم السؤال في مسألة الناس في الاستعطاء (واحتج الجمهور)
أيضا بما رواه ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص انه سمع أباة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين
لحرم عليهم من أجل مسأله ، ورواه عن ابن شهاب معمر بن عيينة . ويونس بن يزيد وغيرهم
وهذا لفظ حديث يونس بن يزيد من رواية ابن وهب عنه ، وروى ابن وهب أيضا قال حدثني
ابن لهيعة عن الأخرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« ذروني ما تركتكم فإنما اهلك الذين قبلكم سؤالم واختلافهم على انبيائهم فإذا نهيتكم عن
شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم » قالوا أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب
عن سعيد بن المسيب . وأبي سلفة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ
بنحو ذلك ، وقال عمر بن الخطاب - وهو على المنبر - أخرج بالله على كل أمرى سأل عن

شيء لم يكن فان الله قد بين ما هو كائن ، وروى جرير بن عبد الحميد • ومحمد بن فضيل عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ما رأيت قوما خيرا من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ظهن في القرآن : (يسألونك عن المحيض) ، (يسألونك عن الشهر الحرام) ، (يسألونك عن اليتامى) ما كانوا يسألون الا عما ينفعهم •

قال ابو عمر : ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة الا ثلاث أقول ان اراد تعداد ما في القرآن من الاسئلة بما هو ظاهر كلام ابن عباس فيها قوله تعالى ، (يسألونك عن الخزو والميسر - يسألونك ماذا ينفقون - يسألونك عن الالهة ، يسألونك ماذا احل لهم - يسألونك الناس عن الساعة - يسألونك اهل الكتاب أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم (١)) . قالوا : ومن تدبر الآثار المروية في ذم الراى المرفوعة آثار الصحابة والتابعين في ذلك بان له ماذكرنا (٢) قالوا الا ترى انهم كانوا يكرهون الجواب في مسائل الاحكام ما لم تنزل فكيف بوضع الاستحسان والظن والتكلف وتسطير ذلك (٣) واتخاذ ديننا •

وذكرنا من الآثار ايضا ما حدثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن اصبح ثنا ابن وضاح ثنا ابو بكر بن أبى شيبة ثنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن مجلان عن طائوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها فانكم أن لا تفعلوا أو شك أن يكون فيكم من اذا قال سددوا وقت فانكم أن عجلتم تشئت بكم الطرق هاهنا وهاهنا ، وقال عمر انه لا يحل لاحد أن يسأل عمالهم ان الله تبارك وتعالى قد قضى فيما هو كائن ، وسأل مسروق ابى بن كعب (٤) عن مسألة فقال أكانت هذه بعد قلت لا قال فاجنى حتى تكون • وعن خارجة بن زيد ابن ثابت عن ابيه انه كان لا يقول برأيه في شيء حين يسأل عنه حتى يقول أنزل أم لا فان لم يكن نزل لم يقل فيه وان [يكن] وقع تكلم فيه ، قال وكان اذا سئل عن مسألة فيقول او قتت فيقال له يا ابا سعيد ما وقتت ولكنها بعدما يقول دعوها فان كانت وقتت اخبرهم • قال ابن وهب واخبرني ابن ابى الزناد عن هشام بن عروة قال ما سمعت ابى يقول في شيء قط برأيه قال وربما سئل عن الشيء فيقول هذا من خالص السلطان • وروينا عن بشر بن الحرث قال قال سفيان بن عيينة من أحب أن يسأل وليس باهل أن يسأل فإني أن يسأل ، قال ابن وهب واخبرني بكر بن مضر عن ابن هرم قال ادركت أهل المدينة وما فيها الا الكتاب والسنة والامر

(١) أقول : ذكرها كلها السيوطي في الاختان وقتلها في تعليقي على كتاب جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ١٤٢ (٢) في كتاب جامع بيان العلم «علمنا ماذكرنا» (٣) في النسخة ومسطر ذلك وهو تصحيف (٤) في النسخة (وسئل مسروق وامى بن كعب) وهو غلط

ينزل فينظر فيه السلطان قال قال لي مالك: ادركت اهل هذه البلاد وانهم ليكروهون هذا الاكثار الذي في الناس اليوم. قال ابن وهب يريد المسائل قال وقال مالك انما كان الناس يفتون بما سمعوا وعلوا ولم يكن هذا الكلام الذي في الناس اليوم. وقال ابن وهب اخبرنا اشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب لابي مسعود عقبة ابن عمرو انما املك فتى الناس ولست بامير ولا حارها من تولى قارها وكان عمر بن الخطاب يقول: اياكم وهذه المضل فانما اذا نزلت بعث الله اليها من يقيمها ويفسرها. قال ابن وهب واخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب أن عبد الملك بن مروان سأل ابن شهاب عن شيء فقال له ابن شهاب اكان هذا يا امير المؤمنين؟ فقال لا قال قدعه فانه اذا كان اتى الله له بفرج. حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن اصبغ قال حدثنا احمد بن زهير نبي ابي ثا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال يا ايها الناس لا تسالوا عما لم يكن فان عمر كان يلعن من سأل عما لم يكن. حدثنا عبد الوارث ثنا قاسم ثنا احمد بن زهير ثنا نابي ثنا عبد الرحمن ابن هدي ثاموسى بن علي عن ابيه قال كان زيد بن ثابت اذا ساله انسان عن شيء قال الله كان هذا فان قال نعم نظروا لالم يتكلم، واتى قوم زيد بن ثابت فسالوه عن اشياء فاخبرهم بها وكتبوها ثم قالوا لواخبرناه قال قاتوه فاخبروه فقال اعذرا لعل كل شيء حدثكم به خطأ انما اجتهدت لكم رأيي، قال سيد ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال قيل لجابر بن زيد انهم يكتبون ما يسمعون منك قال اما لله واناليه راجعون يكتبون رأيا ارجع عنه غدا قال سيد: ثنا يزيد عن العوام بن حوشب عن المسيب بن رافع قال كان اذا جاء الشيء من القضاء ليس في الكتاب ولا في السنة سمي صواقي الامراء فيرفع اليهم فيجمع له اهل العلم فما اجتمع عليهم فهو الحق. وذكر الطبري في كتاب تهذيب الاموال قال حدثنا الحسن بن الصباح البزار حدثني اسحاق ابن ابراهيم الحنيني قال قال مالك قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تتبع الرأي فانه متى اتبع الرأي جاء رجل آخر اقوى في الرأي منك فاتبته فانت كلما جاء رجل عليك اتبعته لرى هذا لا يتم وقال عبد ان سمعت عبد الله بن المبارك يقول ليكن الذي تعتمد عليه الاثر وخذ من الرأي ما يفسر به الحديث قال وقال ابن المبارك قال مالك بن دينار لقتاده اتدري أي حكم رفعت قسمت بين الله وبين عباده قلت هذا لا يصلح وهذا يصلح. وذكر الحسن بن علي الحلواني قال حدثني علي بن المديني ثنا ممن بن عيسى ثنا مالك عن يحيى بن سعيد قال جاء رجل الى سعيد بن المسيب فسأله عن شيء فاملاه عليه ثم سأله عن رأي فاجابه فكتب الرجل فقال قال رجل من جلساء سعيد

أكتب يا أبا محمد رأيك فقال سعيد للرجل: ناولنيها فتناولها الصحيفة فخرقها * قال وحدثنا نعيم ثنا ابن المبارك عن عبدالله بن موهب أن رجلا جاء الى القسم بن محمد فسأله عن شيء فاجابه فلما ولى الرجل دعاه فقال له لا تقل ان القاسم زعم أن هذا هو الحق ولكن ان اضطرتت اليه عملت به * حدثنا محمد بن خليفة قال ثنا محمد بن الحسن قال ثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا العباس بن الوليد بن مزير (١) قال اخبرني ابي قال سمعت الاوزاعي يقول عليك بأثر من سلف وان رفضك الناس وياك وآراء الرجال وان زخرفوا لك القول * ورواه غير الفريابي عن العباس بن الوليد عن ابيه عن الاوزاعي مثله قال وان زخرفوه بالقول فان الامر ينجلي وانت منه على طريق مستقيم * وذكر البخاري عن ابن بكير عن الليث قال قال ربيعة لابن شهاب يا ابا بكر اذا حدثت الناس برأيك فاخبرهم انه رأيك واذا حدثت الناس بشيء من السنة فاخبرهم أنه سنة لا يظنون أنه رأيك * حدثنا عبد الرحمن ابن يحيى ثنا علي بن محمد ثنا احمد بن داود ثنا سحنون ثنا ابن وهب قال قال لي مالك بن انس وهو ينكر كثرة الجواب للسائل باعده الله ما علمته فقل به ودل عليه ومالم تعلم فاسكت عنه وياك أن تتفقد للناس قلادة سوء * حدثنا احمد بن عبد الله بن محمد بن علي ثني ابي ثنا محمد بن عمر بن لباثة ثنا مالك بن علي القرشي ثنا عبد الله بن مسلمة التميمي قال دخلت على مالك فوجدته بايا فسلمت عليه فرد علي فممسكت عنى يميني فقلت له يا ابا عبد الله ما الذي يريك؟ فقال لي يا ابن قعب ان الله على ما فرط منى ليتنى (٢) جللت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الامر بسوط ولم يكن فرط منى ما فرط من هذا الرأي وهذه المسائل قد كانت لي (٣) سعة فيما سبقت اليه * وذكر محمد بن حرث بن اسد الحنفي حدثنا ابو عبد الله محمد بن عباس النحاس قال سمعت ابا محمد (٤) سعيد بن محمد بن الحداد يقول سمعت سحنون بن سعيد يقول ما ادري ما هذا الرأي سفكت به الدماء واستحل به الفروج واستخفت به الحقوق غير أنا رأينا رجلا صالحا فقلدناه قال الاوزاعي اذا اراد الله ان يحرم عبده بركة العلم القى على لسانه الا غليظه وروينا عن الحسن انه قال ان شر اعباد الله الذين يجيئون (٥) بشرار المسائل ويفتون بها عباد الله * وقال عبد الرحمن بن مهدي سمعت حماد بن زيد يقول قيل لايوب مالك لا تنظر في الرأي؟ فقال ايوب قيل للحار مالك لا تنحتر قال اكره مضغ الباطل * وروينا عن رقة بن مصقلة انه قال لرجل رآه يختاف الى صاحب الرأي (٦) با هذا يكفيك من رأيه ما مضغت وترجع الى اهلك بغير ثقة *

(١) و الاصل (العباس بن وليد بن يزيد) وصح من كتاب جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٤٤ ومن كتاب تهريب التهذيب (٢) في الاصل (ليتلى) (٣) في كتاب جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٤٥ (ابا عثمان) (٤) في النسخة (يجيئون) * (٦) في كتاب جامع بيان العلم (يختلف الى ابي حنيفة)

قال الشعبي : والله لقد بغض هؤلاء القوم الى المساجد حتى لم يبق (١) الى من كناسة دارى قلت من هم يا ابا عمرو؟ قال الارائيون قال ومنهم الحكم وحادوا اصحابهم ، قال الربيع بن خثيم اياكم أن يقول الرجل لشيء إن الله حرم هذا أو نهى عنه فيقول الله كذبت لم أحرمه ولم انه عنه قال أو يقول أن الله أحل هذا وأمر به فيقول كذبت لم أحله ولم أمر به ، وذكر ابن وهب وعتيق بن يعقوب انهما سمعا مالك بن انس يقول لم يكن من امر الناس ولا من مضي من سلفنا ولا ادرت احداً اقتدى به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام ما كانوا يجتمعون على ذلك وانما كانوا يقولون نكره هذا ونرى هذا حسنا وتقي هذا ولا نرى هذا ، وزاد عتيق بن يعقوب ولا يقولون حلال ولا حرام أما سمعت قول ابي عروجل (قل أرايتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم أم على الله تفترون) الحلال ما أحله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والحرام ما حرمه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم .

قال ابو عمر : معنى قول مالك هذا أن ما اخذ من العلم رأيا واستحسانا لم يقل فيه حلال ولا حرام والله تعالى اعلم وقد روى عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل فيسأل عنه فيجتهدي فيه رأيه أن تظن الاظنا وما نحن بمستيقنين ، ولقد احسن ابو العتاهية حيث يقول :

وما كل الظنون تكون حقا ولا كل الصواب على القياس

وقال ابو وائل : لا تقاعدوا اصحاب رأيك ، وقال الشعبي ما ظلة ابغض الى من أرايت وقال داود الودى قال لي الشعبي احفظ عني ثلاثا لمن شأن اذا سألت عن مسألة فاجبت فيها فلا تتبع مسألتك أرايت فان الله تعالى يقول في كتابه أرايت من اتخذ الهوا هو حتى فرغ من الآية ، والثانية اذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئا بشيء ، فمن حارمت حلالا أو أحللت حراما ، والثالثة اذا سئلت عمالا تعلم فقل لا اعلم وانا شريكك ، وقال الشعبي انما هلك من كان قبلكم في أرايت ، وقال الليث بن سعد : رأيت ربيعة بن ابي عبد الرحمن في المنام فقلت له يا ابا عثمان ما حالك ؟ قال صرت الى خير الانبي لم أحمد على كثير مما خرج مني من الرأي ، وقال يحيى بن ايوب بلغني أن أهل العلم كانوا يقولون اذا أراد الله تعالى أن لا يعلم عبده خيرا شغله بالاغاليط ، وسئل ربيعة بن مصقلة (٢) عن اصحاب الرأي فقال هم أعلم الناس بما لم يكن وأجهلهم بما كان ، يريد أنهم لم يكن لهم علم من مضي (قلت) وهذا أمر مشاهد في الطائفة المقلدين والعصابة المتحصبين فانك إذا قلت لواحد منهم أرايت لوفى المصل فسلم في ثلاثة من الربا عية لبادران يقول مذهبا كذا وإذا قلت لهم أسألك عن مذهبك انما أسألك عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الاربعة وقف حمار أشيخ في القبة وغضب وإحمار وأصفار . قال أبو عمر ابن عبد البر : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا يوسف بن يعقوب النجيري

(١) في الاصل المساجد الى حتى هو ابغض القوم وسباني بعد ما وافق التصحيح (٢) في الاصل «مسئلة» بالسين وهو غلط

بالصرة ثا العباس بن الفضل قال سمعت سلة بن شبيب يقول سمعت أحد بن حنبل يقول رأى
الاوزاعي ورأى مالك ورأى ابن حنيفة كله رأى وهو عندي سواء وإنما الحجة في الآثار قال ابو عمر
يلتقي عن سهل بن عبد الله التستري انه قال «أحدث أحد في العلم شيئاً اسئل عنه يوم القيامة فإن
وافق السنة وسلم والأفوه المطلب انتهى كلام ابن عبد البر بطوله وزاد البيهقي في المدخل الى علم السنن قال
باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص قال الله تعالى (فإن تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول) وقال الشافعي فإن تنازعتم يعني والله تعالى اعلم هم وأمرهم الذين أمروا
بطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعني والله تعالى اعلم الى ما قال الله والرسول وقال تعالى (وان هذا
صراطي مستقيماً فاتبوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) قال مجاهد البدع والشبهات وهو أخرج
اليهقي بسنده الى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ إذا
خطب أحمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساءكم ويقول
بعثت أنا والساعة كهاتين وقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى ويقول أما بعد فإن خير الحديث
كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة ثم يقول أنا أول
بكل مؤمن من نفسه من ترك ما لا فلا له ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلى رواه مسلم ورواه الثوري
عن جعفر وقال فيه وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار قال الشافعي المحدثات من
الأمور ضربان أحدهما أحدث بخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهو البدعة الضلالة والثاني
ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لو أحدث من هذا وهذه محدثة غير مذمومة وقد قال عرفى قيام شهر رمضان
نعمت البدعة هذه (١) يعني أنها محدثة لم تكن وإذا كانت فليس في هار لما مضى وأخرج عن عبد الله
ابن مسعود أنه قال اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم وأخرج أيضاً عن عباد بن الصامت رضى الله
عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول يكون بعدى رجال يعرفونكم ما تذكرون وينكرون عليكم ما تعرفون
فلا طاعة لمن عصى الله تعالى ولا تعملوا برأيكم وأخرج عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله
ﷺ «لن يستكمل مؤمن إيمانه حتى يكون هواه تبعاً لما جئتكم به» قال البيهقي تفرد به نعيم بن
حماد قلت تقدم أن نعماً ثقة صدوق زاذنى التعريب يخلى كثيراً وعن عمر اتقوا الرأي في
دينكم وعن الشعبي أنه قال لقد بنض الى مؤلأ المساجد حتى لم يبق من كنيسة دارى فقلت
م يا أبا عمرو قال مؤلأ الأرايون أصحاب الرأي لما عتبتهم أحاديث رسول الله ﷺ ان يحفظوها
جاموا يجادلون وعن الزهري مثل ذلك وعن عمر بن الخطاب بسند رجاله ثقات انه قال
يا أيها الناس اتبعوا الرأي على الدين فلقد رأيتى أورد أمر رسول الله ﷺ برأى اجتهد أفرافه ما الوعى
الحق وذلك يوم ابن جندل والكتاب بين يدي رسول الله ﷺ وأهل مكة قالوا استكثروا
بسم الله الرحمن الرحيم قالوا ترانا قد صدقناك بما تقول ولكنك تكتب باسمك اللهم قال فرضى

(١) وأجاب صاحب الاختصاص: أنا سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تزلزلها رسول الله صلى
الله عليه وسلم واتفق أن له تعالى زمان امر بكرضى الله عنه لأنها بدعة في المعنى، وأنظر الكلام على
ذلك مستوفى في تنوير العلام شرح بلوغ المرام

رسول الله ﷺ وأتيت عليهم حتى قال لي رسول الله ﷺ ترى أرضي وتأتني أنت قال فرضيت، وعن أبي حصين قال قال أبو وائل لما قدم سهل بن حنيف من صفين أتياه فستخيره قال فقال اتهموا الرأي على الدين فلقد رأيته يوم أبي جندل ولو استطع أن أرى رسول الله ﷺ أمره لرددت والله ورسوله أعلم وما وضعنا أسيا فتأعلى عواتقنا في أمر يقطعنا إلا سهلنا بنا على أمر نعرفه قبل هذا الأمر ما يسد منه خصم الاقتح علينا خصم ما ندري كيف تأتى إليه، ورواه البخاري في صحيحه. وعن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخفين أحق بالمسح من ظاهرهما ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهرهما وعن ابن عمر أنه قال لا يزال الناس على الطريق ما اتبعوا الاثر، وعن عروة بن الزبير أنه كان يقول اتباع السنن قوام الدين *

قال البيهقي حدثنا أبو سعيد ثنا أبو الحر ثنا بشير ثنا الحميد ثنا يحيى بن سليم ثنا داود بن أبي هند قال سمعت ابن سيرين يقول أول من قاس ابليس قال خلقتني من نار وخلقته من طين وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس، وعن الحسن أنه كان يقول اتهموا أهواءكم ورأيكم على دين الله واتصخوا كتاب الله على أنفسكم ودينكم، وعن الشعبي ما كلفه أبغض إلى من رأيته، وعن ابن عمر قال قال إبراهيم أن القوم لم يدخروا عنهم شيء خبيء لهم بفضل عندكم، وعن عاصم بن يساف أنه قال سمعت الأوزاعي يقول إذا بلغك عز رسول الله ﷺ حديث فإياك يا عامر أن تقول بغيره فإن رسول الله ﷺ كان مبلغا عن الله تبارك وتعالى، وعن سفیان الثوري أنه قال العلم ظه العلم بالآثار، وقال الربيع بن سليمان سمعت الشافعي يقول المراءى في العلم يقضى القلب ويورث الضغائن وقال أبو الأسود قلت لابن المبارك ما ترى في كتابة الرأي؟ قال أنت تكتبته لتعرف به الحديث ففهم وأما أن تكتبه فتخذه دينا فلا، وقال ابن وهب ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال لما جئت العراق جاءني أهل العراق فقالوا حدثنا عن ربيعة الرأي قال قلت يا أهل العراق تقولون ربيعة الرأي لا والله ما رأيته أحدا أحفظ لسنة منه، وعن سفیان أنه قال قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن إذا بشع القياس فدعه يعني إذا شتم، قال وكيع قال أبو حنيفة من القياس ما هو أقبح من البول في المسجد قلت وحديث الإمام أبو حنيفة وهو القياس المصادم لنص كتاب أروسة، وقال يحيى بن حريس سمعت سفیان - وأما رجل فقال ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال وما له قال سمعته يقول أخذ بكتاب الله فإلم أجده فبسته رسول الله ﷺ فإلم أجده في كتاب الله ولا سنة نبيه أخذت بقول أصحابه من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم، لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم فإلم إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب وعدد رجال لا أقوم اجتهدوا فاجتهدوا اجتهدوا وقال فسكت سفیان طويلا ثم قال كلمات برأي ما تقي في المجلس أحد الأكتبة نستمع السديد من الحديث فنخاف ونسمع الذين فترجوه ولا نحاسب الأحياء ولا نقضي على الأموات نسلم ما سمعناه ونكفي

ما لم نعلم الى عالمه ونسبهم رأينا لرأيهم •

قال الشيخ أحمد البيهقي قد كثر نافي الصحابة رضي الله عنهم اذا اختلفوا كيف يرجح قول بعضهم على بعض وبما ذاب رجح وليس له في الاختناق قول بعضهم اختيار شبهة من غير دلالة والذى قال مفيان الثوري من اناتهم رأينا لرأيهم أن اراد الصحابة اذا اتفقوا على شيء أو الواحد منهم اذا انفرد بقوله ولا يخالفه نعله منهم فكما مال وأن اراد التابعين اذا اتفقوا على شيء فكما قال وأن اراد الواحد منهم اذا انفرد بقوله لا يخالفه نعله منهم فقد قال كذلك بعض اصحابنا وأن اختلفوا فلا بد من الاجتهاد وفي اختيار أصح اقوالهم وبالله التوفيق •

واخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت ابا زكريا العنبري يقول سمعت ابا الوليد وحدث بحديث مرفوع عن النبي ﷺ قيل له ما رأيك فقال : ليس لي مع رسول الله ﷺ رأي، وقال يحيى بن آدم لا تحتاج مع قول رسول الله ﷺ الى قول احدوا بما يقال سنة النبي ﷺ وابي بكر وعمر رضي الله عنهما ليعلم أن النبي ﷺ مات وهو عليها

(أقول) وعلى هذا ينبغي أن يحمل حديث «عليكم بسنة وسنة خلفاء الراشدين من بعدي» فلا يقي فيه اشكال في العطف فليس الخلفاء سنة تتبع الاماكن عليه الرسول ﷺ، وعن مجاهد ليس أحد الا يؤخذ من قوله ويترك من قوله الا النبي ﷺ. وروى عنه عن الشعبي، وعن الشعبي انه قال ما حدثوك عن اصحاب رسول الله ﷺ فخذ به وما قالوا فيه رأيهم قبل عليه، قال أبو عمر: يريد به الرأي المخالف للآخر •

(باب معرفة أصول العلم وحقيقته وما الذي يقع

عليه اسم الفقه والعلم مطلقا)

اخرج ابن عبد البر بسند فيه عبد الرحمن بن زياد الافريقي عن عبد الله عمرو بن العاص «أن رسول الله ﷺ قال العلم ثلاثة فمأوى ذلك فضل، آية محكمة. وسنة قائمة. وفريضة عادلة» قلت وأخرجه أبو داود وابن ماجه. والحاكم وفي اسناده عبد الرحمن بن رافع وفيها (١) مقال قال ابن عبد البر والسنة القائمة الدائمة المحفوظ عليها القيام اسنادها والفريضة العادلة المساوية للقرآن في وجوب العلم بها وفي كونها صدقا وصوابا، وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب العلم ثلاثة اشياء كتاب ناطق وسنة ماضية ولا ادري، قلت وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس موقوفا. وابو نعيم والطبراني في الاوسط. والخطيب في رواتم مالك والدارقطني في غرائب مالك موقوفا قال الحافظ ابن حجر الموقوف حسن الاسناد، وقال أبو عمر: وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال وانما الامور ثلاثة

(١) اي ولي عبد الرحمن بن زياد الافريقي، وعبد الرحمن بن رافع مقال

أمرتين لك رشد، فاتبه وأمرتين لك زيغ، فاجتنبه وأمر اختلف فيه فكله إلى عالمه، وأخرج بسنده عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ «ترك فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه ﷺ».

وقال أبو عمر أيضاً: وفي كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عروة كتب إلى تسألني عن القضاء بين الناس وأن رأس القضاء اتباع ما في الكتاب الله ثم القضاء بسنة رسول الله ﷺ ثم بحكم أئمة الهدى ثم استشارة ذوى العلم والرأى وذكر ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة قال كان ابن شبرمة يقول .

ما في القضاء شفاعاة للخاص عند اليب ولا الفقيه العالم

هون على إذا قضيت بسنة أو بالكتاب برغم أفضال الراغم

وقضيت فيما لم يجد أثرا به يصائر معروقة ومعال

وعن ابن وهب قال قال مالك: الحكم حكان حكم جاء به كتاب الله وحكم احكمت السنة قال ويجتهد رأيه فقلعه يوفق قال ومتكلف فظمن عليه وأخرج بسنده إلى ابن وهب قال قال لي مالك الحكم الذي يحكم به بين الناس حكان ما في كتاب الله أو احكمت السنة فذلك الحكم الواجب وذلك الصواب هو الحكم الذي يجتهد فيه العالم رأيه فقلعه يوفق وثالث متكلف فما أحرأه الأيوقة قال وقال مالك الحكمة والعلم نور يهدي به الله من يشاء وليس بكثرة المسائل، وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب سمعت مالكا يقول ليس الفقه بكثرة المسائل ولكن الفقه يؤتيه الله من يشاء من خلقه. وقال ابن وضاح وسئل سحنون أيسع العالم أن يقول لا أدري فيما يدري فقال أما ما فيه كتاب قائم أو سنة ثابتة فلا يسه ذلك وأما كان من هذا الرأي فانه يسهله ذلك لانه لا يدري أصيب هو أم مخطئ .

وذكر ابن وهب في كتاب العلم من جامعه قال سمعت مالكا يقول ان العلم ليس بكثرة الرواية ولكنه نور يجعله الله تعالى في القلوب، وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب وقال مالك العلم والحكمة نور يهدي به الله من يشاء وليس بكثرة المسائل .

قال أبو عمر: وأخبرنا إبراهيم بن شاذان قال ثنا محمد بن يحيى بن عبد العزيز ثنا اسلم بن عبد العزيز قال ثنا المزني والربيع بن سليمان قال قال الشافعي ليس لاحد أن يقول في شيء حلال ولا حرام الا من جهة العلم وجهة العلم مانص في الكتاب أو في السنة أو في الاجماع أو القياس على هذه الأصول وما في معناها، قال أبو عمر اما الاجماع فأخوذ من قول الله تعالى (ومن يتبع غير سبيل المؤمنين) لان الاختلاف لا يصح معه هذا الظاهر [وقول النبي ﷺ «لا تجتمع أمتي على ضلالة»] وعندى أن اجماع الصحابة لا يجوز خلاصهم والله تعالى اعلم لانه لا يجوز على جميعهم جهل التأويل، وفي قوله تعالى (وكذلك جعلناكم

أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس) دليل على أن جماعتهم إذا اجمعتوا حجة على من خالفهم كما أن رسول الله ﷺ حجة على جميعهم ، قلت بل أدلة الاجماع من الكتاب والسنة كثيرة (١) .

وأخرج البخارى فى صحيحه وأبو عمر واللفظ له بسنديهما إلى أبى هريرة أنه قال : يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال لقد ظننت يا أبا هريرة أنه لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث أن أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله غالفا من قبل نفسه ، وأخرج ابن عبد البر - بسند رجاله ثقات - عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله ﷺ ما زاد اليك ربك فى الشفاعة فقال : الذى نفس عمديده لقد ظننت أنك أول من يسألنى عن ذلك لما رأيت من حرصك على العلم » وذكر الحديث . قال أبو عمر فى الخير الأول : « لما رأيت من حرصك على الحديث » وفى هذا « لما رأيت من حرصك على العلم » فسمى الحديث علما على الإطلاق ، ومثل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها مم بلفها غيره فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » فسمى الحديث فقهياً مطلقاً ، وعلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص إذا أذن له أن يكتب حديثه « قيد العلم فقال يا رسول الله وما قيده العلم ؟ » (٢) قال الكتاب « فاطلق على حديثه اسم العلم لمن تديره وفهمه » . وأخرج بسند رجاله رجال الصحيح عن أبى بن كعب « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيا المندراى آية معك فى كتاب الله اعظم ؟ مرقين قال قلت الله لا إله الا هو الحى القيوم قال فضرِب فى صدرى وقال ليهنك العلم إيا المنذر » ، وذكر تمام الحديث . وأخرج بسند رجاله ثقات عن داود بن أبى عاصم أن أباسلة بن عبد الرحمن قال بينا أنا وأبو هريرة عند ابن عباس جاءت امرأة فقالت توفى عنها زوجها وهى حامل فذكرت أنها وضعت لادنى من أربعة أشهر من يوم مات عنها زوجها فقال ابن عباس : أنت لآخر الاجلين قال أبو سلة فقلت إن عندى من هذا علماً وذكر حديث سبيعة الاسلمية وروى مالك عن محمد بن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الله بن الحرث عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب حين خرج إلى الشام فأخبر أن الوباء قد وقع فيها واختلف عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء عبد الرحمن بن عوف فقال إن عندى من هذا علماً « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمعتم به يارض » وذكر الحديث .

قلت فهذه الاحاديث والآثار مصرحة بأن اسم العلم إنما يطلق على ما فى كتاب الله وسنة رسول

(١) ظاهر كلام المستف أن قوله قلت الخ من كلامه وليس كذلك بل من كلام ابن عبد البر وزاد المؤلف لفظ قلت فقط (٢) فى كتاب جمع بيان العلم ص ٢٧ « وما قيده » وهو لا ينبذ ذكره قبل ظاهرهما (م م) — إيقاظ همم أولى الابصار

الله صلى الله عليه وسلم والاجماع أو ما قيس على هذه الأصول عند قد نص على ذلك عند من يرى ذلك لأعلى ما لحج به أهل التقليد والعصية من حصرهم العلم على ما دون من كتب الرأى المذهبية مع مصادمة بعض ذلك لنصوص الأحاديث النبوية

وقد قال الشعبي وما قالوا فيه برأيهم قبل عليه ، وهذا في عصر التابعين الذين شهد لهم سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم بالخيرية فما بالك برأى أهل القرن الثالث عشر الذين جعلوا دينهم الحمية والعصية وانحصروا على طوائف فطائفة منهم خليليون ادعوا ان جميع ما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم محصور في مختصر خليل ونزله منزلة كتاب الله العزيز الجليل فصاروا يتبعون مفهومه ومنطوقه وكل دقيق فيه وجليل ، وطائفة منهم كنزيون أو دريون (١) ادعوا ان ما في هذين الكتابين هو العلم وانهما معصومان من الخطأ والوهم فان شئ من هذين من علم فالعمدة على ما في الاسعدية والخيرية (٢) وما في هذه الكتب عند علمائهم مقدم في العمل على ما نزل به جبريل على خير البرية عليهم الصلوات والتسليمات والبركات وعلى من تبعهم * وطائفة منهم منهجيون أو منهاجيون (٣) فيبحثون عن منطوقها ومفهومها وبما فيها يتعبدون فانا لله وانا اليه راجعون *

وقد قال الله تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) قال عطاء بن أبي رباح إلى الله إلى كتاب الله والرسول إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن ميمون بن مهران أنه قال إلى الله إلى كتاب الله والرسول قال مادام حيا فاذا قبض قال سنته

واخرج ابن عبد البر بسند رجاله ثقات عن ابن عون انه قال ثلاث اخبئن لي ولاخواتي هذا القرآن يتدبره الرجل ويتفكر فيه فيوشك ان يقع على علم لم يكن يعلم وهذه السنة يتطلبها ويسأل عنها وينذر الناس الا من خير * قال احمد بن خالد : هذا هو الحق الذي لا شك فيه ، قال وكان ابن وضاح يعجبه هذا الخبر ويقول جيد جيد * وقال يحيى بن اكرم ليس من العلوم ظاهرا علم هو اوجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى ذاك المسلمين من علم فاسخ القرآن ومنسوخه لأن الايمان بناسخه واجب فرضا والعمل به لازم واجب ديانة والمنسوخ لا يعمل به ولا ينتهى اليه فالواجب على كل عالم علم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله امرا لم يوجب الله أو يضع عنهم فرضا أوجه الله * وعن عطاء بن قهز وجل (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) قال طاعة الله ورسوله اتباع الكتاب والسنة وأولى الاممكم قال أولوا العلم والفقه *

(١) المراد بالكنزيون والاندريون أصحاب أبي حنيفة للتأخرون الذين يقتضرون على متن الكنز وما كتب عليه من الفروع والحواشي ومتن الدر وما كتب عليه كذلك

(٢) الاسعدية هي فتاوى في مذهب أبي حنيفة لاسعد المدنى الحسيني والخيرية منسوبة لخير الدين وقد طبعا

(٣) أي شافعيون والمنهاج اسم كتاب في مذهب الشافعي للامام النووي والمنهاج مختصر المنهاج لا يلى ذكرها الاصارى وكلامها طبع

وعن مجاهد أيضا أولى الأمر أهل الفقه قلت: وتقدم أن العلم الفقه هو ما جاء عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من القرآن والأحاديث وما جاء عن أصحابه من الآثار والاجماع والقياس بشرط عدم النص، وعن بقية بن الوليد قال قال لي الأوزاعي يا بقية العلم ما جاء عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما لم يجهى عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فليس بعلم. وقال بقية أيضا سمعت الأوزاعي يقول العلم ما جاء عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما لم يجهى عن أصحاب محمد (١) صلى الله عليه وسلم فليس بعلم، وعن قتادة في قوله عز وجل (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) قال أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وقال عمر بن عبد الواحد سمعت الأوزاعي يحدث عن ابن المسيب أنه سئل عن شيء فقال اختلف فيه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولا رأي لي معهم، (٢) قال ابن وضاح: هذا هو الحق قال أبو عمر: معناه ليس له أن يأتي بقول يخالفهم به. وعن مجاهد أنه قال العلماء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم. وعن سعيد بن جبير أنه قال ما لم يعرفه البديون فليس من أئدين. قال طلق بن غنام أبطأ حفص بن غياث في قضية فقلت له فقال إنما هو رأي ليس فيه كتاب ولا سنة وإنما أحزني لعمري فاجعلني، قال قال أبو سفيان الخير سألت هشيبا عن تفسير القرءان كيف صار فيه اختلاف؟ قال قالوا برأيهم فاختلفوا، وقال عاصم الأحول كان ابن سيرين إذا سئل عن شيء قال ليس عندي فيه إلا رأي اتهمه فيقال له قل فيه على ذلك برأيك فيقول لو أعلم أن رأيي ثبت لقلت فيه ولكني أخاف أن أرى اليوم رأيا وأرى غدا غيره فاحتاج أن أتبع الناس في دورهم. وعن سالم بن عبد الله بن عمر أن رجلا سأله عن شيء فقال له لم أسمع في هذا بشيء فقال له الرجل إني أرضى برأيك فقال له سالم لعلني أن أخبرك برأيي ثم تذهب فأرى بعدك رأيا غيره (٣) فلا أجذك. وعن عبد الله بن عمر أنه كان إذا سئل عن شيء لم يبلغه فيه شيء قال ان شئت أخبرتك بالظن.

وقال أبو عمر بن عبد البر: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى حدثنا علي بن محمد ثنا أحمد بن سليمان ثنا سحنون ثنا ابن وهب قال سمعت خالد بن سليمان الحضرمي يقول سمعت دراجا أبا السمع يقول يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى يقعد شحما ثم يسير عليها في الأمصار حتى تسير تقضا يلتمس من يقفه بسنة قد عمل بها فلا يجد إلا من يفنيه بالظن. (قلت) ولقد صدق أبو السمع ولعله أخذه من الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله لا يقبض العلم اتزاعا يتزعه من الناس ولكن

(١) في جامع بيان العلم وفضله «وما لم يجهى عن واحد منهم» الخ (٢) في جامع بيان العلم «ولا أرى لي معهم قولاً» (٣) في جامع بيان العلم «رأيا آخر غيره»

يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يترك عالما اتخذ الناس رعوسا جهالا فستلوا فافتروا بغير علم مضلوا واضلوا»

وقال ابن عبد البر: قرأت على أحمد بن قاسم أن قاسم بن أصبغ حدثهم قال حدثنا الحرث بن أبي أسامة ثنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن عبد الله الفزاري ثنا عبد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي إمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن الله بعثني رحمة وهدى للعالمين وأمرني بربى أن أحرم المزامير والمعازف والخمر والأوثان التي كانت تعبد في الجاهلية وأقسم ربى بعزته لا يشرب عبد الخمر في الدنيا إلا سقيته من حميم جهنم معذبا أو مغفورا له ولا يدعها عبد من عبيدي تخرجها عنها إلا سقيته إياها من حظيرة القدس»

قال أبو إمامة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أن لكل شيء أقبالا وإدبارا وإن من أقبال هذا الدين ما بعثني الله به حتى أن القليلة تنفقه من عند أسرها أو قال آخرها حتى لا يكون فيها إلا الفاسق أو الفاسقان فيها مقموعان ذليلان أن تكلموا أو نطقا قما وقهرا واضطهدا - ثم ذكر - أن من أدبار هذا الدين أن تجفروا القليلة لها العلم من عند أسرها حتى لا يبقى إلا الفقيه أو الفقيهان فيها مقموعان ذليلان أن تكلموا أو نطقا قما وقهرا واضطهدا وقيل أنظفان علينا وحتى تشرب الخمر في ناديتهم ومجالسهم وأسواقهم وتتحل الخمر اسمها غير اسمائها وحتى يلعن آخر هذه الأمة أولها ألا فطيم حلت اللعنة» وذكر تمام الحديث

قلت : ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ذلك قد وقع لأن اسم الفقيه عند السلف لما تقدم إنما يقع على من علم الكتاب والسنة وآثار الصحابة ومن بعدهم من علماء الأمة وأما من اشتغل بأراء الرجال واتخذ دينه ومذهبا وبذ كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا الصحابة والتابعين وآثارهم من ورائه فلا يطلق عليه اسم الفقيه بل هو باسم الهوى والعصية أولى وأحرى . ولقد شاهدنا في زماننا هذا ما قاله أبو السرح فلقد طفت من أقصى المغرب ومن أقصى السودان إلى الحرمين الشريفين فلم ألق أحدا يسأل عن نازلة فيرجع إلى كتاب رب العالمين وسنة سيد المرسلين وآثار الصحابة والتابعين إلا ثلاثة رجال وكل واحد منهم مقموع محسود ييغضه جميع من في بلده من المتفقيين وغالب من فيه من العوام والمتسمين بسم الصالحين، وموجب العداوة والحسد تمسكهم بالكتاب وسنة إمام المتقين صلى الله عليه وسلم ورفضهم كلام الطائفة العصية والمقلدين

قال أبو عمر بسنده إلى عطاء عن أبيه قال سئل بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فقال لا استحي من ربي أن أقول في أمة محمد صلى الله عليه وسلم رأيي . وقال عطاء وأضعف العلم أيضا علم انظر أن يقول الرجل رأيت فلانا يفعل كذا ولعله فعله ساهيا . وقال ابن

المفعم في اليقظة : ولعمري أن قولهم ليس الدين بالخصومة أصلا يثبت وصدقوا ما للدين بالخصومة ولو كان خصومة لكان موكولا إلى الناس يثبتون بأرائهم وظنهم وكل موكل إلى الناس رهينة ضياع . وما يتقم على أهل البدع إلا أنهم اتخذوا الدين رأيا وليس الرأى ثقة ولا حتما ولم يجاوز الرأى منزلة الشك والنظن الا قريبا ولم يبلغ أن يكون يقينا ولا ثباتا ولستم بسامعين أحدا يقول لا مردا مستيقنه وعلمه أرى أنه كذا وكذا ، فلا اجد احدا أشد استخفافا بدينه من أخذ رأيه ورأى الرجال ديننا مفروضا .

قال أبو عمر: وإلى هذا المعنى - والله أعلم - أشار مصعب بن الزبير في قصيدته حيث قال:

الاقعد بعد ما رجفت عظامي وكان الموت أقرب ما يلينى
اجادل كل معترض خصيم واجعل دينه عرضا لدينى
فأترك ما علمت لرأى غيرى وليس الرأى كالعلم اليقين
وما أنا والخصومة وهى لبس تصرف فى الشمال وفى اليمين
وقد سنت لنا سنن قوام يلحن بكل فج أو وجين
وكان الحق ليس به خفاء أفر كفره الفلق المبين
وما عرض لنا منهاج جهنم بمنهاج ابن أمانة الامين
فأما ما علمت فقد كفاى وأما ما جهلت فجنونى
فلست بمكفر احدا يهلى ولم اجزمكموا ان تكفرونى
وكنا اخوة نرمى جميعا فرمى كل مرتاب ظنن
وما يرح التكلف ان رمينا لشأن واحد فوق الشئون
فاوشك ان يخر عماريت وينقطع القسرين من القرين

قال لولا علم بن متقدمى هذه الامة وسلفها خلافا ان الرأى ليس بعلم حقيقة ، وأما اصول العلم قال الكتاب والسنة وتقدم السنة قسمين احدهما اجماع ينقله الكافة عن الكافة فهذا من الحجج القاطعة للاعذار إذا لم يوجد هناك خلاف ومن رد اجماعهم فقد رد نصا من نصوص الله تعالى يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه مما اجمع عليه المسلمون وسلوؤه غير سبيل جميعهم . والضرب الثانى من السنة خير الاحاد والثقات الانبات المتصل فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الامة الذين هم القدوة والحجة ، ومنهم من يقول ان يوجب العلم والعمل جميعا . وقال بشر بن السرى السقطى نظرت فى العلم فاذا هو الحديث والرأى فوجدت فى الحديث ذكر النبيين والمرسلين وذكر الموت وذكر ربوبية الله تعالى سبحانه وجلاله وعظمته وذكر الجنة والنار وذكر الحلال والحرام والحث على صلة

الارحام وجماع الخير، ونظرت في الرأي فاذا فيه المكر والخديعة والتشاح واستقصاء الحق والمماكسة في الدين واستعمال الحيل والبعث على قطع الارحام والتجروؤ على الحرام، وروى مثل هذا الكلام عن يونس بن أسلم.

قال ابن عبد البر: أشدني عبد الرحمن بن يحيى قال أنشدنا أبو علي الحسن بن الحضر الاسيوطي بمكة قال أنشدنا أبو القاسم محمد بن جعفر الأخباري قال أنشدنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه

دين النبي محمد أخبار نعم المظية لفتى آثار
لا ترغب عن الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى أثر الهدى والشمس بازغة لها أنوار
ولبعض أهل العلم: العلم قال الله قال رسوله قال الصحاب ليس خلف فيه
ما العلم نصيبك للخلاف سفاهة بين النصوص وبين رأى سفيه
كلا ولا نصب للخلاف جهالة بين الرسول وبين رأى قفيه
كلا ولا رد النصوص تعمداً حذرا من التجميم والتشبيه
حاشا النصوص من التعمير ميت به من فرقة التعطيل والتويره
وقال أبو عمر رحمه الله تعالى: وقلت أنا:

عصاة ذى نصح وذات فوائد إذا من ذوى الالباب كان استماعها
عليك بآثار النبي فانها من افضل اعمال الرشاد اتباعها

(باب العبارة عن حدود علم الديانات)

وسائر العلوم المنصرفات بحسب تصرف الحاجات (١)

قال أبو عمر: حد العلم عند المتكلمين في هذا المعنى هو ما استيقنته وتبينته وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه وعلى هذا من لم يستيقن الشيء وقال به تقليداً فلم يعلمه، والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه والتقليد أن تقول بقوله وانت لا تعرفه ولا وجه القول ولا مضاه وتأتي من سواء أو أن تبين لك خطأ فتنبه بخلافه (٢) وانت قد بان لك فساد قوله، وهذا محرم القول به

(١) كلام ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم ج ٢ ص ٣٦ وسائر العلوم المحتلات عند جميع أهل المقالات، (٢) في جامع بيان العلم «مهاية خلافة»

في دين الله سبحانه ، والعلوم عند جميع أهل الديانات ثلاثة علم أعلى . وعلم أوسط . وعلم أسفل ، فالعلم الأعلى عديم علم الدين الذي لا يجوز لأحد الكلام فيه بغير ما أنزل الله تعالى في كتبه وعلى السنة أنبيائه صلوات الله عليهم نساء ، والعلم الأوسط هو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشيء منها بمعرفة نظيره ويستدل عليه بجنسه ونوعه كعلم الطب والهندسة . والعلم الأسفل هو أحكام الصناعات وضروب الأعمال مثل السباحة والقروسة والري والتزويق والحط وما أشبه ذلك من الأعمال التي هي أكثر من أن يجمعها كتاب أو يأتي عليها وصف وإنما تحصل بتدريب الجوارح فيها ، فالعلم الأعلى علم الأديان والأوسط علم الأبدان والأسفل ما دربت على علمه الجوارح . واتفق أهل الأديان أن العلم الأعلى هو علم الدين واتفق أهل الإسلام أن الدين تكون معرفته على ثلاثة أقسام أولها معرفة خاصة الإيمان والإسلام وذلك معرفة التوحيد والإخلاص ولا يوصل إلى علم ذلك إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو المؤدى عن الله والمبين لمواده تعالى وبما في القرآن من الأمر بالاعتبار في خلق الله تعالى بالدلائل من آثار صنمته في برهته على توحيده وأزليته سبحانه والإقرار والتصديق بكل ما في القرآن وبملأئكة الله وكتبه ورسوله .

والقسم الثاني معرفة مخرج خبر الدين وشرائعه وذلك معرفة النبي صلى الله عليه وسلم الذي شرع الله تعالى الدين على لسانه وبه ومعرفة أصحابه الذين أدوا ذلك عنه ومعرفة الرجال الذين حلوا ذلك وطبقاتهم إلى زمانك ومعرفة الخبر الذي يقطع المذر لتواتره وظهوره وقد وضع العلماء في كتب الأصول [من تلخيص وجوه الأخبار ومخارجها] (١) ما يكتفي الناظر فيه ويشفيه فراجع فيها .

والقسم الثالث معرفة السنن وأدبها وعلم الأحكام وفي ذلك يدخل خبر الخاصة العلول ومعرفة ومعرفة العريضة من النافلة ومخارج الحقوق والتداعي ومعرفة الاجماع من الشذوذ قالوا : ولا يوصل إلى الفقه إلا بمعرفة ذلك وبالله التوفيق .

باب من يستحق أن يسمى فقيهاً أو عالماً

حقيقة لا مجازاً أو من يجوز له الفتيا عند العلماء

أخرج أبو عمر بإسناد رجال بعضها قهارة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال له : يا عبد الله بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله ثلاث مرات قال أتدرى أي الناس أعلم ؟ قلت الله ورسوله أعلم قال أعلم ابصرهم بالحق إذا اختلف الناس وإن كان مقصراً في العمل وإن كان يزحف على آسته قال أبو يوسف وهذه صفة الفقهاء ، وفي رواية

«افضلهم عملا افضلهم علما» •

وأخرج بسند فيه اسحاق بن اسيد وهو ضعيف عن علي بن أبي طالب «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا انشكم بالفقيه كل الفقيه؟ قالوا بلى قال من لم يقط الناس من رحمة الله ومن لم يؤمهم من روح الله ومن لم يؤمنهم من مكر الله ولا يدع القرآن رغبة عنه إلى ماسواه، ألا لاخير في عبادة ليس فيها تفقه ولا علم ليس فيه تفهم ولا قراءة ليس فيها تدبر، قال أبو عمر: ولا يأتي هذا الحديث مرفوعا إلا من هذا الوجه واكثرهم يوقفونه على علي •

وقيل للعمان لى الناس اغنى؟ قال من رضى بما اوتي قالوا فأيهم اعلم قال عالم غرناط العلم قال ابن وهب يريد الذى لا يشبع من العلم، وعن عمر مولى غفرة أن موسى عليه السلام قال يارب أى عبادك اعلم؟ قال الذى يتمس علم الناس إلى علمه •

وأخرج ابن عبد البر بسند فيه صدقة بن عبد الله عن شداد بن اوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يفقه العبد كل الفقه حتى يمقت الناس في ذات الله ولا يفقه العبد كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة» وقال أبو عمر صدقة بن عبد الله هذا يعرف بالسمين وهو ضعيف عندهم يجمع على ضعفه وهذا حديث لا يصح مرفوعا وإنما الصحيح فيه أنه من قول أبي البرداء، وأخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي البرداء أنه قال لن تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوها كثيرة ولن تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في ذات الله ثم تقبل على نفسك فتكون لها اشد مقتا منك للباس •

قال أبو عمر: قال أبو داود حدثنا محمد بن عبيد عن حماد بن زيد قال قلت لأبيوب أرايت قوله حتى ترى للقرآن وجوها كثيرة فسكت يتفكر، قلت: هوان يرى لها وجوها في باب الاقدام عليه قال هو هذا هو هذا، وقال اياس بن معاوية أنه لتأتيني القضية اعرف له وجهين فأيهما اخذت به عرفت انى قضيت بالحق، وأخرج بسنده عن قتادة أنه قال من لم يعرف الاختلاف لم يشم رائحة الفقه بانه •

وعن يزيد بن زريع أنه قال سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول من لم يسمع الاختلاف فلا تعدوه عالما، وقال محمد بن عيسى: سمعت هشام بن عبد الله الرازى يقول من لم يعرف اختلاف القراء فليس بقارى، ومن لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه • وعن عثمان بن عطاء عن أبيه قال لا ينبغي لأحد أن يقتي الناس حتى يكون عالما باختلاف الناس فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذى فى يديه • وعن سفيان بن عيينة قال سمعت أباوب السخيتاني يقول: أجسر الناس على الفتيا أهلهم علما باختلاف العلماء وأمسك الناس عن الفتيا أعلمهم باختلاف العلماء، قال وقال ابن عينة العالم الذى يعطى كل حديث حقه • وعن نعيم بن حماد

أنه قال سمعت ابن عيينة يقول: أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما باختلاف العلماء ، قال الحرث ابن يعقوب أن الفقيه كل الفقيه من فقه في القرآن وعرف مكائد الشيطان *

وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال سئل مالك قيل له لمن تجوز الفتوى قال لا تجوز الفتوى إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه قيل له اختلف أهل الرأي قال لا اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يفتى *

قلت قال ابن القيم رحمه الله : مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملة تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة اما بتخصيص أو تقيد مطلق وحمله على المقيد وتفسيره وتبينه حتى انهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخا لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد بالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بمر خارج عنه ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزال عنه به اشكالات أو جها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر انتهى *

وقال أبو عمرو: قال عبد الملك بن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول فانوا يقولون لا يكون اماما في الفقه من لم يكن اماما في القرآن والآثار ولا يكون اماما في الآثار من لم يكن اماما في الفقه قال ، وقال لي ابن الماجشون فانوا يقولون لا يكون قريبا في الحادث من لم يكن عالما بالماضي ، وقال علي بن الحسن بن شقيق سمعت عبد الله بن المبارك يسأل متى يسمع الرجل أن يفتى قال إذا كان عالما بالآثر بصيرا بالرأى * وقال يحيى بن سلام لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتى ولا يجوز لمن لا يعلم الاقوال أن يقول هذا أحب إلي ، وقال عبد الرحمن ابن مهدي لا يكون اماما في الحديث من يتبع شواذ الحديث أو حدث بكل ما سمع أو حدث من كل أحد وقال سعيد بن ابى عروبة: من لم يسمع الاختلاف فلا تئمه عالما ، وقال قبيصة بن عقبة لا يفلح من لا يعرف اختلاف الناس ، وقال عبد الرحمن بن مهدي: لا يكون اماما في العلم من أخذ بالشاذ من العلم ولا يكون اماما في العلم من روى عن كل ماسمع ، وقال عبد الرحمن بن مهدي: لا يكون اماما في العلم من روى كل ماسمع ، وروى مالك بن أنس عن سعيد بن المسيب بلغه عنه أنه كان يقول : ليس من عالم ولا شريف ولا ذى فضل إلا وفيه عيب ولكن من كان فضله أكثر من قصه ذهب قصه بفضله كما انه من غلب عليه قصصه ذهب بفضله ، وقال غيره لا يسلم العالم من الخطأ فمن أخطأ قليلا وأصاب كثيرا فهو عالم ومن أصاب قليلا وأخطأ كثيرا فهو جاهل *



(باب فساد التقليد وفقه والفرق بين التقليد والاتباع)

قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) وأخرج البيهقي في المدخل . وابن عبد البر في كتاب العلم بإسنادهما إلى حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه قيل له في قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) أفانوا يعبدونهم؟ فقال لا ولكن فأنوا يحلون لهم الحرام فيحلونه ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه فصاروا بذلك أربابا، قال البيهقي: وروى هذا عن عدى بن حاتم مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا أبو عبد الله اسحاق بن محمد بن يوسف السوسي ثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله البغدادي ثنا عبد العزيز ثنا أبو غسان وابن الأصبهاني ح وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا ابن حنبل ثنا أحمد ما هان بمكة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا ابن الأصبهاني قال ثنا عبد السلام بن حرب قال ثنا غطيف بن أعين من أهل الجزيرة عن مصعب بن سعد عن عدى بن حاتم قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال لي يا عدى أطرح هذا اللون من عنقك قال فطرحت قال وأتيت إليه وهو يقرأ سورة براءة وقرأ هذه الآية (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال فقلت يا رسول الله أنا لستنا نعبدهم فقال أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتستحلونه؟ قال قلت بلى قال فذلك عبادتهم» هذا لفظ حديث السوسي ، وفي رواية الحافظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم «أليس كانوا يحلون لكم الحرام فتحلونه ويحرمون عليكم الحلال فتحرمونه قال قلت بلى قال فذلك عبادتهم»

قال ابن عبد البر : ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا يوسف ابن عدى ثنا أبو الاحوص عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى في قوله عز وجل (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال اما انهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ولكنهم أمروهم فجعلوا حلال الله حراما وحرامه حلالا (١) فطاعوهم فكانت تلك الربوبية قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال أيضا (وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون قل أولو جئكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) فمنعهم الاقتداء بابائهم من قبول الاهتداء (فقالوا انا بما

(١) في كتاب العلم «فجعلوا حلال الله حراما وحرامه حلالا»

أرسلتم به كافرين) *

وفي هؤلاء من علمهم قال الله عز وجل (ان شر الابرار عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون) وقال (اذ تبرد الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب وقال الذين اتبعوا لو ان لنا كرة فنتبرء منهم كما تبرد منا كذلك يرهم الله أعماهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار) وقال عز وجل عابثاً لاهل الكفر وذا ما ألهم (ما هذه الثمانيات التي اتهم لها عاكفون قالوا وجدنا اباؤنا كذلك يفعلون) وقال (انا اطمنا سادتنا وكبراءنا فاضلونا السيلا) ومثل هذا في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء، وقد احتج العلماء بهذه الآيات في ابطال التقليد ولم يمنهم كفر أولئك من الاحتجاج بها لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للبطل كما لو قلد رجل فذفر وقلد آخر فأذنب وقلد آخر في مسئلة ديناء فأخطأ وجهها فإن كل واحد ملوما على التقليد بغير حجة لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً وإن اختلفت الآثام فيه *

وقال الله عز وجل (وما كان الله ليعضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) وفيما ذكرناه دليل على بطلان التقليد فإذا بطل وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها وهي الكتاب والسنة أو ما كان في معناها بدليل جامع بين ذلك انتهى *

وقال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب انا الربيع بن سليمان ثنا الشافعي قال العلم من وجهين - يعني علم الشريعة - اتباع واستنباط فالاتباع كتاب الله فإن لم يكن فيه فسخة فإن لم يكن قول عامة من سلفنا لأنعلم له مخالفاً فإن لم يكن قياس على كتاب الله وإن لم يكن قياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن قياس على عامة من سلفنا لا تخالف ولا يجوز القول بالقياس إلا في هذه الحالة . وقيل الذي يطلب العلم ولا حجة له مثل حاطب الليل يحمل حزمة حطب وفيه أغصى تلذغه ولا يدرى * وأخرج البيهقي بسنده إلى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه فإن لم يكن في كتاب فسخة منى ما ضية فإن لم يكن سنة منى فما قال أصحابي ان أصحابي بمنزلة النجوم من السماء فما أخذتم به امتدتم واختلاف أصحابي لكم رحمة» قال البيهقي: هذا حديث متته مشهوراً وأسانيده ضعيفة لم يثبت في هذه أسناد انتهى *

قال ابن عبد البر: أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أبو بكر عبد الله بن عمرو بن محمد الثماني بالمدينة ثنا عبد الله بن مسلم ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اني لاخاف على من بعدى من أعمال ثلاثة قال وما هي يا رسول الله؟ قال اخاف عليهم من زلة العالم ومن حكم جائر ومن

هو متبع، وبهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «ترك فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله» وأخرج بسنده إلى عمر رضى الله عنه: ثلاث يهد من الدين زلة عالم وجدال مناق بالقرآن وائمة مصلون *

وأخرج عن معاذ بن جبل أنه كان يقول في مجلسه كل يوم قلبا يحطيه أن يقول ذلك: الله حكم قسط ملك المرتابون أن وراءهم فتنا يذرفها المال ويفتح فيها القرآن حتى يقرؤه المؤمن والمناق والمرأة والصبي والاسود والاحمر فيوشك أحدهم أن يقول قد قرأت القرآن فما أظن أن يتبعوني حتى أبتدع لهم غيره فأياكم وما ابتدع فإن كل بدعة ضلالة وإياكم وزينة الحكم فإن الشيطان قد يتكلم على لسان الحكم بكلمة الضلالة وإن المناق قد يقول كلمة الحق فتلقوا الحق عن جاء به فإن على الحق نورا قالوا وكيف زينة الحكم؟ قال هي الكلمة تروكم وتنكرونها وتقولون ما هذه فاحذروا زينته ولا يصدنكم عنه فإنه يوشك أن يفنى ويراجع الحق وإن العلم والإيمان مكنهما إلى يوم القيامة فمن ابتغاهما وجداهما *

وأخرج بسنده إلى أبي الرداء أنه قال إن فينا أخصى عليكم زلة العالم وجدال المناق بالقرآن والقرآن حق وعلى القرآن منار كاعلام الطريق وأخرج بسنده إلى معاذ بن جبل أنه قال يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع اعتناقكم وزلة عالم وجدال المناق (١) بالقرآن فسكتوا؟ فقال أما العالم فإن امتدى فلا تقلدوا دينكم وإن افتتن فلا تقطعوا منه أبايتكم فإن المؤمن يفتن ثم يتوب. وأما القرآن فله منار كمنار الطريق لا يخفى على أحد فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه وما شككتم فيه فكلوه إلى عالمه وأما الدنيا فمن جعل الله الغنى في قلبه فقد اطلع ومن لا فليس بتافهته دنياه *

وأخرج بسنده إلى سلمان الفارسي أنه قال: كيف اتم عند ثلاث زلة عالم وجدال المناق بالقرآن ودنيا تقطع اعتناقكم فأما زلة العالم فإن امتدى فلا تقلوه دينكم وأما مجادلة المناق بالقرآن فإن للقرآن منارا كمنار الطريق فما عرفتم منه فخذوه ومالم تعرفوه فكلوه إلى الله وأما الدنيا تقطع اعتناقكم فانظروا إلى من هو دونكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم وشبه الحكماء زلة العالم بانكسار السفينة لأنها إذا غرقت غرق معها خلق كثير وإذا صبح وثبت أن العالم يزل ويخطئ لم يجز لأحد أن يفتي ويدين بقول لا يعرف وجهه *

وأخرج عن ابن مسعود بسند رجاله ثقة أنه كان يقول اغد عالما أو متعلما ولا تغد أمة فيما بين ذلك قال ابن وهب فسألت سفيان عن الامعة فحدثني عن أبي الزعراء عن أبي الاحوص عن ابن مسعود قال كنا ندعو الامعة في الجاهلية الذي يدعى إلى طعام فيذهب معه بأخيه (٢) وهو

(١) في كتاب العلم ج ٢ ص ٢١١ « وجدال مناق » وكذا فيما يأتي قريبا (٢) في كتاب

فيكم اليوم المحقّب دينه الرجال • قال ابو عبيد اصل الامّة هو الرجل الذي لا رأى له ولا عزم فهو يتابع كل احد على رأيه ولا يثبت على شيء، والمحقّب اللّاس دينه الذي يتبع هذا وهذا واخرج عن ابن عباس انه قال: ويل للاتباع من عثرات العالم قيل كيف ذلك؟ قال يقول العالم شيئا برأيه ثم يجد من هو اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منه فيترك قوله ثم تمضى الاتباع • وقال قال علي بن ابي طالب لكيلا يزيد النخعي وهو حديث مشهور عند اهل العلم مستغنى عن الاستناد لشهرته عندهم. يا كليل ان هذه القلوب اوعية فخيرها او اعاها للخير والناس ثلاثة فقال الرباني ومتعلم على سبيل نجاتهم جميع رعايا اتباع كل باعق لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا الى ركز وثيق ثم قال ان هاهنا علما واشاريده الى صدره فلما وصلت له حملة على لقد أصبت لقنا (١) غيره. أمون يستعمل الدين الدنيا ويستظهر بحجج الله على كتابه وبنعمه على معاصيه اف الحامل حق لا بصيرة له ينقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة لا يدري ان الحق ان قال خطأ وان اخطأ لم يدر شعوف بما لا يدري حقيقته فهو فتنة لمن فتنه به (٢) وان من الخير ظه من عرفه الله دينه وكفى بالمرء جهلا ان لا يعرف دينه •

وعن الحارث الاعور انه قال سئل على بن ابي طالب عن مسألة فدخل مبادرا ثم خرج في حذاء ورداء وهو متبسم قليل له يا امير المؤمنين انك كنت اذا سئلت عن مسألة تكون فيها كالمسلة المجاهة قال اني كنت حاقنا ولا رأى لحاقن ثم انشا يقول :

اذا المشكلات تصدين لي كشفت حقائقها بالظر
فان برقت في غيل الصواب عيأ لا يجتليها البصر
مقنة بغيوب الامور وضعت عليها جميع الفكر
لسانا كمشقة الارحبي او كالحسام الجاني الذكر
وقلنا اذا استطقته القنور نابر طيها بواه دور
ولست بامعة في الرجا ل يسائل هذا وذا ما الخبر
ولكنني مذرب الاصفرين اين مع ماضى ما غسر

قال ابو علي: الخيل السحاب يخال في المطر، والمشقة ما يخرجها الفحل من فيه عند حاجه ومنه قيل لخطباء الرجال شقاشق، وبرزاد على ما تستطقه، والامعة الاحق الذي لا يثبت على رأى واحد، والمذرب الحاد، واصغراه قلبه ولسانه، قال ابو عمر: من الشقاشق مارواه بسند عن انس ان عمر رأى رجلا يخطب فأثر فقال عمران كثيرا من الخطب من شقاشق الشيطان •

(١) اللقن - بفتح فذسر - من يفهم بسرعة إلا أن العلم لم يطبع اخلاقه على الفضائل فهو يستعمل الدين لجلب الدنيا ويستعين بنعم الله على إيذاء عباده (٢) في كتاب العلم لمن افتن به،

وأخرج بسنده عن علي رضي الله عنه أنه قال إياكم والاستان بالرجال فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار وإن الرجل يعمل بعمل أهل النار فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة فإن كنتم ولا بد فاعلمين فبالأموات لا بالأحياء • وقال ابن مسعود ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن مامن وإن كفر كفر فإنه أسوة في الشر •

قال ابن عبد البر: وأشد الأصول عن المراسي قال أنشدني أبو العباس الطبري عن أبي سعيد الطبري قال أنشدني الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن عمر بن علي لنفسه وكان من أفضل أهل زمانه

تريد تسام على ذى الشبه وعليك أن تمت لم تنبه
فجاهد وقلد كتاب الآلهة لثقي الآله إذا مت به
فقد قلد الناس رهبانهم وظل يجادل عن ربه
ولحق مستنبط واحد وكل يرى الحق في مذهبه
فما أرى عجب غير أن بيان التفرق من أعجبه

وثبت عن النبي ﷺ [أنه قال] يذهب العلماء ثم يتخذ الناس رؤساجها لا يستلون فيفتون بشير علم يفضلون ويضلون، وهذا كله نفى للتقليد وإبطاله لمن فهمه وهدى لرشده • وقال أيوب ليس تعرف خطأ معلمك حتى تجالس غيره •

وقال عبيد الله بن المعتز: لا فرق بين بهيمة تنقاد وإنسان يقلد وهذا كله لغير العامة فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تبين موقع الحجية ولا تصل لعدم الفهم إلى علم ذلك لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا ببذل أسفلها وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجية والله تعالى أعلم، ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها وأسمهم المرادون بقول الله عز وجل (فاستلوا أهل الذنوب ان كنتم لاتعلمون) واجمعوا على أن الاعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بخبره بالقبلة إذا أشكلت عليه فكذلك من لا علم له ولا بصير بمعنى ما يدين لا بد له من تقليد عالم انتهى كلام الحافظ أبي عمر بن عبد البر :

قال شيخ مشايخنا محمد حياة السندی ناقلًا عن خزنة الروايات المراد بالعالمى هنا هو العالمى الصرّف الجاهل الذى لا يعرف معنى النصوص والاحاديث وتأويلاتها وأما العالم الذى يعرف معنى النصوص والايخبار وهو من اهل الدراية وثبت عنده صحفها من المحدثين أو من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة فيجوز له العدل عليها وان كان مخالفًا لمذهبه إلى أن قال وأما قول أبي يوسف أنه يجب على العالمى الاقتداء بالفقهاء فمحمول على العالمى الصرّف الذى لا يعرف معنى الاحاديث وتأويلاتها لانه أشار اليه صاحب الهداية بقوله لعذر عدم الاهتداء إلى معرفة

الاحاديث، وكذا قوله وان عرفت تأويله يجب الكفارة يشير الى أن المراد بالعامي غير العالم، وفي الحديث العامي منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات أن مراد أبي يوسف بالعامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص انتهى ملخصه

قلت في كلام الحافظ أبي عمر من الآثار المتقدمة في هذا الباب وفي باب ذم الرأي ما يدل على أن المراد بالعامي الجاهل أصرف فهو ظاهر لمن تأمل فيه، وقول الحافظ أبي عمر بن عبد البر : لم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها وانهم المرادون بقول الله عز وجل (فاستلوا أهل الذكر) الخ فيه نظر فإن دعوى الاجماع فيه غير مسلم فقد نقل الاصفهاني في تفسيره عن الامام ابن دقيق العيد ما ملخصه ان اجتهاد العامي عند من قال به من العلماء هو انه اذا سئل في هذه الاعصار التي غلب فيها الفتوى بالاختيارات البشرية غير المصرومة بل المختلفة المتضادة ان يقول للفتى هكذا أمراً لله تعالى ورسوله فان قال نعم أخذ بقوله ولم يلزمه أكثر من هذا البحث ولا يلزم المفتي أن يذكر له الآية والحديث وما دلا عليه واستخرج منها طريق الاصول الصحيح وان قال له هذا قولى أو رأى أو رأى فلان أو مذهبه فين واحداً من الفقهاء أو اتهمه أو سكت عنه فله طلب عالم غيره حيث كان يقضيه بحكم الله تعالى وحكم نبيه محمد صلى الله عليه وسلم في ذلك وما يجب في دين الاسلام في تلك المسئلة ومن تأمل أقوال السلف والائمة الاربعة في الحديث على أن لا يستغنى الا العالم بالكتاب والسنة عرف مصداق ما ذكرناه وقد قال عبد الله ابن الامام احمد قلت لأبي: الرجل تنزل به النازلة وليس يجد الا قوماً من اصحاب الحديث والرواية لا علم لهم بالفقه وقوماً من اصحاب الرأي لا علم لهم بالحديث قال يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الرأي ضعيف الحديث خير من الراى، الى أشياء كثيرة في هذا الباب لا أطول بذكرها، وليس المفتي أن يقول هذا حكم الله أو حكم رسوله صلى الله عليه وسلم إلا إذا كان منطوقاً به أو مستخرجاً بوجه مجمع عليه أو قوى الدلالة جداً بحسب وسعه واستعداده، واما اذا أفتاه باستحسان أو بمصالح مرسله أو بقول صحابي أو بتقليد أو قياس فلا يجوز أن يقول له هذا حكم الله أو حكم رسوله صلى الله عليه وسلم، وفي الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم «وإذا حاصرت اهل حصن فارادوا منك ان تنزلهم على حكم الله فانزلهم على حكمك انت فانك لاتدرى ما حكم الله فيهم» أو يا قال صلى الله عليه وسلم هذا مع ان ذلك الحكم قد يكون منصوصاً عليه اما باللفظ القرءانى أو النبوى أو العمل الصحيح من النبي صلى الله عليه وسلم في مغايرته بل هو الغالب عليه فكيف بالقياس ونحوه من الامور المتعارضة التي لا يخلو واحد منها من معارضة ما هو اقوى منه، قال واخبرني به صاحبنا الفقيه العلامة كمال الدين جعفر بن ثعلب الادفوى عن ابي الفتح العلامة المجتهد تقي الدين بن دقيق العيد وانه طلب منه ورعاً نحو خمسة عشر كراساً وكتبها في مرض موته وجعلها تحت فراشه فلما مات اخبر جناتها فاذا هي في

تحریم التقليد مطلقا انتهى (قلت) وقول الحافظ أبي عمرو أنهم المرادون في قوله تعالى (فأسئلوا أهل الذكر أن كتتم لاتعلمون) وفي دعوى الإجماع على ذلك نظر فان ابن جرير واليغوى واكثر المفسرين قالوا ان الآية في مشرى مكة حيث انكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقالوا الله اعظم من أن يكون رسوله بشرا فبلا بعث اليها ملكا فقال الله تعالى ردا عليهم فاسئلوا أهل الذكر يعنى أهل التوراة والانجيل يريد أهل الكتاب فاهم لا ينكرون ان الرسل كانوا بشرا وان انكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وأهل المشرکين بمساءلتهم لانهم الى تصديق من لم يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم اقرب منهم الى تصديق من آمن ، وقال ابن زید اراد الذكر القران اراد فاسئلوا المؤمنين العالمين من أهل القرآن ان كتتم لاتعلمون انتهى *

قال السيوطى فى الدر المنثور : اخرج ابن جرير وابن ابى حاتم عن ابن عباس قال لما بعث الله تعالى محمدا رسولا انكرت العرب ذلك او من انكر منهم فقالوا الله اعظم من ان يكون رسوله بشرا مثل محمد فانزل الله تعالى (اغان للناس عجبا ان اوحينا الى رجل منهم) وقال (وما ارسلنا قبلك الا رجالا نوحى اليهم) فاسئلوا أهل الذكر ان كتتم لاتعلمون) يعنى فاسئلوا أهل الكتب الماضية ابشرا فان الرسل التى اتكم ام ملائكة اتكم وان كانوا بشرا فلا تنكروا أن يكون رسولا ثم قال (وما ارسلنا قبلك الا رجالا نوحى اليهم من أهل القرى) أى ليسوا من السماء كما قلتم .

وأخرج ابن أبى حاتم عن السدى (وما أرسلنا من قبلك الا رجالا) قال قالت العرب لولا انزل علينا ملائكة قال الله تعالى وما أرسلت الا بشرا فاسئلوا يامعشر العرب أهل الذكروهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين جاءتهم الرسل قبلكم ان كتتم لاتعلمون ان الرسل الذين كانوا قبل محمد صلى الله عليه وسلم كانوا بشرا مثله فاهم سيخبرونكم انهم كانوا بشرا مثله انتهى (قلت) وكلام هؤلاء المفسرين وغيرهم صريح بأن المراد بقوله تعالى (فاسئلوا أهل الذكر) مشركوا العرب يسألون أهل الكتاب من التوراة والانجيل ليخبروهم ان الرسل الذين ارسلوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم كانوا من البشر مثله وليس فيه دليل على وجوب تقليد العوام عاراء الرجال واتخاذهم الراى دينا ومذهبا ومرجعا بل فى كلامهم الاشارة الى ما قاله الاصفهانى وهو ان وظيفة الجاهل بمعانى الكتاب والسنة اذا نزلت عليه النازلة ان يفزع الى العالم بالكتاب والسنة فيسئله عن حكم الله تعالى ورسوله فى هذه النازلة فاذا اخبره عالم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فى هذه النازلة يعمل بما اخبره متبعا لكتاب الله وستقرسوله صلى الله عليه وسلم فى الجملة مصدقا للعالم بهما فى اخباره فى الجملة وان لم يكن عالما بوجه الدلالة فلا يصير بهذا المقدار مقلدا ألا ترى لو ظهر له أن ما أخبره العالم غير موافق لكتاب الله وسنة رسوله صلى

الله عليه وسلم لرجع اليهما ولا يتعصب لهذا المخبر بخلاف المقلد فانه لا يسأل عن حكم الله ورسوله وإنما يسأل عن مذهب امامه ولو ظهر له أن مذهب امامه مخالف لكتاب الله وسنة رسوله لم يرجع اليهما والمتبع إنما يسأل عن حكم الله ورسوله ولا يسأل عن رأى آخر ومذهبه ولو وقعت له فازلة أخرى لا يلزمه أن يسأل العالم الاول عنه بل أى عالم لقيه ولا يلتزم أن يتعبد برأى الاول بحيث لا يسمع رأى غيره ويتعصب للاول وينصره بحيث لو علم أن نص الكتاب أو السنة خالف ما أفناه به لا يلتفت اليه فهذا هو الفرق بين التقليد الذى عليه المتأخرون وبين الاتباع الذى عليه السلف الصالح الماضون والله تعالى أعلم (وبالجملة) فما نقله الحافظ أبو عمر في هذه المسئلة من الاجماع غير مسلم ، قال الامام أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ في قواعده: حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء وتحميلات الشيوخ وتخريجات المتفقهين واجماع المحدثين، وقال بعضهم احذر احاديث عبد الوهاب، والغزالي . واجماع ابن عبد البر، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلافات اللخمي انتهى .

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: لم يختلف العلماء ان العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك - والله تعالى أعلم - لجهلها بالمعانى التى منها يجوز التحليل والتحريم والقول [فى العلم] وقد نظمت فى التقليد وموضعه أياتا رجوت فى ذلك جزيل الأجر لما علمت أن من الناس من يسرع الى حفظ المنظوم ويتعذر عليه المشور وهى من قصيدة لى

ياسائل عن موضع التقليد خذ	عنى الجواب بفهم لب حاضر
واصنع لى قولى ودن بنصيحى	واحفظ على نوادرى وبوادرى
لا فرق بين مقلد وبهيمه	تقاد بين جنادل ودعائر
تبا لقاض أو لملت لا يرى	علا ومعنى للقال السائر
وإذا اقتديت ببالكتاب وسنة الـ	مبعوث بالدين الحنيف الظاهر
ثم الصحابة ضد عدمك سنة	قاولاك أهل نبى وأهل بصائر
وكذاك اجماع الذين يلونهم	من تابعهم كابر عن كابر
اجماع امتا وقول نينا	مثل النصوص لى الكتاب الزاهر
وكذا المدينة حجة أن أجمعوا	متابعين أو اتلا باواخر
وإذا الخلاف أتى فدوتك فاجتهد	ومع الدليل قل بفهم وافر
وعلى الاصول قس فروعك لاهس	فرط بفرع فالجهول الحائر
والشر ما فيه فديتك أسوة	قانظر ولا تحفل بزلة ماهر

وأخرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قال على ما لم يقل فليتبوء مقعده من النار ومن أتى بغير علم فإن أمته على من افتاءه ومن أشار على أخيه بأمر وهو يعلم أن غيره أرشد منه فقد خانته وأخرجه أبو داود، وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على إبطال التقليد (١) بجملة نظرية عقلية بعدما تقدم فاحسن ما رأيت من ذلك قول المزي رحمه الله: وأنا أوردته ● قل يقال لمن حكم بالتقليد هل من حجة فيما حكمت به؟ فإن قال نعم أبطل التقليد لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد وإن قال: حكمت فيه بغير حجة قيل له فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم الله تعالى ذلك إلا بحجة قال الله تعالى (هل عندكم من سلطان بهذا) أي من حجة بهذا قال أنا أعلم أني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة لأنني قلت كثيراً من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خفيت على قيل له إذا جاز لك تقليد معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك فتقليد معلم معلمك أولى لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك فلم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك فإن قال نعم ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن أبي ذلك نقض قوله وقيل له: كيف يجوز تقليد من هو أصغر منك وأقل علماً ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأكبر علماً؟ وهذا تناقض فإن قال لأن معلمي وإن كان أصغر فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه فهو أبصر بما أخذ وأعلم بما ترك قيل له وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك فإن أعاد قوله يجعل الأصغر ومن يحدث من صفات العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الأصحاب عنده يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله والأعلى الأدنى أبداً وكفى قول يؤل إلى هذا قبحاً وفساداً ●

قال أبو عمر: وقال أهل العلم والنظر: حد العلم التبيين وإدراك المعلوم على ما هو به فن بان له الشيء فقد علمه قالوا والمقلد لا علم له ولم يختلفوا في ذلك، ومن هاهنا والله تعالى أعلم قال البحرى:

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهال بالتقليد

وأرى الناس مجمعين على فضلك من سيد ومسود

وقال أبو عبد الله بن خويز مندد البصرى المالكي: التقليد منتهى في الشرع الرجوع إلى قول لائحة لقاتله عليه وذلك ممنوع عنه في الشريعة والاتباع مائتة عليه حجة وقال في موضع آخر

(١) في جامع بيان العلم ج ٢ ص ١١٦ على من أجاز التقليد ●

من كتابه كل من اتبع قوله من غير أن يجب عليك قوله لدليل أوجب ذلك فانت مقلد والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من أوجب عليك دليل اتباع قوله فانت متبعم ، والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع .

وذكر محمد بن حارث في أخبار سحنون بن سعيد عن سحنون قال كان مالك بن أنس وعبد العزيز بن أبي سلمة ومحمد بن إبراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هرم فكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أحدهما ، وإذا سأله بن دينار وذووه لا يجيبهم فعرض له ابن دينار يوما فقال له يا أبا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك قال له يا ابن أخي وما ذلك ؟ قال يسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما وأسألك أنا وذوي فلا تجيبنا فقال أوقع ذلك يا ابن أخي في قلبك ؟ قال نعم قال اني كبرت سني ورق عظمي وأنا اعاف أن يكون خاطئي في عظمي مثل الذي خاطني في بدني ومالك وعبد العزيز عالمان بقيان إذا سمعا مني حقا قبلاه وإذا سمعا خطأ تركاه وأنت وذووك ما اجتكم قبلتموه فقال محمد بن حارث هذا والله هو الدين الكامل والعقل الراجح لا تكن يأتي بالهذيان ويريد أن ينزل من القلوب منزلة القرآن ، وقد أجمع العلماء أن ما لم يتبين ويستيقن فليس بعلم وإنما هو ظن والظن لا يفي من الحق شيئا وقد مضى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «يا أيها الظن فإن الظن كذب الحديث» ولا خلاف بين أئمة الأمصار في فساد التقليد فاغنى ذلك عن الإكثاره ويستندنا إلى أبي عمر بن عبد البر حدثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا أحمد بن سعيد ثنا اسحق بن إبراهيم بن نعمان ثنا محمد بن علي بن مروان حدثنا أبو حفص حمزة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب حدثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني أبو عثمان بن سنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن العلم بدأ غريبا وسيعود غريبا كأبدأ فطوبى يومئذ للغرباء» (١) .

قال أبو بكر محمد بن علي بن مروان وحدثني سعيد بن داود بن أبي زهير ثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم في قول الله عز وجل (رفع درجات من نشأ) قال بالعلم ويستندنا إلى أبي عمر ثنا خلف بن قاسم ثنا الحسن بن رشيق ثنا اسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا علي بن عبد العزيز ثنا زكريا بن عبد الله حدثنا الحنظلي عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه تعالى عليه وسلم قال «إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كأبدأ فطوبى للغرباء قبل يارسول الله ومن الغرباء ؟ قال الذين يحبون سني ويعلمونها عباد الله» وكان يقال العلماء غرباء لكثرة الجهال انتهى كلام الحافظ أبي عمر بن عبد البر بطوله ، وسيأتي في المقاصد إن شاء الله تعالى مزيد بيان لفساد التقليد ، ولنختم المقدمة بباب الحضر على لزوم السنة والاقتصار عليها قال صلى الله عليه وسلم

(١) ذكرنا اختلاف روايات هذا الحديث في تعليقنا على كتاب جامع بيان العلم وفضله

الحافظ ابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٩ راجعه إذا أحببت

«ترك فيكم اثنتين لن تضلوا ما تمسكن بهما كتاب الله وسنتي»
وأخرج الحافظ أبو عمر عن ابن مسعود أنه قال: إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن
الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها إنما توعدون لأت وما أتم بمسجون،
وعنه أنه كان يقوم يوم الخميس قائما فيقول إنما هما اثنان الهدى والكلام فافضل الكلام أو اصدق
الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل
محدث بدعة إلا لا يتطاولن عليكم الامد فتفسد قلوبكم ولا يلهينكم الامل فإن كل ما هو آت
قريب إلا أن يعبد ما ليس بآتياء وعن عرياض بن سارية يسند رجاله رجال الصحيح قال «وخطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة ذرقت منها العيون ووجلت منها القلوب فقلنا يا رسول
الله إن هذه لموعظة مودع فإذا تهدد البنا؟ قال تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي
عنها إلا هالك ومن يشك منكم فسيرى اختلافا كثيرا فليكن بما عرهم من سنتي وسنة الخلفاء
المهدين الراشدين وعليكم بالطاعة وإن كان عبدا حبشيا عضوا عليها بالنواجذ فأما المؤمن
ذاجل الألف فلما قيد انقاد» وعنه أيضا رجال الصحيح قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة الصبح فوعظنا موعظة بليغة ذرقت منها العيون ووجلت منا القلوب فقيل يا رسول
الله كأنها موعظة مودع فأوصنا قال عليكم بالسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا فإنه من يشك
منكم فسيرى اختلافا كثيرا فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهدين عضوا عليها بالنواجذ
وأيامكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة - وفي رواية - أيامكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة
بدعة وكل بدعة ضلالة» قال أبو بكر البزار حديث العرياض بن سارية [في الخلفاء الراشدين] حديث
ثابت صحيح وهو أصح استنادا من حديث حذيفة «اقتدوا بالذين من بعدي» لأنه مختلف في اسناده
ومتكلم فيه من أجل مولى ربه وهو مجهول عندهم، قال أبو عمر: هو كما قال البزار حديث عرياض
حديث ثابت وحديث حذيفة حديث حسن، وقد روى عن مولى ربه عبد الملك بن عمير وهو
كثير ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدث أذالم بروعه رجلان فصاعدا فهو
مجهول وحديث حذيفة الذي أشار إليه هو ماسأله أبو عمر باسأيد إلى قبيصة بن عقبة الكوفي
ومحمد بن كثير والحيدى قال إلا ولان عن سفيان بن سعيد عن عبد الملك بن عمير عن مولى
ربه بن حراش عن ربه عن حذيفة، وقال الثالث حدثنا سفيان بن عيينة ثاراذنة بن قدامة
عن عبد الملك بن عمير عن مولى ربه عن ربه عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ «اقتدوا
بالذين من بعدي أبي بكر وعمر واهتدوا بهدى عمار وتمسكوا بهدى ابن أم عبد»، وهذا لفظ حديث
الحيدى قال أبو عمر: رواه جماعة عن ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربه عن حذيفة
هكذا لم يذكروا مولى ربه والصحيح ما ذكرناه من رواية الحيدى عنه وكذلك رواه
الثوري وهو أحفظ وأتم عندهم •

حدثنا خلف بن القاسم ثنا ابو طالب محمد بن زكريا بيت المقدس ثنا ابو عمران موسى بن نصر البغدادي ثنا مصعب بن عبد الله الزيري ثنا ابراهيم بن سعد ثنا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى رمي بن حراش عن ربي عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اقتدوا بالاذنين من بعدي ابى بكر وعمر» وخرج عن عرياض بن سارية قال وصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم اقبل علينا فوعظنا موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد اليها؟ قال اوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان كان عبد حبشيا فانه من يش منكم فيسرى اختلافا كثيرا فعليكم بستي وستة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واباكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة. ■

قال ابو عمر: الخلفاء الراشدون المهديون ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وهم افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس أنه كان يقول كلام الحزورية ضلالة ولام الشيعة مهلكة، قال ابن عباس ولا أعرف الحق الا في كلام قوم فوضوا أمورهم إلى الله تعالى ولم يقطعوا بالذنوب العصمة من الله وعلوا أن كلاما قدر الله وعنه سفينة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يكون ملكا ثم قال امسك خلافة ابى بكر ستان وعمر عشر وعثمان اثنا عشرة وعلى ست ثم قال على بن الجعد قلت لحماة سفينة القائل السعيد قال نعم قال ابو عمر قال أحمد بن حنبل حديث سفينة في الخلافة صحيح واليه اذهب في الخلفاء قال محمد بن مظفر سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن التفضيل فقال نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونقف على حديث ابن عمر ومن قال على لم أعنفه ثم ذكر حديث حماد بن سلمة عن سعيد بن جهمان عن سفينة في الخلافة فقال أحمد على عندنا من الخلفاء الراشدين المهديين وحماد بن سلمة عندنا الثقة المأمون ولا نزداد كل يوم فيه الا بهيرة (قال أبو عمر) فبروى عبد الله بن أحمد بن حنبل وسلمة بن شبيب وطائفة عن أحمد بن حنبل مثل رواية محمد بن مظفر الفرق بين التفضيل والخلافة على حديث ابن عمر وحديث سفينة وروى عنه طائفة تقديم الأربعة والافرار لهم بالفضل والخلافة وعلى ذلك جماعة أهل السنة ولم يختلف قول أحمد في الخلافة والخلفاء واما اختلاف قوله في التفضيل قال أبو علي الحسن بن أحمد بن الليث الرازي سألت أحمد بن حنبل من تفضل؟ قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وهم الخلفاء قلت يا أبا عبد الله انما أسألك من التفضيل من تفضل؟ قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وهم الخلفاء المهديون الراشدون ورد الباب في وجهي قال ابو علي: ثم قدمت الرى فقلت لأبى زرة سألت أحمد وذكرت له القصة فقال لا بنالى من خالفنا نقول أبى بكر وعمر وعثمان وعلي في الخلافة والتفضيل جميعا هذا ديني الذي ادين

الله به وأرجو أن يقبضني الله عليه، قال سلة بن شبيب كتبت الى اسحاق بن راهويه من تقدم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكتب الى أبي بكر بعد رسول الله ﷺ على الأرض أفضل من أبي بكر ولم يكن بعده أفضل من عمرو ولم يكن بعده أفضل من عثمان ولم يكن بعده عثمان على الأرض خير ولا أفضل من علي •

قال الشافعي: أقول في الخلافة والتفضيل بأبي بكر وعمرو عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، قال يحيى بن معين: من قال أبو بكر وعمرو عثمان وعلي وسلم لى سابقته فهو صاحب سنة ومن قال أبو بكر وعمرو عثمان وسلم لعثمان سابقته فهو صاحب سنة وذكر له هؤلاء الذين يقولون أبو بكر وعمرو عثمان ويستنون فتكلم بكلام غليظ •

وعن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أمهات الأولاد فقال: من أحرار قلت بأبي شيء قال بالقرآن قلت بأبي شيء في القرآن؟ قال قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وكان عمر من أولى الأمر قال عتقت ولو بسقط •

وعن مالك بن أنس أنه قال قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ وولاء الأمر من بعده سنة الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة دلي دين الله من عمل بها مهتدون استصحبها منصور ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاء الله ماتولى وصلاه جهنم وسات مصيرا •

وقال ابن كيسان اجتمعت انا والزهرى ونحن نطلب العلم فقلنا نكتب السنن فكتبنا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال نكتب ما جاء عن الصحابة فانه سنة وقلت انا ليس بسنة ولا نكتبه قال فكتبه الزهرى ولم اكتبه قال فانجح وضيعت •

وعز سعيد بن المسيب أرحم بن الخطاب لما قدم المدينة قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال يا أيها الناس انه قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الا أن تغفلوا بالناس يميناً وشمالاً وروى الشعبي عن مسروق عن عمر انه خطب الناس فقال ردوا الجهالات إلى السنة • وعن مسروق حب أبي بكر وعمرو ومعرفة فضلهما من السنة • وعن ذى النون المصري انه قال ثلاث من اعلام السنة المسح على الخفين والمحافظة على صلاة الجمعة وحب السلف رحمهم الله وكان ابراهيم التيمي يقول اللهم اعصني بدينك وبسنة نبيك من الاختلاف في الحق ومن اتباع الهوى ومن سبل الضلالة ومن شبهات الأمور ومن الزيغ والخصومات • وعن عبد الله بن مسعود قال القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة ثم علم ان السنة مينة للكتاب قال الله تعالى (وانزلنا اليك الذكر لنبين للناس ما نزل اليهم) •

وأخرج الحافظ أبو عمرو بن عبد البر بسند صحيح عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود

لمن الله الواثبات والمستوثبات والمتنصتات والمغلبات للحسن المغيرات خلق الله قال فبلغ ذلك امرأة من بنى اسيد يقال لها أم يعقوب فقالت: يا ابا عبد الرحمن بلغني انك لمنت كيت وكيت فقال: ومالي لالعين من لعنة رسول الله ﷺ ومن هو في كتاب الله ملمون قالت: اني لاقرأ ما بين اللوحين فما اجده قال ان كنت قارئة قد وجدته اماقرات (وما اتاكم الرسول فتخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) قالت بلى قال فانه قد نهى عنه رسول الله ﷺ قالت اني لاظن اهلك يفعلون بهض ذلك قال فاذهبي فانظري قال فدخلت فلم تر شيئا قال فقال عبد الله: لو كانت كذلك لم نجتمعها •

وعن عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عمر عليه ثياب قنبي المحرم وقال اتنى باية من كتاب الله تزعم ثياني قال فقرأ عليه (وما اتاكم الرسول فتخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) هو عن هشام بن حجير قال كان طاؤس يصلي ركعتين بعد العصر فقال له ابن عباس: اتركهما اتركهما فقال انما نهى عنهما ان تتخذاه سنة فقال ابن عباس قد نهى رسول الله ﷺ عن صلاة بعد صلاة العصر فلا ادري اتعذب عليها أم توجر؟ لأن الله تبارك وتعالى قال (وما كان لؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) • وعن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ: «يوشك باحدكم يقول هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحلناه وما كان فيه من حرام حرمانه الا من بلغه عنى حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله والذي حدثه» •

وعن المقدم بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يوشك رجل منكم متكئا على أريكته يحدث بحديث عنى فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحلناه وما وجدنا فيه من حرام حرمانه الا من بلغه عنى حديث فكذب به فقد كذب الله وانما حرم رسول الله ﷺ مثل الذى حرم الله» قال ابو عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما تركت شيئا ما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا ما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه» رواه المطلب بن حنطب وغيره عنه ﷺ وهو البيان منه ﷺ على ضربين بيان المجهل فى الكتاب العزيز بالصلوات الخمس فى مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر احكامها وركبانها لمقدار الزكاة وحدها ووقتها وما الذى يؤخذ منه من الاموال وبيانها لمناسك الحج قال ﷺ - اذ حج بالناس- خذوا عنى مناسككم لان القرآن انما ورد بجملة فرض الصلاة والزكاة والحج دون التفصيل والحديث مفصل، ويان هو زيادة على حكم الكتاب كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها وتحريم الحر الا لهلية وكل ذى ناب من السباع الى أشياء بطول ذكرها وقد أمر الله تعالى بطاعته ﷺ واتباعه أمر اطلقا بجملة لم يقيد بشئ. فأمرا باتباع الكتاب ولم يقل ما وافق كتاب

الله كما قال بعض أهل الزيغ .

وقال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضوء ذلك الحديث يعني ما روى عنه عليه السلام أنه قال ما أنا كم عنى فأعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فانا قلته وإن خالف كتاب الله فلم يقله أنا وكيف أخالف كتاب الله (١) وبه هذان الله وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح الثقل من سقيم ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك قالوا فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفا لكتاب الله لانا لم نجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتابه يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر المخالفة من أمره جملة على كل حال (قال الشافعي) رحمه الله ما روى في هذا أحد ثبت حديثه في شيء كبير ولا صغير وقال هو رواية منقطعة عن رجل مجهول ، قال البيهقي أسانيد لها ضعيفة لا يحتج بمثلها وقال : في موضع آخر: هذا خير ما طل انتهى قال أبو عمر وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويحضره جبرائيل بالسنة التي يفسر ذلك وقال الأوزاعي الكتاب أخرج إلى السنة من السنة إلى الكتاب قال أبو عمر يريد أنها تقضى عليه وتبين المراد منه ، وهذا نحو قولهم تركت الكتاب موضعا للسنة وتركت السنة موضعا للرأى . وعن الأوزاعي قال قال يحيى بن كثير السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضيا على السنة .

وقال الفضل بن زياد سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل وسئل عن الحديث الذي روى أن السنة قاضية على الكتاب فقال ما أجسر على هذا أن أقوله ولكني أقول إن السنة تفسر الكتاب وتبينه . قال أبو عمر : الآثار في بيان السنة لمجمعات التذييل قولاً وعملاً أكثر من أن تحصى وفيها لوحنا به كفاية وهداية والحمد لله . قال أبو عمر: أهل البدع أجمع أعرضوا عن السنن وتاولوا الكتاب على غير ما بينته السنة فضلوها وأصلوا نموذ باقة من الخذلان .

وأخرج عن عقبة بن عامر الجني سمعت رسول الله ﷺ يقول: هلاك أمتي في الكتاب واللبن فقيل يا رسول الله وما الكتاب واللبن قال يتعلمون القرآن ويتأولونه على غير ما أنزل الله ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والمجمع ويبدون ، وفي رواية عنه «أن أخوف ما أخاف على أمتي ثنتان القرآن واللبن اما القرآن فيتمله المخالفون ليجادلوا به المؤمنين واما اللبن فيتبعون الرف يتبعون الشهوات ويتركون الصلاة» .

وعن ابن مسعود سجدون أقواما يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم فليكم بالعلم وإياكم والبدع وإياكم والتعلم وعليكم بالعق (٢) . وعن عمرو بن دينار قال قال

(١) في كتاب العلم «ولما أنا موافق كتاب الله» (٢) أي السير الوسط .

عمر: انما أخاف عليكم رجلين رجل يتأول القرآن على غير تأويله ورجل يتأفر الملك على أخيه • وعن رجاء بن حيوة عن رجل قال كنا جلوسا عند معاوية فقال: ان أغرى الضلالة لرجل يقرأ القرآن فلا يفقه فيه فعليه الصبي والعبد والمرأة والأمة فيجادلون به أهل العلم •

وعن ميمون بن مهران قال: ان هذا القرآن قد اخلق في صدور كثير من الناس فالتسوا ماسوا من الاحاديث وان من يتنى هذا العلم يتخذه بضاعة ليلتمس به الدنيا ومنهم من يتعلمه ليمارى به، ومنهم من يتعلمه ليشار اليه وخيرهم الذى يتعلمه فيطيع الله فيه • قال ابو عمر: ومعنى قوله ان هذا القرآن قد اخلق والله أعلم أى اخلق علم تأويله من تلاوته الا بالاحاديث عن السلف العالمين به فبالاحاديث الصحاح عنهم يوقف على ذلك لا بما سولته النفوس وتنازعت الآراء لما صنع أهل الأهواء وقال الحسن: عمل قليل في سنة خير من كثير في بدعة •

وعن صفوان بن محرز المازنى انه سأل عبد الله بن عمر عن الصلاة في السفر فقال ركعتان من خالف السنة كفر • وعن بكير بن الاشج أن رجلا قال للقاسم بن محمد: عجبا من عائشة كيف كانت تصلى في السفر اربعا ورسول الله ﷺ كان يصلى ركعتين ركعتين؟ فقال يا ابن أخى عليك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدتها فان من الناس من لا يعاب • وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال تمتع رسول الله ﷺ فقال عروة بنى أبو بكر وعمر عن المتعة فقال ابن عباس ما تقول يا عروة قال يقولون بنى أبو بكر وعمر عن المتعة فقال ابن عباس أراهم سيهلكون أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون قال أبو بكر وعمر قال ابو عمر يعنى متعة الحج وهو فسخ الحج في عرة • وقال ابو الدرداء: من يعذرنى من معاوية احده عن رسول الله ﷺ ويخبرن برأيه لا أسأكنك بارض انت بها وعن عبادة بن الصامت مثل ذلك بمعناه • وعن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال عمر: اذا رميت الجمرة سبع حصاة وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شئ الا الطيب والنساء قال سالم وقالت عائشة انا طيبت رسول الله ﷺ لعله قبل أن يطوف بالبيت قال سالم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ان تتبع • وعن بلال بن عبد الله بن عمر ان اباه عبد الله بن عمر قال يوما قال رسول الله ﷺ لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد قال قلت انا اما انافسا مع أهلى فن شاء فليسرح أهلى فالتفت اليه وقال لعنك الله لعنك الله لعنك الله تسمعنى اقول إن رسول الله ﷺ امر ان لا يمنعن وقام مغضبا •

وروى عن وهب بن منبه انه قال قرأت في سبعين كتابا ان جميع ما اعطى الناس من بدء الدنيا الى اقطاعها من العقل في جنب عقل محمد خاتم النبيين ﷺ كعبة رمل وقت من جميع رمل الدنيا واجده مكتوبا ارجعهم عقلا وافضلهم رأيا قالوا ولم يبعث الله نبيا حتى (٧٢ - ابقاظ هم أول الابصار)

يستكمله من العقل ما يكون افضل من عقل جميع امته وعسى ان يكون في امته من هو اشده اجتهادا بيده وجوارحه ، ولما تضمن النبي ﷺ في عقله ونيته وفكره افضل من عبادة جميع المجتهدين ، انتهى كلام ابن عبد البر بطوله .

(قلت) واعلم ايها الناظر فيما جمعناه ان جميع ما ذكرناه من الآثار من اول المقدمة الى آخرها كلها مروى باسناد جيد حذقها اختصارا وجلها لحافظ المغرب ابى عمر بن عبد البر من كتاب العلم والتقييد والاستدكار والاستيعاب كلها له وما عداه فن كلام حافظ المشرق ابى بكر البيهقي وقليل منه نقلته بسنده من رسالة علامة المجتهدين محمد بن ادريس الشافعي والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب .

المقصد الاول

(فيما قال الامام أبو حنيفة . وأصحابه أهل المناقب المنيفة)

قال في خزانة الروايات: فصل في كيفية الاجتهاد وبعض مسائل التقليد والفتوى وجواز العمل على النصوص والاحبار والعمل على غير مذهبه الى ان قال: وفي دستور السالكين فان قيل لو كان المقلد غير المجتهد عالما مستدلا يعرف قواعد الاصول ومعاني النصوص والاحبار هل يجوز له ان يعمل عليها وكيف يجوز؟ لانه قيل لا يجوز لغير المجتهد ان يعمل الا على روايات مذهبه وفتاوى امامه ولا يشتغل بمعاني النصوص والاحبار والعمل عليها كالعالم ، قيل هذا في العالمى الصرف والجاهل الذى لا يعرف معنى النصوص والاحاديث وتأويلاتها واما العالم الذى يعرف معنى النصوص والاحبار وهو من أهل الدراية وثبت عنده صحته من المحدثين او من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة فيجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه بويده قول أبى حنيفة . ومحمد ، والشافعي . وأصحابه ، وقول صاحب الهداية وفي روضة العلماء الرندوسية في فضل الصحابة لابي حنيفة اذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه قال : اتركوا قولى لكتاب الله قليل اذا كان خبر الرسول صلى الله عليه وسلم يخالفه قال اتركوا قولى لخبر الرسول صلى الله عليه وسلم قليل اذا كانت قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولى لقول الصحابة .

وفي الامتناع روى البيهقي في السنن عند الكلام على القرآن بسنده قال قال الشافعي اذا قلت قولاً وكان عن النبي ﷺ خلاف قولى لما يصح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى فلا تقلدنى ، وتقول امام الحرمين في نهايته عن الشافعي انه قال: اذا صح خبر يخالف مذهبي فأتبعه واعلموا أنه مذهبي وقد صح في منصوصاته انه قال: اذا بلغكم عنى مذهب وصح عنكم خبر على مخالفته فاعلموا أن مذهبي موجب الخبر .

وروى الخطيب باسناده أن الدارنى من الشافعية كان يستفتى وربما يفتى بنير مذهب الشافعي

وأبي حنيفة فيقال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن النبي ﷺ بكذا وكذا والاخذ بالحديث أولى من الاخذ بقولهما إذا خالفاً ، وكذا يؤيده ما ذكره في الهداية في مسألة صوم المحتجم ولو احتجم فظن أن ذلك يفطر ثم أكل متعمداً عليه القضاء والكفارة لأن الظن ما استند إلى دليل شرعي إلا إذا أثبت فيه بالفساد لأن الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عند محمد رحمه الله لأن قول رسول الله ﷺ لا يزل عن قول المفتي * وفي الكافي والحيدى أو لا يكون أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلاً شرعياً لقول الرسول أولى * وعن أبي يوسف خلاف ذلك لأن على العامى الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث وإن عرف تأويله تجب الكفارة * وفي كتاب السيفرى الاتفاق ، وأما الجواب عن قول أبي يوسف أن على العامى الاقتداء بالفقهاء فمحمول على للعامى الصرف الجاهل الذى لا يعرف معنى الأحاديث وتأويلاتها لأنه أشار إليه بقوله لعدم الاهتداء إلى معرفة الأحاديث وكذا قوله وإن عرف تأويله تجب الكفارة يشير إلى أن المراد بالعامى غير العالم * وفي الحيدى العامى منسوب إلى العامة وهم الجهال ، فلمن هذه الاشارات أن مراد أبي يوسف رحمه الله أيضاً عن العامى الجاهل الذى لا يعرف معنى النص وتأويله فقياً ذكر من قول أبي حنيفة والشافعى ومحمد رحمهم الله بتدفع قول القائل بوجوب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى كلام صاحب الخزانة وقال الفقيه أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندى *

باب من يصلح للفتوى

قال الفقيه: لا ينبغي لأحد أن يفتى إلا أن يعرف أقوال العلماء يعنى أبا حنيفة وصاحبيه ويعلم من أين قالوا ويعرف معاملات الناس فإن عرف أقوال العلماء ولم يعرف مذاهبهم فإن سأل عن مسألة يعلم أن علماء الدين يتحلل مذاهبهم قد افترقوا عليه فلا بأس بأن يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية وإن كانت مسألة قد اختلف فيها فلا بأس أن يقول هذا جائز على قول فلان ولا يجوز في قول فلان ولا يجوز له أن يختار قولاً ويحجب بقول بعضهم ما لم يعرف حجه *

حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا * وروى عن عاصم بن يوسف أنه قيل له أنك تكثر الخلاف لآبى حنيفة فقال إن أبا حنيفة قد أوتي ما نوت قادرك فهمه ما لا ندرك ونحن لم نوت من الفهم إلا ما أوتينا ولا

يسعنا أن نفتي بقوله ما لم نعلم من أين قال * وروى عن عصام بن يوسف انه قال كنت في مأتم فاجتمع فيه أربعة من أصحاب أبي حنيفة: زفر بن الهذيل، وأبو يوسف، وعافية بن يزيد وآخر فكلهم أجمعوا أنه لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلناه انتهى * قلت ومعنى قوله من أين قلناه أي ما لم يعلم دليل قولنا وحجته، وفي كلام هؤلاء الأئمة إشارة إلى أنهم لا يبيحون لغيرهم أن يقلدوهم فيما يقولون بغير أن يعلموا دليل قولهم وهذا الذي ذكره أبو الليث نقل في خزائن الروايات مثله عن السراجية وغيرهما (قال في أعلام الموقعين) قال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل انما نأخذ بالرأى اذا لم نجد الاثر فاذا جاء الاثر تركنا الرأى وعملنا بالاثر انتهى * قلت وفي أصول اللامشي ولا عيب على من اتبع الاثر فمن قال ان الرواية حقيقة بالعمل لا الحديث فقد أهان الحديث والامامة كفر، وقال شيخ مشايخنا محمد بن حياة قال ابن الشحنة في نهاية النهاية وان كان أي ترك الامام الحديث لضعف في طريقه فيظن ان كان له طريق غير الطريق الذي ضعف به فينبغي أن تعتبر فان صح عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح انه قال: اذا صح الحديث فهو مذهبي كذا قال بعض من صنف في هذا المقصوده وقال في البحر: وان لم يستف ولكن بلغه الخبر وهو قوله عليه وعلى آله الصلاوة والسلام «افطر الحاجم والمحجوم» وقوله «الفية تفطر الصائم» ولم يعرف النسخ ولا تأويله فلا كفارة عليه عندهما لأن ظاهر الحديث واجب العمل خلافاً لأن يوسف لأنه قال: ليس للعامة العمل بالحديث لعدم مله بالناسخ والمنسوخ، قال ابن العز في حاشية الهداية قوله ولوبلغه الحديث واعتمده يعني «افطر الحاجم والمحجوم» فذلك عند محمد يعني انه لا كفارة عليه اذا احتجم ثم أهل على ظن ان الحجامة فطرته معتمدا على الحديث لان قول الرسول ﷺ لا ينزل عن قول المفتي في العبارة مساعة بل هو خطأ والامر اعظم من ذلك، وعن أبي يوسف خلاف ذلك يعني عليه الكفارة فان على العامة الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حق الى معرفة الاحاديث في تعليل نظر فان المسئلة اذا كانت مسئلة النزاع بين العلماء وقد بلغ العاصي الحديث الذي احتج به أحد الفريقين كيف يقال في هذا أنه غير معذور، فان قيل: هو منسوخ فقد تقدم أن المنسوخ ما يعارضه ومن سمع الحديث فعمل به وهو منسوخ فهو معذور الى أن يبلغه الناسخ ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح لا يعمل به حتى تعرضه على رأي فلان أو فلاز وانما يقال له اظهر هل هو منسوخ أم لا أما اذا كان الحديث قد اختلف في نسخه كما في هذه المسئلة فلامل به في غاية المذر فان تطرق الاحتمال الى خطأ المفتي اولى من تطرف الاحتمال الى نسخ ما سمع من الحديث الى أن قالوا أيضاً فالمنسوخ من السنة في غاية القلة، وقد جمعه ابن الجوزي في ورفات، وقال افراد فيها قدر ما صح نسخه او احتمل واعرض عما لا وجه لنسخه ولا اجتماع، وقال

فمن سمع الحديث يدع النسخ وليس فيها فهايتك دعوى ثم قال وقد تدبرته فإذا هي أحد وعشرون حديثاً فإذا كان العامي يسوغ له الأخذ بقول المفتي بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي كيف لا يسوغ الأخذ بالحديث ولو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان وفلان لكان قولهم شرطاً في العمل بها وهذا من أبطل الباطل، ولذا أقام الله تعالى الحجة برسوله ﷺ دون ما حاد الأمة ولا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأتى به بعد فهمه الأرواض عاف أضغاثه حاصل لمن اتقى بتقليد من لا يعلم خطاه من صوابه ويجوز عليه التاقتض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي عنه عدة أقوال وهذا كله فيمن له نوع أهلية وأما إذا لم يكن له أهلية ففرضه ما قال الله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) وإذا جاز اعتماد المستفتى على ما يكتب له من كلامه أو كلام شيخه وإن علا فلان يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز وإذا قسراته لم يفهم الحديث فكما لم يفهم فتوى المفتي فبما لم يعرف معناها فكذلك الحديث انتهى *

وقال ابن العز أيضاً: وما يقع لائمة الفتوى من هذا - أي من ترك العمل بالحديث - فهم مأجورون مغفور لهم ومن تبين له شيء من ذلك لا يعذر في التقليد فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رحمهما الله قالا: لا يحمل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه قالت: فإن الرجل متبعاً لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورحمهم الله ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى منه فاتبعه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح ذلك في دينه ولا في عدالة بلانزاع بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فمن يتعصب لواحد معين غير رسول الله ﷺ ويرى أن قوله هو الصواب الذي يجب اتباعه دون الائمة المتأخرين فهو ضال جاهل بل قد يكون ذافراً يستتاب فإن تاب والا قتل فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هذه الائمة رضي الله عنهم دون الآخرين فقد جعله بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك كفر، بل غاية ما يقال أنه يسوغ أو يجب على العامي أن يقلد واحداً من الائمة من غير تعيين زيد ولا عمرو، أما من كان محباً للائمة موالياً لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك والصحابة والائمة بعدهم كانوا مؤلفين متفقين وإن تازعوا في بعض فروع الشريعة فاجماعهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ومن تعصب لواحد بعينه من الائمة دون التابعين فهو بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة دون الباقيين فالرافضي والناصبي والخارجي فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة، ومن تبين له من العلم ما كان خفياً عليه فاتبعه

فقد أصاب زاده الله هدى وقد قال الله تعالى (وقل رب زدنى علماً) ومن جملة اسباب تسليط الفرنج على بعض بلاد المغرب وانتزاعه على بلاد المشرق كثرة التعصب والتفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها وكل ذلك من اتباع الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى ، ونقل عن المضمرات أن الخبر في كونه حجة فوق الاجتهاد فإن خالفت الرواية الحديث الصحيح تركت وصاحبها فالعمل بالحديث أولى من الرواية ونقل عن الكفاية أن العمل بنص صريح أولى من العمل بالقياس *

قال بعض أهل التحقيق: يل الواجب على من له أدنى دراية بالكتاب وتفسيره والحديث وقوته أن يتبع كل التبع ويميز الصحيح عن الضعيف والقوى عن غيره فينبع ويعمل بما ثبت صحته وكثرت روايته وإن كان الذي قلده على خلافه فلا ينبغي أن الانتقال من مذهب إلى مذهب ما كان ملوماً في الصدر الأول وقد انتقل كبار العلماء من مذهب إلى مذهب وهكذا كان من كان من الصحابة والتابعين والائمة الأربعة ينتقلون من قول إلى قول (والحاصل) أن العمل بالحديث بحسب ما بدا لصاحب الفهم المستقيم من المصلحة الدينية هو المذهب عند الكل وهذا الامام المهام أبو حنيفة رحمه الله كان يفتي ويقول هذا ما قدرنا عليه في العلم فمن وجد أوضح منه فهو أولى بالصواب كذا في تنبيه المفتين * (١)

وعنه أنه قال: لا يعمل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذه من الكتاب والسنة أو إجماع الامة أو القياس الجلي في المسئلة، وقال ملاهلى القارى في رسالته وأما ما اشتهر بين الحنفية من أن الحنفى إذا انتقل إلى مذهب الشافعى يمزر وإذا كان بالعكس يخلع فهو قول مبتدع وعشقر نعم لو انتقل طاعنا في مذهب الأول سواء كان حنفياً أو شافعياً يمزر وكذا ما قبل لو انتقل حنفى إلى شافعى لم تقبل شهادته وإن كان طالماً كما في آخر الجواهر، وهذا كما ترى لا يجوز لمسلم أن يتفوه بمثله فإن المجتهدين من أهل السنة والجماعة كلهم أهل الهداية ولا يجب على أحدهم هذه الامة أن يكون حنفياً أو شافعياً أو مالكياً بل يجب على واحد الناس إذا لم يكن مجتهداً أن يقلد واحداً من هؤلاء الاعلام لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) ولقول بعض مشايخنا من تبع عالمنا لى الله سالماً انتهى * وفي شرح عين العلم (٢) يستحب الأخذ بالاحوط إذا رأى للقول المخالف لمذهب امامه دليلاً راجحاً إذ المكلف مأمور باتباع سيد الانبياء

(١) هو اسم كتاب للشرائى المتوفى سنة ٩٧٣ (٢) عين العلم اسم لكتاب هو مختصر الاحياء للفرالى وشرحه ملا على القارى . وقد طبعناه قريباً في جزءين وقد اعتنى بتصحيحه وطبعه وجعل المتن مشكولاً شكلاً تاماً وجعلنا ثمة زهيداً . وهذا الشرح اشتمل على بيان مباني الكلمات وحل المشكلات وتغريب احاديثه والكلام عليها جرحاً وتمديلاً

عليه وعلى آله الصلاة والسلام

وقال عبد الحق الدهلوي في شرح الصراط المستقيم : إن التحقيق في قولهم أن الصوفي لا مذهب له أنه يختار من روايات مذهبه الذي التزمه للعمل عليه ما يكون احوط ويوافق حديثا صحيحا وإن لم يكن ظاهر روايات ذلك المذهب ومشهورها * نقل عنه أنه قال في الشرح المذكور إذا وجد تابع المجتهد حديثا صحيحا مخالفا لمذهبه هل له أن يعمل به ويترك مذهبه؟ فيه اختلاف فمئذ المتقدمين له ذلك قالوا لأن المتبوع والمقتدى به هو النبي ﷺ ومن سواه فهو تابع له فبعد أن علم وصح أنه قوله صلى الله عليه وسلم فلنأبى له لغيره غير معقولة وهذه طريقة المتقدمين انتهى وفي الظهيرية ومن فعل فعلا مجتهدا أو تقلد بمجتهد فلا حار عليه ولا شناعة ولا انكار انتهى ، وأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من عرض الدنيا وشهواتها فهو المذموم الآثم كذا في الحمادي * وأما ما يورد على الالسة من أن العمل على الفقه لا على الحديث فتفوه لا معنى له إذ من البين أن مبنى الفقه ليس إلا الكتاب والسنة وأما الاجماع والقياس فكل واحد منهما يرجع إلى كل من الكتاب والسنة فما معنى اثبات العمل على الفقه ونفى العمل بالحديث فان العمل بالفقه عين العمل بالحديث لما عرفت ، وغاية ما يمكن في توجيهه أن يقال أن ذلك حكم مخصوص بشخص مخصوص وهو من ليس من أهل الخصوص بل من العوام الذين هم ظالموا لا يفهمون معنى الحديث بمراده ولا يميزون بين صحيحه وضعيفه ومقدمه ومؤخره ومجمله ومفسره وموضوعه وغير ذلك من اقسامه بل كل ما يورد عليهم بعنوان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال النبي ﷺ فهم يعتمدون عليه ويستندون إليه من غير تمييز ومعرفة بأن قائل ذلك من نحو المحدثين أم من غيرهم وعلى تقدير كونه من المحدثين اعدل وثقة أم لا وإن كان جيد الحفظ أو سيئه أو غير ذلك من فتونه؟ فإن ورد على العامي حديث ويقال له أنه يعمل على الحديث فربما يكون ذلك الحديث موضوعا ويعمل عليه لعدم التمييز وربما يكون ذلك الحديث ضعيفا والحديث الصحيح على خلافه فيعمل على ذلك الحديث الضعيف ويترك الحديث الصحيح وعلى هذا القياس في كل احواله يقط أو يخلط فيقال لامثاله أنه يعمل بما جاء عن الفقيه لا يعمل بمجرد سماع الحديث لعدم ضبطه * وأما من كان من أهل الخصوص وأهل الخبرة للحديث وفتوته فحاشا أن يقال له أنه يعمل بما جاء عن فقيه وإن كانت الاحاديث الواردة فيه على خلاف ذلك لأن العمل على الفقه لا على الحديث هذا ثم مع هذا لا يخفى ما في هذا اللفظ من سوء الادب والشناعة والبشاعة فان التفوه بنفى العمل على الحديث على الإطلاق مما لا يصدر من عاقل فضلا عن فاضل ولو قيل بالتوجيه الذي ذكرناه انت العمل بالفقه لا على الحديث لقال قائل بعين ذلك

التوجه أن العمل على الفقه لأعلى الكتاب فإن العاى لا يفهم شيئاً من الكتاب ولا يميز بين محكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه ومفسره ومجمله وعامه وخاصه وغير ذلك من أقسامه، فصح أن يقال أن العمل على الفقه لأعلى الكتاب والحديث وفساده أظهر من أن يظهر وشناعته أجلى من أن تستر بل لا يلقى بحال المسلم المميز أن يصدر عنه أمثال هذه الكلمات على ما لا يخفى على ذوى الفطانة والدراية وإذا تحققت ما تلونا عليك عرفت أنه لو لم يكن نص من الامام على المرام لكان من المتعين على اتباعه من العلماء الكرام فضلاً عن العوام أن يعملوا بما صح عن سيد الانام عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ومن انصف ولم يتعسف عرف أن هذا سبيل أهل التدين من السلف والخلف ومن عدل عن ذلك فهو هالك لوصف الجاهل المعاند المكابر ولو كان عند الناس من الاكابر وانتشدوا في هذا المعنى شعراً:

أهل الحديث همو أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه اتقاهم صحبوا

اماتنا الله سبحانه وتعالى على محبة المحدثين واتباعهم من الائمة المجتهدين وحشرنا مع العلماء العاملين تحت لواء سيد المرسلين والحمد لله رب العالمين انتهى ما قال المحقق مخلصه

(قلت) قوله لو لم يكن نص من الامام على المرام الخ المراد بالمرام هنا العمل بما صح عن رسول الله ﷺ مع كون مذهب الامام مخالفاً له، وحاصل كلامه أنه لو لم يوجد نص من الامام المجتهد على وجوب العمل بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجب على المتبعين له من العلماء والعوام العمل بما صح عن رسول الله ﷺ فكيف مع وجود النص منه على ذلك والحض عليه والوصية به فالعمل به واجب على اتباع الامة بموجب ما ثبت عنهم من الحض عليه والوصية به فمن لم يعمل بما ثبت عن النبي ﷺ فقد خالف امامه وكذب في دعوى تقليده أموره ومرامه

وقال ملا على القارى في رسالته في اشارة المسيحة: وقد أغرب الكيد انى حيث قال العاشر من المحرمات الاشارة بالسبابة لأهل الحديث أى مثل جماعة يجمعهم العلم بحديث الرسول ﷺ وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم منشأه الجهل بقواعد الاصول ومراتب القروم من المنقول ولو لاحسن الظن به وتأويل كلام نفسه امكن كفره صريحاً وارتياده صحيحاً فهل لمؤمن أن يحرم ما ثبت فعله منه ﷺ بما كاد نقله أن يكون متواتراً ويمنع جوار ما عليه عامة العلماء اكبرا عن كابر مكابرة، والخال ان الامام الاعظم والهام الاقدم قال لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم مأخذه من الكتاب والسنة واجماع الامة والقياس الجلى في المستلة، فاذ عرفت هذا فاعلم أنه لو لم يكن نص للامام على المرام لكان من المتعين على اتباعه من العلماء الكرام فضلاً عن العوام أن يعملوا بما صح عنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وكذا لو صح عن

الامام فرضاً تقي الاشارة قوصح اثباتها عن صاحب البشارة فلاشك في ترجيح المذهب المستدل اليه عليه السلام كيف وقد وجد نقله الصريح بما ثبت بالاسناد الصحيح فن انصف ولم يتعسف عرف أن هذا سبيل أهل الدين من السلف والخلف ومن عدل عن ذلك فهو هالك بوصف بالجاهل المعاند المكابر ولو كان عند الناس من الاكابر انتهى •

قال في البحر الرائق: يجوز تقليد من شاء من المجتهدين وان درنت المذاهب كالיום فله الانتقال من مذهب انتهى، قال شيخ مشايخنا محمد بن حياة: وهذا الذي ذكره هو الذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء الاخير من السابقين واللاحقين ولا عبرة بقول من قال خلاف هذا فان كل قول يخالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأقوال العلماء الذين هم صدور الدين فهو مردود على قائله ولا أظنه الا عديم العلم كثير التعصب وانه الموفق لما يحب ويرضى انتهى •

وقال في اعلام الموقعين: أصحاب أبي حنيفة رحمه الله يجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث مقدم على القياس والرأى وعلى ذلك بناء مذهب كما قدم حديث التهبة مع ضعفه على القياس والرأى وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأى والقياس، ومنع قطع السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف وجعل أكثر الخيض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير مرفوعة، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأى هو قول أبي حنيفة وأحمد انتهى •

قال شيخ مشايخنا المحقق أبو الحسن السندی في حواشيه على فتح القدير عند قوله لأن الحكم في حق العامي فتوى مفتيه أفاد انه لا يتعين في حق العامي الاخذ بمذهب معين لعدم اعتدائه لما هو أولى وأحرى الاعلى وجه الهوى كما عليه العوام اليوم ولا يتعين له بمثله الاخذ بذلك المذهب اذ لا عبرة لمثله في الشرعيات والترجيح بلا مرجح والتعيين بلا معين مما لا سبيل اليه، فالواجب على هذا في حقه الاخذ بقول عالم يوثق به في الدين لقوله تعالى (فاستلوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) ومثله ما قال في البحر بعد ما نقل من المحيط كلاماً بسيطاً قال وقد علم من هذا ان مذهب العامي فتوى مفتيه من غير تقييد بمذهب ولهذا قال في فتح القدير: الحكم في حق العامي فتوى مفتيه انتهى •

قلت: ورأيت مثله منقولاً عن بعض الفقهاء الشافعية أيضاً فعلى هذا لا ينبغي ترك الاقتداء بالعلماء وأهل الصلاح معالين بانهم مخالفون لمذهبهم اذ لا مذهب لهم فضلاً عن أن يكون أحد مخالفًا لهم في المذهب فالعجب عن يفتيهم بذلك والله أعلم انتهى، قلت: ورأيت للمحقق المذكور

كلما نفيسا فيما نحن بصدد ذكره في حاشيته على فتح القدير فلتقله بطوله وإن كان في بعضه تكرار مع بعض ما تقدم قال عند قول المحقق ابن الهمام لأن قول المفتي يورث الشبهة المسقطه فقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله افضل الصلوات وأشرف التسليمات اوله، نصه هذا أحسن من كلام صاحب الهداية لأن قول الرسول عليه الصلاة والسلام لا يزل عن قول المفتي • قال ابن العز: في عبارة الهداية مسأحة بل خطأ والامر اعظم من ذلك لكن يفيد كلام المحقق أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم اول بآراء الشبهة في حق العامي لانه اول بصحة العمل به في حق العامي واليه يشير قوله لأن الحكم في حق العامي أقوى مقبته الا ان يقيد بان ذلك قبل بلوغ الخبر كما هو الظاهر من شأنه لكن هذا خلاف ما يفيد كلام الكافي والحيدى كما سيجي. وخلاف التحقيق الحقيقي بالقبول ولذا قال ابن العز في تعليل أبي يوسف نظر فان المسألة اذا كانت محل نزاع بين العلماء وقد بلغ العامي الحديث الذي احتج به احد الفريقين فآخذ به فكيف يقال في هذا انه غير معذور قلت إذا بلغه ان المسألة محل النزاع فيكفيه ذلك في الشبهة لانه بمنزلة أقوى المفتي فكيف اذا بلغه مع ذلك الحديث ايضا فحمل الكلام ما اذا لم يبلغه ان المسألة محل النزاع وبلغه الحديث فقط والظاهر انه معذور في هذه الصورة ايضا لان الحديث حجة في نفسه، ثم قال ما حاصله: ان احتمال النسخ لا يضر فان من سمع الحديث الصحيح ففعل به وهو منسوخ فهو معذور الى ان يبلغه النسخ ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح لا يعمل به حتى يصرحه على رأى فلان او فلان قائما يقال له اضطر هل هو منسوخ ام لا اما اذا كان الحديث قد اختلف في نسخه كما في هذه المسألة فالعامل به في غاية العذر فان تطرق الاحتمال الى خطأ المفتي أقوى من تطرق الاحتمال الى نسخ ما سمعه من الحديث •

قال ابو عمر بن عبد البر لما ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها» قال ابو ايوب: «قد مدنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فتحرّف عنها ونستغفر الله عز وجل هكذا يجب على كل من بلغه شيء يستعمله على عرومه حتى يثبت عنده ما ينهيه أو ينسخه انتهى» •

قال الشافعي رحمه الله: اجمع المسلمون على ان من استبان له سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يدعها لقوا. احد، وايضا فان المنسوخ من السنة في غاية القلة حتى عد بهضم احدى وعشرين حديثا واذا كان العامي يدوغ له الاخذ بقول المفتي بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي كيف لا يدوغ له الاخذ بالحديث إذا فهم معناه وان احتمل النسخ ولو كانت سنة رسول الله ﷺ لا يدوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان وفلان لكان قولهم شرطا في العمل بها وهذا من ابطال الباطل وقد اقام الله تعالى الحجة برسوله

صلى الله عليه وسلم دون آحاد الامة ولا يعرض احتمال الخطأ لمن عمل بالحديث واقفى به بعد فهمه إلا واضعاف اضعافه حاصل لمن اقضى بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه ويجرى عليه التناقض والاختلال ويقول القول ويرجم عنه ويحكي عنه في المسألة عدة أقوال وهذا كله فيمن له نوع أهلية أما إذا لم يكن له أهلية فقرضه ما قال الله تعالى (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) وإذا جاز اعتماد المستفتى على ما يكتبه له المفتى من كلامه أو كلام شيخه وإن علا فلا يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز ولو قدر أنه لم يفهم الحديث فكما لو لم يفهم قوى المفتى يسأل من يعرفها فكذلك الحديث انتهى كلامه هـ قلت لعل أبا يوسف أراد بالعامي من لا هلية له واليه يشير كلام الأئمة في العامة وغيره فلا ينافي كلامه ما ذكر ابن العز فيمن له نوع أهلية لكن قد يقال الكلام فيمن عرف الحديث الصحيح بمعناه وهذا الرجل بعد المعرفة ليس بعامي في تلك المسألة حتى يحتاج إلى السؤال لقوله تعالى (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر) وهذا الرجل قد علم بالبيئة في هذه المسألة لأن الحديث بعد ما علم صحته حجة لمن علم بمعناه وهو المفروض في المسألة إلا أن يقال: إن ذلك حجة وبينة لمن علم عدم المعارض عليا يعتد به ولا اعتداد بعلم مثل هذا العامي أن علم عدم المعارض فكيف إذا لم يعلم لكن ذلك إذا لم يعلم أن أحداً ممن يعتد بعلمه أخذ بهذا الحديث وعمل به ، وما إذا علم ذلك يصير حجة لمعرفة عدم المعارض عند من يعتد بعلمه وعلم من يعتد بعلمه عدم المعارض كما هو كاف في العمل وحجة الحديث لذلك العالم كاف لمن أخبره ذلك العالم أو لمن علم بعلمه بوجه ما ولا يظهر الفرق وإبداء الفرق بتكلف لا ينفع بل هو تحكم والله تعالى اعلم ، بقى أن الحديث وإن لم يكن حجة في حق العامي إلا بالشرط المذكور لكن لأقل من أن يكون شبهة في حقه في درء الكفارة إذ لا شك أن الشبهة أدنى من الحجة فنفي كونه حجة لا يستلزم نفي كونه شبهة وقد يقال لا يكون الحديث حجة مع مخالفة الاجماع والعامي لا يعرف ذلك فلا يكون الحديث حجة في حقه لكن بدفعه أنا قد فرضنا الكلام فيما إذا أخذ بالحديث من يعتد بعلمه ولا شك أن أخذه بالحديث يتضمن نفي طلبة باجماع سابق على خلاف الحديث وقد فرضنا أن عليه كآله في الأخذ بالحديث ، بقى أنه يمكن أن يكون هناك اجماع لاحق على خلافه وهو يدفع بأن يفرض ذلك العالم ممن يمنع خلافه اتفاقاً من انقضاء اجماع لاحق بأن يستمر خلافه بالأئمة الأربعة رحمهم الله ولا يخفى أنه لا مانع حينئذ في حق هذا العامي من العمل بالحديث وهو حجة في نفسه فينبغي أن يجب عليه العمل به كما وجب على ذلك العالم الذي يعتد بعلمه لظهور أنهما استويا في فهم معناه ، وقد علم أن فهم ذلك العالم هو مناط التكليف في حقه فكونه لا يكون مناطاً في حق هذا العامي مع علمه بأنه هو الذي كان مناطاً في حق ذلك العالم ومع فرض أنه لا مانع من نسخ أو معارض أو اجماع بمنع العمل إلا لما ساغ لذلك

العالم العمل به وقد تحقق عليه به بحكم بحث عند النظر السديد ولا أقل من أن يجوز له العمل به حيثئذ قلنا: ذهن العاصي لا يخلو عن دغدغة معارض يتمسك به من خالف هذا الحديث فكيف يكون الحديث حجة في حقه؟ قلت: ذلك معارض متوهم فلا يمنع العمل بما هو المرجوح في حقه إذ الأصل عدم المعارض ولو كان مثله مانعا لكاتب مانعا لذلك العالم أيضا وقد علم أنه ليس بمانع في حقه فلا يصح مانعا في حق هذا العاصي أيضا، أما الذي عالف هذا الحديث فيجوز أن خلافه بناء على عدم وصول هذا الحديث إليه فشا رأيه ولا يجوز الأخذ بالرأى في مقابلة النص بعد ظهوره فيجب تروء والمصير إلى النص بمجرد الدغدغة لاتصلح للاعتذار بعد ظهور البرهان ولا يحل التمسك بها في مقابلة الحجج والتيان، ثم العجب أنه كيف يجوز له أن يأخذ بقول فقيه يتوهم أن يكون حجة ويترك نص رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الدغدغة، فهل هذا إلا تأليفاً تحت الميزاب والقرار من المطر؟ نعم هذا إذا بلغه الحديث أو حديثان متوافقان مثلاً وأما إذا بلغه الأحاديث من الطرفين فلا يتمكن من العمل بالحديث ومن تمييز الراجح من المرجوح استقلالاً لا الامتناع له اهلياً، نعم يجوز له العمل بأحد الحديثين تبعاً لعالم يعتد بعلمه وذلك في الحقيقة يرجع إلى الأخذ بقوله، فتلخص من مجموع هذا الكلام أنه إذا بلغ العاصي حديث صحيح من أحاديث الرسول ﷺ وعلم صحت ومعناه ووافق فهمه فهم عالم يعتد بعلمه وعلم تلك الواقعة وبأن ذلك العالم أخذ بذلك الحديث في هذه الصورة ينبغي أن يجب عليه العمل بذلك الحديث قال كان الله له وإن لم يجب العمل بالحديث فلا أقل من الجواز وذلك لأن الموانع من العمل من التاسخ والمعارض والاجماع قصور الفهم في معناه متفتية بمواقفة ذلك العالم والأخذ به كما تقرر فائق إلا أن لا يكون ذلك الحديث حجة وذلك لا يقول به مسلم، وبعد ذلك فن يقول: إنه لا يجب عليه العمل أو لا يجوز فلا نراه إلا أنه يريد وضع حجة من حجج الله تعالى القائمة على نفسه بمجرد التوهم والتخيل وليس هذا شأن المسلم لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم.

قال شيخنا امام الحرمين مؤلف هذه الرسالة: قوله وقصور الفهم قلت: بل عذر القصور في الفهم غير مسلم فقد صرحوا بالفرق بين القياس والدلالة بأن المفهوم بالقياس لا يفهم إلا أهل الاجتهاد بخلاف المفهوم بالدلالة فإنه يشاركه فيه أهل الرأي وغيرهم وهذا بما صرحوا به في الأصول وغيره فإذا كان حال الدلالة هذه فما حال صريح النص فالاعتذار بعدم الفهم باطل قطعاً والعجب من الذي يقول أمر الحديث عظيم وليس لمثلنا أن يفهم فكيف يعمل به، وجوابه بعد أن فرضنا موافقة فهم لفهم ذلك العالم الذي يعتد بعلمه وفهمه بالاجماع أنه ان كان المقصود بهذا تعظيم الحديث وتوقيره فالحديث أعظم وأجل لكن من جملة تعظيمه وتوقيره أنه يعمل

به ويستعمل في مواده فإن ترك المبالاة به أهامة له نموذ باقته منه، وقد حصل فهمه على الوجه الذى هو مناط التكليف حيث وافق فهم ذلك العالم، فترك العمل بذلك الفهم لا يناسب التعظيم والاحلال فقتضى التعظيم والاحلال الاخذ به لا بتركه، وإن كان المقصود مجرد الرد عن نفسه بعد ظهور الحق فهذا لا يليق بشأن مسلم فإن الحق أحق بالاتباع إذ لا يعلم ذلك الرجل أن الله عز وجل قد أقام برسوله ﷺ الحجة على من هو أغنى منه من المشركين الذين كانوا يعبدون الأصجار وقد قال تعالى فيهم: (أو تلك كالانعام بل هم أضل) فهل أقام عليهم الحجة من غير فهم أو فهموا كلام رسول الله ﷺ فإن فهم هؤلاء الاعياء فكيف لا يفهم المؤمن مع تأييد الله تعالى له بنور الايمان، وبعبء هذا القول بأنه لا يفهم قريب من انكار البهنيات وكثير ممن يعتذر بهذا الاعتذار يحضر دروس الحديث أو يدرس الحديث فلو لا فهم أو افهم كيف قرأ أو أقرأ فهل هذا إلا من باب مخالفة القول بالفعل، والاعتذار بأن ذلك الفهم ليس مناطا للتكليف باطل اذ ليس الكتاب والسنة إلا لذلك الفهم فلا يجوز الاستعمال بهما والبحث عنهما بالنظر إلى المعانى التى لا يعمل بهما كيف وقد انزل الله تعالى كتابه الشريف للعمل به وتمثل معانيه ثم امر رسوله صلى الله عليه وسلم بالبيان للناس عموما فقال تعالى: (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقال: (لنبين للناس ما رزقناهم) فكيف يقال: إن كلامه ﷺ الذى هو بيان للناس غير مفهوم لهم إلا لواحد منهم بل في هذا الوقت ليس مفهوما لاحد بناء على ردهم انه لا يجتهد في الدنيا منذ ثم سنين، وأما امثال هذه الكلمات صدرت من بعض من أراد أن لا يندشف حقيقة رأيه للعوام بأنه مخالف للكتاب والسنة، فتوصل إلى ذلك بأن جعل فهم الكتاب والسنة على الوجه الذى هو مناط للاحكام مقصور على أهل الاجتهاد، ثم نفى عن الدنيا أهل الاجتهاد ثم شاعت هذه الكلمات بينهم والله أعلم بحقيقة الأمر، وأما بعضهم لما رأى انه إن منع ذلك يمكن أن يميل بعض إلى ترجيح بعض المذاهب الموافقة لظاهر الكتاب والسنة فأخذها، زاد على ذلك عدم جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب وعدم التلقب ونحوه ثلثا يبعد الناس إلى الترجيح سبيلا حتى قال قائل منهم: إن العاى إذا انتقل من مذهبه يهير أفسق الفاسقين وإذا انتقل العالم يهير مبتدعا وضالا فبذلك لا يطمع أحد في الترجيع لما يرى انه لا فائدة تترتب عليه ومعلوم عند أهل البصائر ان مثال هذه المقالات لاعين منها في دين الله تعالى ولا أثر بل كثير منها مخالف للعقل والنقل ومع ذلك فترى كثيرا من أهل الفهم ينحرفون عن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم مع انها فرض لازم لقوله تعالى: (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) ونحوه ولا يلتفتون إلى كلامه الذى يرويه الثقات الاثبات عنه ﷺ باسانيد صحاح ثابتة الروايات من أصحاب المذاهب المذكورة في كتب المذهب من غير اسناد وكثير من أهل الكتاب

يخالفون في قتل تلك الروايات أيضا لعدم الاسناد اعتيادا على هذه الكلمات الشائعة بينهم فاذا رأوا أحدا يميل الى ترجيح قول امام بالحديث والكتاب يعدونه ضالا مبتدعا فانظر الى أمثال هذه الحوادث فانا لله وانا اليه راجعون، ولا أقل ان يعرف الرجل ان هذه الكلمات الشائعة هل هي أقوال للجهتدين من علماء الدين او هي لبعض المقلدين غير المعتمدين فان كانت للجهتدين فلا بد أن يعرف أهلها من، ونحن نجزم بأن أمثال هذه الكلمات لا يمكن أن تكون من العقلاء فضلا عن أهل الاجتهاد وكيف يسوغ لمسلم أن يتقوه بكلام في دين الله تعالى من غير أن يقوم به حجة وبرهان من الله تعالى وان كانت للمقلدين فكيف يجتمع الاعتقاد عليها عندهم مع اعتقاد أن لا صرة بفهم المقلدين اصلا فاتقص أحد الأمرين بالآخر، وأعجب من هذا أن كثيرا منهم يتوقف على أن العلماء مذهبهم هل جوزوا العمل بالحديث أم لا فظن أنه لا يصح العمل بالسنة إلا بقول عالم به، فنقول: إن قول العلماء يحتاج في ثبوته وصحته وكونه يصالح للعمل به الى الكتاب والسنة حتى إنه اختلف الكتاب والسنة ولا يوافقهما برد أولا ترى كتب الفقهاء يقولون في كل قول وحكم لقول الله عز وجل أو لقول رسول الله ﷺ فكيف يحتاج العمل بالكتاب والسنة الى قول العلماء، وهل هذا الا شبه الدور الممنوع وقلب المعقول ونقض للاصول وجعل الفروع أصلا والأصل فرعا فهذا الذي ذكرنا يفيد أن جواز العمل بالحديث لمن فرضنا له من أجل البسيات ومع ذلك فالرواية والدراية سوى هذا الذي ذكرنا متوافقات على ذلك، فمن الرواية ما ذكر في الهداية بقوله لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يؤول عن قول المفتي، وفي الكافي والحيدى أى لا يكون أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعيا أى للعامة يقول الرسول ﷺ أولى، وهذا الذي ذكر في الهداية انه مذهب محمد وذكر في محيط السرخسى وغيره انه قول أبي حنيفة ومحمد فيلزم منه جواز العمل للعامة بالحديث عندهما مطلقا من غير اشتراط انه اخذ به من يمتد بعلمه اذ يجوز للعامة الأخذ بقول المفتي بل يجب عليه كما قال في الفتح: ان الحكم في حق العامة فتوى مفتيه؛ وفي البحر ان مذهب العامة فتوى مفتيه من تعيد بمذهب فكيف لا يجوز اولا يجب عليه العمل به اذا علم انه اخذ به من يمتد بعلمه لاجتماع الفتوى والحديث حيثخذ في حقه.

وذكر في الخزانة عن الروضة الزندوسية سئل ابو حنيفة اذا قلت قولا وكتاب الله يخالفه؟ قال: أتركوا قولي لكتاب الله، فقيل: إذا كان خير الرسول ﷺ يخالفه؟ قال: أتركوا قولي لخبر رسول الله ﷺ، بوذكر في المثانة عن الروضة الزندوسية عن كل من أبي حنيفة ومحمد انه قال: إذا قلت قولا يخالف كتاب الله وخبر الرسول ﷺ فتركوا قولي.

وذكر ابن الشحنة في نهاية النهاية انه صح عن أبي حنيفة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي

ذكره الشيخ ابراهيم البيدي في رسالة له في منع الاشارة في التشهد، واما ما اشتهر عن الشافعي انه قال: اذا صح الحديث على خلاف قولي فاضربوا قولي بالحائط أو نحوه، فذلك معلوم مذكور في كتب اصحاب مذهبه وقد بنى اصحابه المذهب على طبق هذا الكلام فكلماء أورد عليهم حديث ورواؤقول الشافعي مخالفا له اخذوا به وتركوا قوله وجعلوا ذلك مذهبهم قال بعض اصحاب التحقيق في رسالة له في علم اصول الحديث في تحقيق الحديث الضعيف: أنه يجوز عند العلماء التساهل في رواية الضعيف دون الموضوع بأن لم يبين ضعفه في المواظرة القصص وفضائل الاعمال لا في صفات الله تعالى واحكام الحرام والحلال، قيل كان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه. وابو داود كان يأخذ مأخذه ويخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره ويرجحه على رأى الرجال .
وعن الشعبي ما حدثك هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فخذ به وما قالوه براهيم فآله في الحش ، وقال : الرأى بمنزلة الميتة اذا اضطرت اليها اكلتها . وعن الشافعي مهما قلت من قول أو اصلت من اصل فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت قال قول ما قاله رسول الله ﷺ وهو قولي وجعل يردده انتهى كلامه .

وفي الباب روايات يطول الكلام بذكرها، وقد جمع بعض أهل التحقيق في رسالته في بيان جواز العمل بالحديث للعamy روايات أهل المذهبين، ثم قال: والذي يظهر لي بعد التأمل ومأخذ المسألة رواية ودراية أن العمل بما هو دليل شرعي في ذاته إذا احتمل عروض عارض مانع من العمل به كالحديث الذي وصل إلى العamy إذا احتمل أن يكون منسوخا أو مخالفا للاجماع جائز إذا كان الاحتمال غير ناشئ عن دليل، واما إذا كان ناشئا عن دليل فعمل توقف، ولو قيل: إن عدم جواز العمل حيثئذ مالم يفتش عن ذلك الاحتمال فله نوع قرب والله تعالى أعلم انتهى .

قلت وقد عرفت أن احتمال النسخ وغيره لا يضر فيما إذا وافق العamy مجتهدا في فهم الحديث وعلم أن المجتهد أخذ به بما هو المقروض فيما نحن فيه بما تقدم تحقيقه ولا يخالف جواز العمل أو وجوبه على العamy في صورة مفروضة ما ذكره ابن الحاجب في مختصر الاصول أنه يجب على العamy تقليد مجتهد لظهور انه يحصل للعamy في الصورة في العمل بالحديث تقليد من أخذ بذلك الحديث أيضا على أنه في محل التأمل ضد اصحابنا بناء على ما ذكرنا أن كلام الله يفيد جواز الاخذ به للعamy من غير اشتراط فهذا تحقيق الكلام في الرواية على وجه الاختصار، واما الدراية فانظر في الدليل يعطى الجواز مطلقا فكيف مع ذلك الشرط وذلك لما تقرر أن الصحابة رضى الله عنهم ما كانوا لهم مجتهدين على اصطلاح العلماء فان قيم القروى والبديوى ومن سمع منه صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا وصحبه مرة، ولا شك أن من سمع منهم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن واحد من الصحابة رضى الله عنهم كان يعمل به حسب فهمه مجتهدا

ثان أولاً ولم يعرف أن غير المجتهد منهم ظف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث لافي زمانه عليه السلام ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله عنهم وهذا تقرير منه صلى الله عليه وسلم بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد وإجماع من الصحابة عليه ولولا ذلك لامر الخلفاء غير المجتهد منهم سيما أهل البوادي أن لا يعملوا بما بانهم من النبي صلى الله عليه وسلم مشافة أو بواسطة حتى يعرضوا على المجتهدين منهم ولم يرد من هذا عين ولا أثر وهذا هو ظاهر قوله تعالى : (وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ونحوه من الآيات حيث لم يقيد بأن ذلك على فهم الفقهاء ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عدم الناسخ أو عدم الإجماع على خلافه أو عدم المعارض بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع فنظر ذلك ويكفي في العمل كون الأصل عدم هذه العوارض المانعة عن العمل ، وقد بنى الفقهاء على اعتبار الأصل في شيء أحكاماً كثيرة في الما ونحوه لا تحصى على المتبع لكتبهم ومعلوم أن من أهل البوادي والقرى البعيدة من كان يحمى عنده صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ويسمع شيئاً ثم يرجع إلى بلاده ويعمل به والوقت كان وقت نسخ وتبديل ولم يعرف أنه صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من هؤلاء بالمراجعة ليعرف الناسخ من المنسوخ بل أنه صلى الله عليه وسلم قرر من قال لا يزيد على هذا ولا اقص على ما قال ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ بل دخل اللجنة ان صدق، وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض على مجتهد ليميز له الناسخ من المنسوخ فظهر أن المعتبر في النسخ ونحوه بلوغ الناسخ لوجوده ويدل على ان المعتبر البلوغ لا الوجود ان المكلف ما مور بالعمل على وفق المنسوخ ما لم يظهر عنده الناسخ فاذا ظهر لا يبعد ما عمل على وفق المنسوخ بل صحح ذلك حديث نسخ القبة الى الكعبة المشرقة فان خبره وصل الى أطراف المدينة المنورة كاهل قبا وغيرهم بعدما وصلوا على وفق القبة المنسوخة ففهم من وصله الخبر في أثناء الصلاة ومنهم من وصله بعد أن صلى صلاة والنبي صلى الله عليه وسلم قرره على ذلك ولم يأمر أحدا منهم بالاعادة فلا عبرة لما قيل لا يجوز العمل قبل البحث عن المعارض والمخصص وان ادعى عليه الإجماع فانه لو سلم فإجماع الصحابة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على إجماع من بعدهم على أن ما ادعى من الإجماع قد علم خلافه كما ذكره في بحر الزكشي في الأصول ويكفي في خلافه ما تقدم من كلام الهداية وهذا بيان لحقيقة الامر والافق الصورة التي نحن فيها قد علم عدم الموانع باخذ من يعتد بعلمه بهذا الحديث فالعمل في هذه الصورة لا يخالف هذا الإجماع ان ثبت لأن بحث من يعتد بعلمه وأخذه يفنى عن البحث ثانياً فصار عليه بعد البحث المعتبر لاقبله كما لا يخفى .

وهذا الكلام كله في العامي إذا اتفق له معرفة الحديث بصحته ومعناه وان أحداً من أهل الاجتهاد قد أخذ به وأما من له اهلية فالأخذ بالحديث في حقه او كد وأوجب إذا أخذ به

بعض الأئمة وعمله بخلافه بعد ظهوره تقليدا لأحد أى أحد كان اخوف، كيف وقد قال تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) •

وقد عرفت ان مقتضى تقليدنا أيضا الأخذ بالحديث لقولهم: اتركوا قولى لخبر الرسول ﷺ (١) ففليدبرهم في هذه الصورة كما هو ترك لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ترك لتقليدنا أيضا حقيقة سيما إذا ظهر للانسان حديث على وفق مذهب أحد من الأئمة المشهورين ولم يظهر له على وفق مذهب امامه شيء يصلح للاعتاد [عليه] خصوصا إذا ظهر عن يعتد بتبعيتهم انهم ما وجدوا شيئا على وفق مذهب امامه يصلح للاعتاد فليحذر ليس من شأن المسلم التجمد على التقليد فان تجمد مع ذلك فما أشبه بمن قال الله تعالى فيهم: (ولئن اتيت الذين اتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) فن ظهر له الحديث الصحيح الصالح للاعتاد وعلم أن من الأئمة من أخذ به فليأخذ به ولا يمنعه عن ذلك انه على مذهب فلان أو فلان قد قال تعالى: (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) ومن جملة الرد اليه ﷺ الأخذ بقوله عند التنازع وقد تحقق التنازع بين الأئمة فوجب الأخذ بقول الرسول صلى الله عليه وسلم والرجوع اليه إذا ظهر •

(فان قلت) : يكفى في الرد الى الله والرسول ان يقول: الله ورسوله اعلم • قلت : مقتضى هذا حين الرجوع الى قولها عملا ، اذ هو مقتضى الاعلية والايصير لإنبات الاعلية باللسان بلا عمل بقولها بمنزلة التناق و ليس الاستدلال بالحديث في المتنازع فيه إلا لتحكيمه صلى الله عليه وسلم في ذلك فقد وجب فيه الأخذ بقوله ﷺ ، فقد قال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) فن تجمد على التقليد واعرض عن اتباع قوله صلى الله عليه وسلم بعد ظهوره من غير مانع له عن العمل إلا التقليد فليحذر كل الحذر بهذه الآية والله تعالى اعلم •

قلت : وقد ظهر بهذا البحث ان ما قيل ان ظن المقلد لاعتبار به في الاحكام هو خبر الآحاد لا يفيد سوى الظن فلا يجوز له العمل به باطل قطعا ، لأن قول ابى حنيفة . ومحمد . والشافعي : بانه اذا خالف قولنا قول الرسول صلى الله عليه وسلم فخذوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ونحوه ليس في حق المجتهد لعدم احتياجه في ذلك الى قولهم فذاك في حق المقلد ، فقولهم هذا

(١) ثبت عن الامام مالك رحمه الله أنه قال « كل أحد يؤخذ من قوله ويرد عليه الا صاحب هذا القبر يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعن ابى حنيفة رحمه الله انه قال لاني يوسف « يا يعقوب انظر الى قولنا من اين أخذناه فأتنا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غدا » وعن الشافعي رحمه الله « اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى عرض الحائط » قل ذلك عنهم ابن عبد البر . وابن قيم الجوزية . وغيرهما •

(٩٢) احتياط مهم أول الابصار

صريح في جواز العمل له بحديث الأحاد لظهور أنهم ما أرادوا جواز العمل بالتواتر فإنه أقل قليل .
 (هذا) ولا يمكن أن تكون أقوال هؤلاء الأئمة مخالفة للأحاديث المتواترة فإذا جاز العمل
 للمقلد عند هؤلاء الأئمة بخبر الأحاد فما معنى قول من قال لاعتبر بظن المقلد في الأحكام
 اللهم إلا أن يحمل ذلك على الظن الحاصل بالقياس ونحوه أن ثبت منهم هذا الكلام أو على أن
 ظنه ليس بحجة في حق غيره لا في جواز العمل لأخبره في حق نفسه أو يقال ذلك إذا لم يوافق في ذلك
 الظن أحداً من المجتهدين وأما إذا وافق أحداً فلا، فالمراد الظن الصرف ، وكلامنا في الظن الذي
 وافقه أحداً من المجتهدين كما تقدم وإن كان هذا القيد مالا يقتضيه كلامهم وذلك لما حققناه أن
 عدم العلم هو بما إذا كان همه موافق لفهم المجتهدين بما لا وجه له . إذ قد حققنا أنه لا مانع له
 من العمل في هذه الصورة بعد ظهور الدليل وكيف لا يجب عليه العمل في هذه الصورة
 بالحديث مع قوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) وقوله تعالى: (وما أرسلنا من رسول
 إلا ليطاع بأذن الله) وقوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي» (١)
 وقوله: «ويليغ الشاهد منكم الغائب» (٢) من غير قيد بأهل الاجتهاد فإذا بلغت السنة لأحد
 فكيف يجوز له الاعتراض عنها هذا العذر البارود قد قاله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن
 أمره) والقرآن مملوء من أمثال ذلك .

ثم قول: لا بد من حل قول من قال: «لا عبرة بظن المقلد» أن ثبت على أنه لا يجوز له
 الأخذ بما هو ظني الأصل مثلاً كالقياس ، أو على نحو هذا كما ذكر لاعلى أنه لا يجوز له الأخذ
 بما هو ظني مطلقاً، وإن كان ظني السند قطعي الأصل ، وإلا يشكل عليه أنه حينئذ لا يمكن له
 العمل بأقوال الأئمة لظهور أنها غير ثابتة عند العوام قطعاً ، بل ليس الظن في ثبوتها كالظن في
 ثبوت الأحاديث فإذا قلنا بعدم جواز العمل بالأحاديث بسبب الظن في ثبوتها عند المقلد لأن
 ظنه لا عبرة به فيجب أن لا يكون لظنه عبرة في الأقوال المنقولة عن المجتهدين لحيث يبنى أن
 لا يجوز له العمل بتلك الأقوال بل يبنى أن يجب عليه الرجوع إلى المجتهدين الأحياء ، وهم
 فرضوا أن ليس في الدنيا مجتهد حي، فيبني أن يسقط عن العوام التكليف ، بل عن العالم التكليف
 غالبها لظهور أنهم لا يأخذون فيها بالأحاديث ولا بأقوال المجتهدين لزوم العمل بالظن، وظنهم
 لا عبرة به ، ولا مجتهد فهم حتى يتبعه غيره . وهذا كما ترى مصيبة عظيمة .
 قلت: على أنا لو فرضنا عدم إجماد الله تعالى المجتهدين سقط التكليف عن العالم إلا بما بلغ
 اليهم قطعاً ودلالة على المطلوب قطعاً ، وهو أقل قليل .

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه. وقال الترمذي: حسن صحيح

(٢) رواه البخاري وغيره في خطبته في حجة الوداع عن جابر رضي الله عنه .

ثم نقول: إذا لم يجوز للعوام العمل بالظن أصلاً لما قلتم: إنه لا عبرة بظن غير المجتهد أصلاً نقول: كيف يثبت عليهم وجوب العمل بأقوال المجتهدين إن كان بدليل ظني؟ قد عرفت أن ذلك يفيد الظن لهم ولا يثبت به في حقهم شيء وإن كان بقطعي فمعلوم أن المسألة في غير قطعي، وقد كثر العمل للعامة والمقلد بحديث، ولا شك أن ذلك لا يثبت بقول المجتهد لظهور أن الكلام في ثبوت قوله عليه وجوب العمل عليه بقوله، وقد انكر الظاهرية وغيرهم جواز التقليد، فكيف يقال بأن وجوب التقليد قطعي بحيث لا يثبت التكليف في حق العامة أصلاً إلا بما هو قطعي له وأما الظني فلا يجوز له العمل به أصلاً.

ثم إذا قلنا: بهذا الأصل أن الظني لا عبرة به أصلاً ولو كان ظناً في السند يلزم أن لا تقوم الحجة بالأحاديث على أحد من الموجودين فالرافضة وغيرهم من الفرق الصالحة خذلهم الله تعالى لجواز أن يقولوا نحن مقلدون لغيرنا، والحجة لا تقوم بالظن إلا على مجتهد وقد علم من أصلكم أنه لا يجتهد في الدنيا فكيف يقيمون علينا الحجة الظنية، مع أنه لا يحصل بها إلا الظن ويجب علينا أن لا تأخذ بذلك الظن أولاً لا يجب علينا أن تأخذه، فيلزم المعجز عن إقامة الحجة بالأحاديث. ثم انظر إلى سخافة التمسك بهذا الكلام: وهو أنه لا عبرة بظن المقلد أصلاً مع أنه باطلاته قد علم بطلانه ولم يعلم قائله من هو؟ ولو سلم أن قائله مجتهد وقد اجمع عليه فقد سمعت تأويله، على أن قول مجتهد واحد لا حجة فيه بالاجماع في المسائل العملية الأصلية وهذه المسألة هنا وقد عرفت ما فيها من المفاسد إذا أجرى على إطلانه ومع ذلك فنقول: كيف يجوز للمقلد العمل بقول المجتهد مع أنه في الأصل ظني متضمن للتقليد الذي هو بما ذم الله تعالى في مواضع من ظلامه، وإنما يجوز لضرورة حاجة العوام إليه وجواز العمل به له ظني ثم ثبوته عند هذا المقلد ظني لم يثبت إسناده إلى ذلك المجتهد أصلاً وإنما مداره على حسن الظن بالنقل، بل قد يكون ثبوته وهمياً أو شكياً إذا اختلف الثقة في نقل قول المجتهد فيقول أحد: إنه كذا والآخر إنه كذا ثم هو ظني باعتبار أنه هل بقي عليه ذلك المجتهد أو رجع عنه؟ ولا شك في ثبوت الظن سيما إذا نقلوا عدة أقوال عن مجتهد بحيث تكون ذلك مما بقي عليه المجتهد ينبغي أن يكون مشكوكاً فيه فنقول كيف جاز له العمل مع هذه الظنون بقول مجتهد ولم يجوز له العمل بقول الرسول ﷺ مع أنه قطعي أصلاً وظني استناداً وإسناده متصل وقته أو ثقته بظن ثبوته أقوى من ظن ثبوت ذلك المنسوب إلى المجتهد وإذا كان الظن مانعاً من العمل فلا يمنع له العمل بقول المجتهد واللا فلا شيء ينمعه من العمل بالجديد؟ فانظر في هذا وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق.

بل نقول: الظنية لازمة لقول المجتهد بالنظر إلى المقلد ذاتاً لافتقاره أصلاً وإن لم تكن تلك الظنية بالوجوه المذكورة أيضاً وذلك لأن المجتهد واحد من الأحاد فيجرى عليه في أخباره

عن نفسه بأنه اجتهد فوقع رأيه على كذا ما يجرى على سائر الأحاد فانه ليس بمعصوم كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيجوز عليه السهو في هذا الاخبار والتسيان ويمكن منه صدور الكذب في هذا الاخبار أيضا على وجه الاحتمال فلا يحصل القطع بهذا الاخبار للمقلد أصلا وإن تواتر عن ذلك المجتهد فاذالم يكن يظن المقلد غيره فلا يمكن له العمل بقول مجتهد أصلا .

والعجب أنهم يعرفون أن المجتهد يخطئ ويصيب وهو من جملة عقائدنا والنبي ﷺ معصوم من الخطأ ، ثم مع ذلك كله يصرون على كلام المجتهد كما ترى ، ويدعون كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم نقول : ولو سلم أن ظن المقلد لاعبرة به أصلا ولا يحسن أو لا يجوز له أو لا يجب عليه أن يرجع الى ظنه ويترك قول المجتهد فنقول : لا يلزم في الصورة التي نحن فيها من ترك قول صاحب المذهب الى العمل بالحديث العمل بظنه أصلا بل اللازم فيها ترك تقليد من خالف قوله للحديث الى تقليد من وافق قوله الحديث وليس في ذلك ترك للتقليد وعمل بظن نفسه كما ترى ، فليس فيما قلنا الا لزوم تقليد من يظنه موافقا للحق وترك تقليد من يظنه مخالفا للحق في مسألة ولا يخفى أنه ينبغي ان يكون ذلك واجبا على المقلد لأن حقيقة التقليد هو حسن الظن بالمجتهد وقبول قوله من غير دليل ولا يخفى أنه اذا حصل للمقلد ظن في مسألة فلا يمكن أن يحسن الظن في تلك المسألة بمن يخالف ظنه لظهور أن الظن لا يتعلق بالقيضين فحينئذ لا يمكن منه تقليد المخالف أصلا فضلا عن أن يجوز له أو يجب عليه بل معنى التقليد لا يتحقق منه الا بالنسبة الى الموافق ، فليس فيما يقول الا أنه يجب عليه أن يقلد من يظنه على الحق ولا يجوز له أن يقلد من يظنه على الخطأ فكيف يتصور من مسلم أن يقول لا يجب عليه تقليد من يظنه على الهداية والصواب ويجوز له تقليد من يظنه على الضلالة والخطأ فان الخطأ في الاجتهاد عديم ضلالة على ما قالوا في تحقيق حديث ولا تجتمع أمق على ضلالة (١) ، ثم اذا علمت أن حقيقة التقليد الظن فلو قلنا ان ظن المقلد لاعبرة به يرتفع التقليد عن العالم لأنه ليس الا الظن فلا ينبغي أن يجوز العمل بالتقليد لأنه من باب العمل بالظن وهو غير جائز فأنظر ما في هذا .

ثم اذا قلنا إنه لا يجوز للمقلد أن يتبع ظنه الحاصل له بالطرفي الحجة الشرعية وان كان موافقا لكثير من المجتهدين ، بل يجب عليه تقليد غيره كالذي قلناه قبل النظر في الدليل وان رأه مخالفا لمقتضى الدليل فينبى أن لا يجب على مقلد أهل الأهواء الذي حصل له الظن بخلاف ما عليه امامه أن يترك قول امامه باخبار الأحاد لأنها ظنية فلو فرضنا أن امامه الضال قد أخبره بأنه

(١) رواه ابن ماجه عن أنس ورواه ابو داود عن ابي مالك الاشعري ، والترمذي بمعناه

يجب عليه أن يسب مثلاً بعض أكاير الصحابة فإما هو دأب الرافضة البطلة في الأوقات الشريفة كوقت الأذان وأدبار الصلوات ثم حصل له الظن بالأحاديث أن المندوب في هذه الأوقات الاشتغال بالأذان والأوراد المسنونة وحصل له بأن مقتضى الدين تعظيم الصحابة لا تحقيرهم مثلاً فينبغي أن نقول لا يجب على هذا المقلد الرجوع لما ظهر له بالدليل بل يجب عليه البقاء على ذلك التقليد وقول: إنه بذلك القفل مثاب ولو ترك هذا الضلال إلى الأوراد والأذكار يكون عاصياً لترك التقليد الواجب عليه إلى ظنه الذي لا عبرة به وترك الواجب عليه بالتقليد إلى ما هو مندوب إليه بالظن ومثل هذا لا ينبغي أن يصدر عن مسلم، فإنا قلنا إذا ظهر عليه الحق ظناً يجب عليه الرجوع إلى الحق وترك التقليد الذي يظنه باطلاً في فرق بين ذلك وبين من يقلد أماً يظنه أنه خالف الحديث في مسألة أو مسألتين، ولو فرضنا أن أحداً من الروافض ظهر له خطأ مذهبه في بعض المسائل كسألة السب مثلاً ظناً هل نقول عليه أنه في التقليد عاص بعد ذلك أم يجب عليه الرجوع؟ فانظر هذا.

والعجب أنه إذا ظن أحد المجتهدين على الحق في مسألة بواسطة ظهور الحديث إلى جانبه فلا شك أن كون الثاني على الحق عنده يكون متوهماً فنقول: هل يجب عليه أو يجوز أن يثبت على تقليد قول من يتوهم أنه على الحق ولا يجب عليه أو لا يجوز له الرجوع إلى قول من يظنه أنه على الحق ومثل هذا مما يستبعد العقل جداً.

والعجب أنهم يعدون الانتقال من مذهب إلى مذهب غيره من أشد أقسام الفسق أو اقبحه فهل يقول لهذا الرافضي: لا يجوز له الانتقال من مذهب؟ وهذا لا يقول به مسلم.

وأما أطنبنا في الكلام على هذا الاطناب مع أن المسألة استطرادية في الكتاب لما أن غرضنا من وضع هذه الحاشية تقوية الحق بالسنة السنية والتزجيج بها من غير تقييد بمذهب معين على خلاف ما هو دأب أهل الزمان فأحببنا أن نجعل هذا البحث مقدمة من مقدماته وأيضاً قد رأينا ناساً يتساهلون في الأخذ بالحديث ولا يهتمون بأمره ويرون ما يخالف مذهبهم من الحديث كأنه أمر مردود ويتخذون ما يوافقهم مقبولا مع أن التحقيق أن يرد ما يخالف الكتاب والسنة لقوله صلى الله عليه وسلم «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» (١).

فلعل هذه المقدمة إن شاء الله تعالى تنفعهم في التحرر عن سوء ضيعهم (واقه يقول الحق وهو يهدي السيل) انتهى كلام المحقق أبي الحسن السندی رحمه الله تعالى بطوله.

قال ابن عبد البر، وقال محمد بن الحسن: العلم على أربعة أوجه ما كان في كتاب الله الناطق وما أشبهه، وما كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أشبهها، وما كان فيها اجتمع عليه

الصحابة رحمهم الله تعالى وما أشبهه، وكذلك ما اختلفوا فيه لا يخرج عن جميعه قاذا وقع الاختيار فيه على قول فهو علم نقيس عليه ما أشبهه وما استحسنة عامة فقهاء المسلمين وما أشبهه وكان نظير آله ، وقال : لا يخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة •

قال أبو عمر: قول محمد بن الحسن «وما أشبهه» يعنى ما أشبه الكتاب وكذلك قوله في السنة واجماع الصحابة يعنى ما أشبهه ذلك كله فهو القياس المختلف فيه في الأحكام ومراده به القياس على هذه الأمور ، قال البيهقي في المدخل: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت محمد بن الحسن ابن تالويه يقول: سمعت أبا بكر محمد بن اسحق بن خزيمة يقول : سمعت أبا بكر الطبري يقول: سمعت نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الرأس والعين وإذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ نختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمانهم» •

وقال أيضا: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هاني يقول: سمعت محمد بن عمر بن العلاء يقول: سمعت بشر بن الوليد يقول قال أبو يوسف «لا يحمل لأحد أن يقول مقاتلتا حتى يعلم من أين قلنا» •

قال شيخ مشايخنا محمد حياة السندی: اللازم على كل مسلم ان يجتهد في معرفة معاني القرآن وتلخيص الأحاديث وفهم معانيها واخراج الأحكام منها فان لم يقدر فعله ان يقلد العلماء من غير التزام مذهب لأنه يشبه اتخاذ نيا ويبنى له ان يأخذ بالأحوط من كل مذهب ويجوز له الأخذ بالرخس عند الضرورة وأما بدونها فالأحسن الترك أما ما أحدثه أهل زماننا من التزام مذاهب مخصوصة لا يرى ولا يجوز كل منهم الانتقال من مذهب الى مذهب للجهل وبدعة وتعمد ، وقد رأيناهم يتركون الأحاديث الصحاح غير المنسوخة ويتعلقون بمذاهبهم من غير سند أناله وأما إليه راجعون انتهى •

قلت: وقوله : « يشبه اتخاذ نيا الخ » بل هو عين اتخاذه وبا على ما تقدم في المقدمة عند تفسير قوله تعالى : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) الآية من حديث عدى ابن حاتم وغيره ، وقد قال الشافعي : « ما من أحد الا ويذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعزب عنه كما نقله العراقي عنه فاذا ألزم نفسه تقليد مجتهد معين واثق أن ذلك المجتهد فاته سنة دالة على تحريم شيء فاجتهد فيه واحله واجتهاده من قياس أو استحسان أو غير ذلك وبلفت السنة مجتهدا غيره لحرمه اتباعا للسنة وعلم هذا المقلد السنة المذكورة الدالة على تحريمه بواسطة المجتهد الآخر وقد ألزم نفسه تقليد الأول الذي أحله فخصم على تقليده بتعطيله مع علمه بورود السنة الدالة على تحريمه ومنعه تقليد الأول اتباع السنة لاعتقاده عدم جواز الانتقال عن تقليد الأول وقد

أخذ الأول ربا من دون الله تعالى يحمل له ما حرم الله ، ويحرم عليه ما أحل الله إنا لله إليه راجعون .

وقال الشيخ محمد حياة أيضا : لو تتبع الإنسان من القول لوجد أكثر مما ذكر ودلائل العمل على الخير أكثر من أن تذكرها شهر من أن تشهر لكن لبس إبليس على كثير من البشر لحسن لهم الأخذ بالرأى لا الأثر وأومهم أن هذا هو الأولى والأخير فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذه البلية من البلياء العكبر إنا لله وإنا لله راجعون .

ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم عن بعض الصحابة رضى الله عنهم ما يخالف الصحيح من الخبر ولم يجدوا له عملا جوزوا عدم بلوغ الحديث إليه ولم ينقل ذلك عليهم وهذا هو الصواب وإذا بلغهم حديث يخالف قول من قلده اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد وسعوا في عماله الثانية والدانية وربما حرقوا الكلم عن مواضعه ، وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة : لعل من قلده لم يبلغه الخبر أقاموا على القائل القيامة وشعوا عليه أشد الشناعة وربما جعلوه من أهل البشاعة ، ونقل ذلك عليهم فاطر أيها العاقل إلى هؤلاء المساكين يجوزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وإخوانه ولا يجوزون ذلك في أرباب المذاهب مع أن البون بين الفريقين ثابن السماء والأرض وتراهم يقرأون كتب الحديث ويطالعونها ويدرسونها لا يعملوا بها بل ليعلموا دلائل من قلده وتأويل ما خالف قوله ويبالغون في المحامل البعيدة وإذا عجزوا عن الحمل قالوا من قلده اعلم منا بالحديث ولا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذلك ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة وإذا مر عليهم حديث يوافق قول من قلده انبسطوا وإذا مر عليهم حديث يخالف قوله أو يوافق مذهب غيره ربما اتقبضوا ولم يسمعوا قول الله (علا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً) *

قال الصغاني في مشارق الأنوار : اخذت مضجعي ليلة الأحد الحادية عشرة من شهر ربيع الأول سنة اثنين وعشرين وستمائة وقلت : اللهم ارنى البلية نيك محمد صلى الله عليه وسلم في المنام وأنت تعلم اشتياقي إليه فرايت بعد جمعة من الليل كاني والنبي ﷺ في مشربة ونقر من أصحابنا أسفل منا عند درج المشربة فقلت يا رسول الله ما تقول في ميت يرماء البحر أحلال فقال وهو متبسم إلى نعم فقلت وأنا أشير إلى من أسفل الدرج فقل لأصحابي فأنهم لا يصدقوني فقال لقد شتموني وعابوني فقلت : كيف يا رسول الله قال كلاما ليس يحضرنى لفظه ، وإنما معناه عرضت قولي على من لا يقبله ثم أقبل عليهم بولمهم ويعظمهم ، فقلت صبيحة تلك الليلة وأنا أعوذ بالله من أن

أعرض حديثه بعد لياتي هذه إلا على الذين يحكونه فيما شجر بينهم ثم لا يجحدوا في أنفسهم
حرجا عما قضى ويسلموا تسليما انتهى •

وكثير من هؤلاء الطائفة المتحسبة من يدعي عدم فهم الحديث إذا قيل له : لم لا تعمل بالحديث ؟
مع ادعائه التفضيلة وتعليمه وتعلمه واستدلاله لمن قلده ، وهذا من أغرب القرائب ، ولو أذهب
لاذكر لك ما فهم من العجائب لطال الكلام وفي هذا المقدار كفاية لمن نور الله بصيرته
وأرشدته إلى الصواب انتهى فلام الشيخ محمد حياة السندی بطوله •

(قلت) : ولقد صدق الشيخ رحمه الله وبذل النصيحة وأرشد ، واهه الهادي •

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لأحياة لمن تتادي

(المقصود الثاني فيما قاله مالك بن أنس إمام دار الهجرة

وما ذكره أتباعه السادة المهرة)

حدثنا شيخنا المعترف وبركتنا المدخر محمد بن محمد بن محمد سنة حدثنا محمد بن عبد الله الشريف
عن محمد بن إدريس الحنفي أخبرنا أبو الفضل الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني إجازة عن
أبي إسحق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي سماعا عن أبي محمد بن أبي غالب بن عساكر
عن أبي الحسن بن المقرئ عن أبي الفضل بن ناصر عن أبي عبد الله محمد بن قروح الحميدي عن
الحافظ أبي عمر بن عبد البر حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال : حدثنا أبو عبد الله بن
محمد بن أحمد القاضي المالكي ثنا موسى بن إسحاق قال : ثنا إبراهيم بن المنذر قال : أخبرنا معن بن
عيسى قال : سمعت مالك بن أنس يقول : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما
وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه •

وذكر أحمد بن مروان المالكي عن أبي جعفر بن رشدين عن إبراهيم بن المنذر عن معن
عن مالك مثله •

وبه إلى أبي عمر أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى قال حدثنا أحمد بن سعيد قال ثنا عبد الملك
ابن بحر قال حدثنا محمد بن إسحاق الصائغ حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا مطرف قال سمعت
مالك يقول : قال لي ابن هرم : لا تمسك على شيء فيما سمعت مني من هذا الرأي فانما اتجرت
أنا وريعة فلا تمسك به •

وقال سند بن عثان في شرحه على مدونة سحنون المعروفة بالأمم مانعه : والفقه مأخذه
الكتاب والسنة والایجام والعبرة (١) ولما كان الاستقلال بعلم الفروع مستندا على امرين لا بد
منها (أحدهما) معرفة مذاهب أهل العصر من أهل الفقه والعقد والحل (والثاني) معرفة أصول

(١) هذا لفظ أبي داود عن ثوبان في حديث طويل في الفن ، وسمته « لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى » . وفي رواية الشيخين من حديث المغيرة بن شعبه « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة » ، وهذه الطائفة هي بلا شك أهل الحديث الذين لا يتبعون في عقائدهم ولا أعمالهم إلا نص الكتاب والسنة . ولا يتقلدون أى شخص مهما كبر . بل إنهم يمتثلون التقليد للوقت . فإله هو الذى جر على الأمة كل المصائب من شرك ويدع وفرقة وفقر وذلك ، اللهم اجعلنا من هذه الطائفة الحادة المهديّة ۝

(٢) الحق الذي يجب على كل ناصح لدينوايته أن يهدم التقليد الأعمى من أساسه وبكل أشكاله وألوانه وعلى كل عالم أن يبين وجه مايقف به في الاحكام الشرعية لمن يستفتيه ، وأن يذكر له دليل ذلك من الكتاب والسنة ، حتى يعود الناس بجميع طبقاتهم فهم النصوص . فان سرق الاحكام بدون اسنادها بأدلتها عود عقول الناس الركون والجمود الديني حتى أصبحت تراه أثقل من حمل الجبال مع أنه أيسر اليسير .

واختلف في تقليد المبتدئ والصحيح أنه يرجع إليه عند الحاجة والعجز عما فوقه فإذا صح نقل كتابي عن سلف من أهل العلم ورواه عنه تفقّهم نزلت به نازلة في بادية وعسر عليه الوصول إلى مواطن الفقهاء وخاف فوات النازلة مثل أن ينسى التسمية على الذبيحة أو موت معه امرأة ليست محرما ولا يدرى ما يصنع له ، يغسلها أو يقيمها أو غير ذلك ، فانه يعمل بما يجده في كتاب المصحح (١) وإن قلد مينا فهو أولى من اتباع هواه بغير علم لأن ما يجده في صحيفته أصل ، وما قيل : يعلم فهو أولى من اتباع الهوى ، وإلما تقول : نفس المقلد ليست على بصيرة ولا يتصف من العلم بحقيقة إذ ليس التقليد بطريق إلى العلم بوفق أهل الآفاق ، وإن نوزعنا ذلك برهانه فنقول : قال الله تعالى (فاحكم بين الناس بالحق) وقال (لتحكم بين الناس بما أراك الله) وقال (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال (وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ومعلوم أن العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به ؛ فنقول للمقلد إذا اختلفت الأقوال وتشعبت المذاهب : من أين تعلم صحة قول من قلده دون غيره ، أو صحة قوله له على قوله أخرى ؟ ولا يبدى كلاما في قول إلا انعكس عليه في قضيته سيما إذا عرض له ذلك في قوله لا مام مذهبه الذي قلده ، وقوله يخالفها لبعض أئمة الصحابة وتبع الطلاب ولا يبقى له حصول .

(قال قيل) هذا ينعكس عليكم فيما تظنونونه عند جريان القياس ؛ فمن أين تعلمون أنه الحق ، والظن لا يعني من الحق شيئا .

قلا : نحن نقطع ويتقن بما ذكرناه من تعارض الصحابة ، أن العمل يجب عند قيام الظن المستند إلى وضع شريعة ، فالعمل إذا عند الظن ليس بمجرد الظن ولكن بدليل سابق مقطوع به ويأيه بالمثال ، أن الحائض يتقن أنه يجب عليه الحكم إذا ثبت له الظن عند قيام البينة ، فإذا قامت البينة ووجب الحكم استند وجوبه إلى القطع ولكن ظهور العمل بالقطعي إنما هو عند قيام الظن في الثاني كذا في العتري وجب العمل عند قيام الظن مستندا إلى الدليل القطعي السابق فافهمه . أما التقايد فهو قبول قول الغير من غير حجة فمن أين يحصل به علم ، وليس له مستند إلى قطع ؟ وهو أيضا في نفسه بدعي محدث لا ناعلم بالقطع أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهب لرجل معين يدرس ويقلد وإنما كانوا يرجعون في التوازل إلى الكتاب والسنة وإلى ما يتحصن بينهم من النظر عند فقد الدليل إلى القول ، وكذلك تابعهم أيضا كانوا

(١) بشرط أن يكون ذلك من الكتب التي يعتمد مؤلفها الدليل ويحرص على اتباع الكتاب والسنة . ولا يأتي بفرم الإبداء له ذلك مثل نيل الأوطار للشوفاي ، أو الروضة الندية ، أو كتب ابن قيم وابن تيمية وأمثالهم . أما كتب الفروع التي عمت بها البلية وطمت بها المصيبة . وفيها القول تلى الله جل وعز بلا علم وإبطال ما سن رسول الله ﷺ . فواجب حرقها .

يرجعون في التوازل الى الكتاب والسنة ، فان لم يجدوا نظروا الى ما جتمع عليه الصحابة فان لم يجدوا اجتهدوا ، واختار بعضهم قول صحابي مرآه الأقوى في دين الله تعالى ثم كان القرآن الثالث ، وفيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل ، فان مالكا توفي سنة تسع وسبعين ومائة وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة ، وفي هذه السنة ولد الامام الشافعي ، وولد ابن حنبل سنة أربع وستين ومائة وكانوا على منهاج من مضى لم يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه ، وعلى قريب منهم كان أتباعهم فكم من قولة لمالك ولنظرائه خالفه فيها أصحابه ولو قلنا ذلك لخرجنا من مقصود هذا الكتاب ما ذاك الاجماع آلات الاجتهاد وقدرتهم على ضروب الاستنباطات ولقد صدق الله تعالى نبيه ﷺ في قوله : «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» (١) ذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة . والحديث في صحيح البخاري . فالجواب لأهل التقليد كيف يقولون هذا هو الامر القديم وعليه ادركنا الشيوخ ، وهو انما أحدث بعد مائتي سنة من الهجرة وبعد فناء القرون التي اتى عليها الرسول صلى الله عليه وسلم ولو قلت لاحدكم : مالك رحمه الله مذهب مذهب من ؟ لم يحز جوابا .

وحكى أهل التواريخ ان الذي أشاع مذهب مالك رحمه الله بالاندلس انما هو عيسى بن دينار وانما كان يعمل بمذهب الاوزاعي ومكحول فكيف يدعون أنه هو الاثر القديم عندهم ؟ ولما أرغم بعض أهل التقليد الحجة واستبانت له المحجة قال : نحن لا نذكر أن أصول الفتوى القرآن والسنة والاجماع والقياس ولكن هن يقي بشرية النظر ويستقل باعبائه فنقول لهم : نحن قطع إنه ما من باب من العلم ان يسلك في عصر مالك رحمه الله الا وهو مفتوح الى الآن لمن شاء أن يسلك ولا يحتاج الناظر أن يكون في كل فن لارثة فوفه قانا نعلم قطعا أن الصحابة كانوا يختلفون المذهب وكان الامام منهم يستغنى من هو دونه ويرى أن نظره نافذ وحكمه ماض وقد قال الله تعالى : (وفوق كل ذي علم عليم) وقد مات أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وهما لم يستميا حفظ جميع القرآن (٢) والرواية عن علي رضي الله عنه في ذلك مختلفة ، وكان عمر في بجاء لسعدة يستدعي الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض التوازل عن حضره من الصحابة

(١) رواة الامام أحمد والبخاري . ومسلم . والترمذي عن ابن مسعود ، وبقيته «ثم يحيى أقوام سبق شهادة أحدكم يمينه ويمينه شهادته» .

(٢) في هذا نظر فان الحافظ ابن كثير ذكر في كتاب فضائل القرآن أن أبا بكر كان حافظا للقرآن بدليل تقديم النبي صلى الله عليه وسلم له في الامامة في مرض موته ، وذكر المحرم السيد رشيد رضا في هامشه أن أبا عبيد ذكر الخلفاء الراشدين فيمن حفظوا القرآن وكذلك ابن أبي داود .

وكذلك أبو بكر فاته قال للجدة : ما علمت لك في كتاب الله تعالى نصيبا ولا في السنة (١) حتى روى له الحديث فيها، ولقد كان مالك وأبو حنيفة ونظراؤهم غير متبحرين في علم اللغة والنحو حتى قل عن بعضهم في ذلك ما لا يخفى مثله، نعم لا بد أن يوجد من كل قرن أو فرحظ وقد برع الأئمة في ذلك بسهم لما رآوه أنه لا بد لمن يتجرد في طلب العلم من معرفة أصوله وفروعه ووجه ارتباط فروعه بأصوله والحاق مسألة بأخرى وقطعها عن أخرى وترجيح الأدلة عند تعارضها وجمعوا لذلك مسائل نظرية تشتمل على سائر فنون مسائل الفروع من مسائل الطهارة والصلاة وسائر العبادات ، ثم المعاملات من البيوع والانكحة والاقضية والشهادات والجراحات، ومسائل الجنائيات والتوارث وغير ذلك، وسموها بذكر الخلاف بين المذاهب المشهورة في مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى فذكروا في كل مسألة كل ما ورد فيها من الكتاب على وجوه الاحتجاج به من نص أو ظاهر أو عام أو مفهوم أو دليل خطاب والكلام في ناسخ ذلك ومنسوخه ومجمله ومبينه ومطلقه ومقيداه وظاهره ومحتمله وصرحه وكنائيه، وما حظ ذلك من جهة الحرف أو في الجمع وشم في الترتيب والفاء في التعقيب والباء في التبعية، وما حظ ذلك من جهة اللغة حقيقة ومستعارها كاللس في الجمل ونحوه • ويذكرون ما جاء في السنة من حديث صحيح أو مشهور أو معظرب أو معلوم، ويوزن درجات الاخبار ووجه مقابلة الخبر بالخبر والآية بالخبر وكيف يخص القرآن بالسنة أو يقيد، وترجيح نص السنة على ظاهر القرآن وغير ذلك من وجوه النظر التي لا يتوصل إليها إلا بالجهد والكد فيدرك الطالب بالتدريس والممارسة في أقرب زمان ويذكرون حظها من جهة الاجماع وموقع الوفاق والمطالبة بتحقيق ذلك ووجهه •

وكذلك يذكرون حظ المسألة من الاعتبار وترتيب درجاته من قياس جلي أو قياس تقريبي، وترجيح العلل بعضها على بعض ومعرفة ما يفسدها من نقض أو كسر وعدم تأثير، وتعليق ضد المقتضى وفساد اعتبار ومقابلة الجمع بالفرق وغير ذلك من فنون صارت بين الطلبة أهون من حكاية الفزوات والسرايا . واقاموا لذلك مناظرات مباحثات صارت لهم ديونا وصنعة حتى يهون على احدهم النظر في مجلدة من مسائل النظر وحفظها ومعرفة ما يصعب عليه حفظ كراس من

(١) روى أصحاب السنن إلا النسائي والامام أحمد عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر فسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله تعالى شيء وما علمت لك في سنة رسول الله شيئا ، فأرجى حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر - الحديث •

المسائل المجردة عن النظر المؤلفة على بعض التقليد ، لجمعوا بذلك بين فروغ الفقه واحواله وكيفية بناء الفروع على الاصول فلا يفرغ الطالب المجتهد من المسائل الخلافات الا وقد اشرف على وادى الفلاح ومديده الى حوز نصب السبق هذا وان استبعد الجاهل واستغلاه فهو بين ابابه مستقرب مسترخص اذا وجد محلا يقبله فان كل تركيب لا يحتمله وكل فريضة لا تصلح له . والفضل يد الله يؤتيه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم •

مع أن المفتي لا يشترط في وصفه أن يكون متممرا في علم الكلام . وقد اختلف هل يشترط فيه أصل هذا العلم اولا ؟ فاشترط ذلك أبو الطيب واباه غيره . وهو قول الاكثرين . وقالوا لا يشترط اكثر من كونه عالما بحكم الحادثة التي بقي فيها . وعلم الكلام لا تعلق له بالحوادث وانما تعلقه بصحة الاعتقاد وصحة الاعتقادات ثبتت للعامة من غير امعان نظر على ما سلف بيانه •

ولئن قال المقلد ان بعض ما ذكرتموه يعسر تناوله على كل الناس ، قلنا : صدقت . ووجه الامامة يخص الله تعالى بها بعض الناس لائل الناس . فليعرف لكل ذي فضل فضله . وكل ذي رتبة رتبته . ولا يجوز التقليد الاخذ به الا لجاهل لقوله تعالى (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ^(١)) فاجب الله تعالى على كل من لا يعلم بان يسأل اهل العلم . ومفهوم الامر وجوب اتباع اهل العلم . وكذلك قوله تعالى (فلو لا قرمن كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) مفهومه وجوب اتباع المذيرين واخذ الحذر عما يحذرونهم منه ، وجعل المنذرين منعمين بنعت الفقه اذ لم يبلغ هذا المقلد قول مالك الذي قاله ولا يفتي العالم حتى يراه الناس اهلا للفتوى ، قال سحنون : - يعني بالناس العلماء - فأثبت له العلم ثم منعه من الفتاوى يستظهر على أمره برأى العلماء •

وقد زدنا من الكلام في هذا الباب لما راينا من ركون اكثر الناس الى البدعة فيتمسكون بالتقليد عصمة ويرحمون انه الحق الذي ما عاده بدعة وتعبد لا يفيد ولا غرو فلقد قال الفاضل الحكيم في كتابه العزيز : (وإذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم) وقال على رضى الله عنه : - من جهل شيئا عاده - انتهى كلام سند في طراز المجالس وفكة المجالس •

قلت : ولقد صدق سندر رحمه الله فيما ذكره من ذم التقليد للشخص المعين ، واتخاذ رأيه دينا ومذهبا ولو خالف نص السنة والكتاب المبين . ولا شك في كون هذا بدعة مذمومة وخصلة شنيعة احتال

(١) الآية من سورة الانبياء (وما أرسلنا قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) يقول تعالى للذين يتاجون إن محمدا ما هو الا بشر مثلكم يأكل الطعام ويمشي في الاسواق : فان أنكرتم وجهتهم أمر الرسل الذين كانوا قبله ولم تعرفوا هل كانوا انساوا ملائكة فاسألوا اهل الكتب من التوراة والانجيل •

بها ابليس اللعين على فريق جماعة المسلمين وتشتيت شملهم . وإيقاع العداوة والبغضاء بينهم فترى كل واحد منهم يعظم إمامه المجتهد تعظيماً لا يبلغ به أحداً من أصحاب النبي ﷺ . وإذا وجد حديثاً يوافق مذهب فرح به واتقاده وسلم . وإن وجد حديثاً صحيحاً سالماً من الدسغ والمعارض مؤيداً لمذهب غير إمامه فتح له باب الاحتمالات البعيدة وخرب عنه الصفح والارض ويلتمس للمذهب إمامه أو جهماً من الترجيح مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح . وإن شرح كتاباً من كتب الحديث حرف كل حديث خالف رايه الحديث . وإن عجز عن ذلك كله ادعى النسخ بلا دليل ، أو الخصومية أو عدم العمل به أو غير ذلك مما يحضر ذهنه العليل . وإن عجز عن ذلك كله ادعى أن إمامه أطلع على كل مروى أو جهله فما ترك هذا الحديث الشرف الا وقد أطلع على طعن فيه براه المنيف فينتخذ علماء مذهب ارباباً ويفتح لمناقضهم وكراماتهم ابواباً ويستقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صواباً . وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذوه عدواً ولو كانوا قبل ذلك احباباً ، وإن وجد كتاباً من كتب مذهب إمامه المشهورة قد تضمن نصحه وذم الرأى والتقليد وحرص على اتباع الأحاديث المشهورة بذه وراء ظهريه وأعرض عن نبيه وأمره . واعتقده حجراً محجوراً وجعل مختصرات المتأخرين سيما مشكوراً لتركهم الدليل وتعصمهم للتقليد واعتقادهم أنه الرأى السديد (وشاهد ذلك طه) أن تأمل مذهب مالك . ترى كتب علمائهم المتقدمين قد ملئت بالادلة وحشيت بدم المقلدين الملبسوط للقاضي اسماعيل . والمجموعة لابن عبدوس والتهيد لابن عبد البر والطراز لسند بن عتار . وقد نبذها المتأخرون وراء ظهورهم وأقبلوا أكل الاقبال على ما ابتدعه المتأخرون من حذف الدليل في مختصراتهم وأولعوا بالتقليد بلا دليل لا اعتقادهم أن الاشتغال به عناء وتطويل أما لله وإنا اليه راجعون .

فإن قلت : قد فهمنا أن الاشتغال بالكتب المختصرات المعتقدات في المذاهب ليس يحمي

نفعاً ، وإنما هو جهل مركب فينبى كيفية طلب العلم النافع .

فالجواب إن العلماء قد ينوّه غاية البيان فتأمل ما نقله لك .

قال ابو عمر بن عبد البر حافظ المغرب : طالب العلم درجات ومناقب ورتب لا يبنى تعديها ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل السلف ورحم الله ومن تعدى سبيلهم عامداً ضل ومن تعداه مجتهداً زل ، فأول العلم حفظ كتاب الله عز وجل وتفهيمه وكل ما يبين على فهمه فواجب طلبه معه ولا أقول ان حفظه فرض ولكنى أقول ان ذلك واجب لازم على من أحب أن يكون عالماً ليس من باب القرض .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال : قال سفيان بن عيينة قال : ثنا سعيد بن سليمان قال : ثنا ميمون بن أبي عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب) قال : حتى على

كل من تعلم القرآن ان يكون قتيها فن حفظه قبل بلوغه ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب كان له ذلك عونا كبيرا على مراده منه . ومن منزه رسول الله ﷺ ، ثم ينظر في ناسخ القرآن ومنسوخه واحكامه . ويقف على اختلاف العلماء واتفاقهم في ذلك . وهو امر قريب على من قره الله سبحانه اليه . ثم ينظر في السنن الماثورة الثابتة عن رسول الله ﷺ فيها يصل الطالب إلى مراد الله عز وجل في كتابه . وهي تمتح له احكام القرآن فتحا . وفي سير رسول الله ﷺ تنبيه على كثير من الناسخ والمنسوخ في السنن . ومن طلب السنن فليكن معوله على حديث الائمة الثقات الحفاظ الذين جعلهم الله تعالى خزائن لملمة دينه ، وامناء على سنن رسول الله ﷺ . قال ابن انس الذي اتفق المسلمون طرا على صحة نقله وقاوة حديثه ، وشدة توقيه واتقاده ، ومن جرى مجراه من ثقات علماء الحجاز والعراق والشام كشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري والاوزاعي وابن عينة ومعمرو ، وسائر اصحاب ابن شهاب الثقات ابن جريج وعقيل ويونس وشعيب والزبيدي واليث . وحديث هؤلاء عندهم وغيره . وكذلك حديث حماد بن زيد وحماد بن سلمة ويحيى ابن سعيد القطان وابن المبارك وامثالهم من اهل الثقة والامانة . هؤلاء ائمة الحديث والعلم عند الجميع وعلى حديثهم اعتمد المصنفون في السنن الصحاح كالبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي ومن سلك سبيلهم كالمقبلي والترمذي وابن السكن ومن لا يهوى كثرة . وإنما صار مالك ومن ذكرنا معه ائمة عند الجميع لان علم الصحابة والتابعين في اقطار الارض انتهى اليهم لبحثهم عنه رحمهم الله تعالى . والذي شذ عنهم يسير نزر في جنب ما عندهم .

أخبرنا إسماعيل بن عبد الرحمن حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران حدثنا الحسين بن أحمد الأزدي حدثني هارون بن عيسى حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي قال سمعت علي بن المديني يقول : دار علم الثقات على ستة : اثنين بالحجاز واثنين بالكوفة واثنين بالبصرة فأما الذين بالحجاز فالزهري وعمر بن دينار والذيان بالكوفة أبو إسحق السيعي والأعشى والدان بالبصرة قتادة ويحيى بن أبي كثير ثم دار علم هؤلاء على ثلاثة عشر رجلا ثلاثة بالحجاز وثلاثة بالكوفة وخمسة بالبصرة وواحد بواسط وواحد بالشام فالذين بالحجاز ابن جريج ومالك وأحمد بن إسحق والذين بالكوفة سفيان الثوري وإسرائيل وابن عينة والذين بالبصرة شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي ومعمرو وحماد بن سلمة والذي بواسط هشيم والذي بالشام الاوزاعي قال أبو عمر : ولم يذكر حماد بن زيد منهم لأنه لم يكن له استنباط في شيء من علمه وحماد بن سلمة وشعبة ، مثله .

وما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله تعالى وهو علم لسان العرب ومواقع كلامها وسعة لغتها واستعارتها ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصها وسائر

مذاهبها لمن قدر فهو شئ لا يستغنى عنه، وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى الآفاق أن يلفروا السنة والفرائض والحن - يعنى النحر - كما يتعلم القرآن، وقد تقدم ذكر هذا الخبر عنه فيما سلف من كتابنا *

وعن أبى عثمان قال كان فى كتاب عمر تعلموا العربية، وعن عمر بن زيد قال كتب عمر إلى أبى موسى - أما بعد فتعلموا فى السنة وتفقهاوا فى العربية - وعن ابن عمارة كان يضرب ولده على اللحن، وقال الخليل بن أحمد :

أى شئ من اللباس على ذى الثرى * وأبى من اللسان البهى
ينظم الحجة السنية فى السل * كسامن القول مثل عقد الهدى
وترى اللحن بالحسيب أخى الهيب * فمثل الصدا على المشرق
فاطلب النحر للحجاج والشعر * مقبلاً للسند المسروبي
والخطاب البليغ عند جواب الـ * قول يزهى بمثله فى الندى

قال الشافعى رحمه الله : من حفظ القرآن عظمت قيمته ومن طلب الفقه نبل قدره ومن كتب الحديث قويته ومن نظر فى النحر رقى طبعه ومن لم يصن نفسه لم يصنه العلم انتهى * ويلزم صاحب الحديث أن يعرف الصحابة المؤيدى للدين عن نبىهم صلى الله عليه وسلم ويعتق بسيرهم وفضائلهم ويعرف أحوال الناقلين عنهم وأيامهم وأخبارهم حتى يقف على العدول منهم من غير العدول وهو امر قريب لله على من اجتهد فى طلب الامامة فى الدين وأحب أن يسلك سبيل الذين جاز لهم الفتوى نظر فى أقاويل الصحابة والتابعين والأئمة فى الفقه إن قدر على ذلك فامر به كما أمرناه بالنظر فى أقاويلهم فى تفسير القرآن فمن أحب الاختصار على أقاويل علماء الحجاز اتقى واكتفى إن شاء الله تعالى وإن أحب الاشراف على مذاهب الفقهاء متقدميهم ومتأخريهم بالحجاز والعراق وأحب الوقوف على ما أخذوا أو تركوا من السنن وما اختلفوا فى تثبيتته وتأويله من الكتاب والسنة كان ذلك مباحاً ووجهاً محموداً أن سلم من التخليط نال درجة رفيعة ووصل الى جسيم من العلم واسع ونبل اذا فهم ما اطلع وهذا يحصل الرسوخ لمن فقهه الله تعالى وصبر على هذا الشأن واستحلى مراراته واحتمل ضيق المعيشة فيه *

(واعلم رحمك الله تعالى) أن طلب العلم فى زماننا هذا وفى بلدنا قد حاداهل عن طريق سلفهم وسلكوا فى ذلك ما لم يعرفه انتمهم . وابتدعوا فى ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم . فطائفة تروى الحديث وتسمعه ، قد رضيت بالدؤب فى جميع مالا يفهم ، وقنعت بالجهل فى حمل ما لا يعلم ، فجمعوا الثبوت والسمن ، والصحيح والسقيم ، والحق والكذب فى كتاب واحد . وربما فى ورقة واحدة ، ويدنون بالشئ وضده ، ولا يعرفون ما فى ذلك عليهم

قد شغلوا انفسهم بالاستكتاب عن التدبر . والاعتبار . فاستتهم تروى العلم وقلوبهم قد دخلت من القهم . غاية معرفة احدهم معرفة الكتب الغريبة ، والاسم الغريب . والحديث المنكر . وتجدد قد جعل ما لا يكاد يسم أحد أجهل من علم صلاته وحجته وزكاته (وطائفة) هي في الجهل ككنك أو أشد لم ينوا بحفظ سنة ولا باصل من القرآن ولا اعتوا بكتاب الله عز وجل لحفظوا تنزيله ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله . ولا وقوا على احكامه ولا تفقهوا في حلاله وجرامه . وقد طرحوا علم السنن والآثار . وزهدوا فيها وأضرروا عنها . فلم يعرفوا الاجماع من الاختلاف . ولا فرقوا بين التنازع والاتلاف . بل عولوا على حفظ ما دون لهم من الرأى والاستحسان الذى كان عند العلماء آخر العلم والبيان . وكان الائمة لا يكون على ما سبق لهم فيه ، ويرون أن عظم السلامه منه * ومن حجة هذه الطائفة فيما عولوا عليه من ذلك انهم يقصرون وينزلون عن مراتب من له القول في الدين لجهلهم باصوله ، وانهم مع الحاجة اليهم لا يستفنون عن اجوبة الناس في مسائلهم واحكامهم . فلذلك اعتمدوا على ما قد كفاهم الجواب فيه غيرهم وهم مع ذلك لا ينفكون من ورود التوازل عليهم ، فيما لم يقدمهم فيه إلى الجواب غيرهم فهم يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ، ويعرضون الاحكام فيها ، ويستدلون منها ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدال الائمة . وعلماء الامة . فجعلوا ما يحتاج ان يستدل عليه دليلا على غيره ولو علوا اصول الدين وطريق الاحكام وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه وعادوا صاحبه فهم يفرطون في انتقاص الطاقة الاولى وتحميلهم وعيهم وتلك تعيب هذه بضروب من العيب . وكلهم يماززون الحد في الذم . وعند كل واحد من الطائفتين خير كثير وعلم كبير . اما اولئك فكانوا ان الصيد لا عين وهؤلاء في جهل معاني ما حملوه مثلهم إلا انهم ظلموا الجين بايديهم الملل لا يقضون على حقيقة الهداء المولدة لها ، ولا على حقيقة طبيعة الدواء المعالج به . فاولئك اقرب إلى السلامة في العاجل والآجل . وهؤلاء أكثر فائدة في العاجل والكبر ضررا في الآجل وإلى الله تعالى تفزع في التوفيق لما يقرب من رضاه ويوجب السلامة من سخطه فانما ينال ذلك برحمته وفضله *

(واعلم) بأخى أن المفرط في حفظ المولودات لا يؤمن عليه الجهل بكثير من السنن إذا لم يكن تقدم عليه بها وان المفرط في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها ومآل الفقهاء فيها لصغر من العلم (١) وكلا منها قانع بالشم من المطعم ومن الله سبحانه التوفيق والحريمان

(١) اعلم وفقك الله انه مهما كان المشتغل بحفظ احاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وما كان عليه الصحابة رضوا الله عنهم غيا في الفقه والفهم فهو خير ألف مرة من المشتغل بحفظ المتن والشروح من كلام المتأخرين فان الاول لا بد أن يكتسب عقله وقلبه من نور محفوظاته (١١٢) ايقاظ هم أول الابصار

وهو حسبي وبه أعتمد .

واعلم يا أخي أن القروع لاحد لما ينتهي اليه ابداً ولذلك تشعبت فن رام أن يحيط بأراء الرجال فقد رام ما لا سبيل له ولا لغيره اليه لأنه لا يزال يرد عليه ما لا يسمع ولعله أن ينسى أول ذلك بآخره لكثرة فيحتاج أن يرجع الى الاستنباط الذي كان يفرع منه ويحجن عنه تورعابزعمه ان غيره كان أدري بطريق الاستنباط فلذلك عول على حفظ قوله فمن الامام يضطره الى الاستنباط مع جملة بالاصول فجعل الرأي أصلاً واستنبط عليه ، وأنزل الرأي منزلة كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإنا لله وإنا اليه راجعون .

واعلم أنه لم يكن مناظرة بين اثنين أو جماعة من السلف الا ليتفهم وجه الصواب فيصار اليه ، ويعرف أصل القول وعلة فتجرى عليه أمثله ونظائره وعلى هذا الناس في كل البلاد الا عندنا كما شاء ربنا وعند من سلك سبيلنا من المغرب فانهم لا يقيمون علة ولا يعرفون للقول وجها ، وحسب أحدهم أن يقول : فيها رواية لفلان ورواية لفلان ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها وصحة وجهها فكأنه قد خالف نص الكتاب وثابت السنة ويميزون حل الروايات المتضادة في الحلال والحرام وذلك خلاف أصل مالك رحمه الله تعالى ولم لهم من خلاف أصول مذهبه مما لو ذكرنا لطال الكتاب بذكره ولتصغيرهم عن علم أصول مذهبهم صار أحدهم اذا لقي مخالفاً ممن يقول بقول أبي حنيفة أو الشافعي وغيرهم من الفقهاء وخالفه في أصل قوله بقي متحيراً ولم يكن عنده أكثر من حكاية قول صاحبه فقال : هكذا قال فلان وهكذا روينا ولجأ الى أن يذكر فضل مالك ومنزله فان عارضه الآخر بذكر فضل امامه أيضاً صار في المثل كما قال الاول :

شكونا اليهم خراب العراق • فمابوا علينا شحوم البقر

وفي مثل ذلك يقول منفر بن سعيد :

عذيري من قوم يقولون فلما • طلبت دليلاً هكذا قال مالك

وان عدت قالوا هكذا قال أشهب • وقد كان لا يخفى عليه المسالك

وان زدت قالوا قال سحنون مثله • ومن لم يقل ما قاله فهو آفك

فان قلت قال الله سبحانه وأكثروا • وقالوا جميعاً انت قرن عاصك

وان قلت قد قال الرسول قهو لهم • انت مالكا في ترك ذاك المالك

والثاني دائماً مرتكس في طلبات تلك الذبالات وقدراتها ففعله وقلبه دائماً في ظلمات فاعمد يا أخي إن كنت ناصحاً لنفسك الى القرآن والحديث اجعل كل وقتك فيها فقط وأعرض عن غيرهما فلهذه الشروط والرسوم التي ابتدعها المتأخرون (الاعواق وصوراف) والهدى هدى الله ولا قوة الا بالله •

• واجازوا النظر في اختلاف اهل مصر وغيرهم من اهل المغرب فيما خالفوا فيه مالكاً من غير أن يعرفوا وجه قول مالك ولا وجه قول مخالفه ولم يبيحوا النظر في كتب من خالف مالكاً إلى دليل يبينه ، ووجه يقيمه لقوله وقول مالك جهلاً منهم وقلة نصيح . وخوفاً من أن يطلع الطالب على ما هم فيه من النقص والقصور فيزهد فيهم وهم مع ما وصفنا يسيون من خالفهم ويفتأبونه . ويتجاوزون القصد في ذمه ، ليومروا السامع انهم على حق وانهم أولى باسم العلم . وهم كسراب بقيمة يحسب الظمان ما حتى اذا جاءه لم يجد شيئاً وأن أشبه الأمور بما هم عليه ما قاله منصور الفقيه :

خالفوني وأنكروا ما أقول • قلت لا تمجلوا فاني سئول
ما تقولون في الكتاب ؟ قالوا • هو نور على الصواب دليل
وكذا سنة الرسول وقد أطلع • من قال ما يقول الرسول
واتفاق الجميع أصل وما ينكر • هذا وذا وذاك العقول
وكذا الحكم بالقياس قتلنا • من جميل الرجال يأتي الخليل
فعالوا زرد من كل قول • ماني الأصل أوقته الأصول
فأجابوا فوظفوا فاذا العلم • لديهم هو اليسير القليل

فذلك يا أخي بحفظ الأصول والعناية بها واعلم أن من عني بحفظ السنن والاحكام المنصوصة في القرآن ونظر في أقاويل الفقهاء لجمعه عونا له على اجتهاده ومفتاحاً لطريق النظر وتفسير لجمال السنن المحتملة للعاني ولم يقلد أحداً منهم تقليد السنن التي يجب الاتقياد اليها على كل حال ودون نظر ولم يرح نفسه بما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبرها واقتدائهم في البحث والتفهم والنظر والشكر لم سعيهم فيما أفادوه ونبهوا عليه وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أفعالهم ولم يبرهنهم من الزلل عما لم يبرموا أنفسهم منه فهذا الطالب المتمسك بما عليه السلف الصالح وهو المصيب لحظه والمعاين لرشده والمتبع لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهدى صحابته ومن أحق نفسه من النظر ، وأضرب عما ذكرناه ، وطارض السنن برأيه ورام أن يردّها الى مبلغ نظره فهو ضال مضل ، ومن جهل ذلك ظله أيضاً وتحمق في الفتوى فهو أشد عمي ، وأضل سبيلاً •

لقد سمعت لو ناديت حيا • ولكن لا حياة لمن تنادي
ولقد علمت أني لأسلم من جاهل معاند لا يعلم •

ولست بناج من مقالة طاعن • ولو كنت في غار على جبل وعمر
ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً • ولو غاب عنهم بين خافيتي نسر (١)

(١) الخرافات ريشات اذا ضم الطائر جناحيه خفيت •

واعلم يا أخى أن السنن والقرآن هما أصل الرأى والعبار عليه وليس الرأى بالعبار على السنة بل السنة عار عليه ومن جهل الأصل لم يصب القرع أبداً، وقال ابن وهب: حدثني مالك أن أياس بن معاوية قال لربيعة: إن الشيء إذا بنى على عوج لم يكد يعدل قال مالك: يريد بذلك المفتى الذى يتكلم على غير أصل بنى عليه كلامه •

قال أبو عمر: ولقد أحسن صالح بن عبد القدوس حيث يقول:
يا أيها الدارس علما ألا • تلس العون على درسه؟
لن تبلغ القرع الذى رمته • إلا يحث منك عن أسه
ولمحمود الوراق:

القول ما صدقه الفعل • والفعل ما صدقه القول
لا يثبت القرع إذا لم يكن • يقله من تحتام الأصل
ومن آيات لابن معدان:

وقل ساع بغير علم • فرشده غير مستبان
والعلم حق له ضياء • فى القلب والعقل واللسان
وعن أبي البرداء أنه كان يقول: «لن تزالوا بخير ما أحبيتم خياركم وما قبل فيكم الحق ففرقتموه فان عارضة كفاحه» •

وقال ابن وهب عن مالك: سمعت ربيعة يقول: ليس الذى يقول: الخير وبفعله بخير من الذى يسمعه ويقبله •

وقال مالك قال ذاك المتن على عمر بن الخطاب: ما كان بأعلمنا • ولكنه كان أمرنا رجوعا إذا سمع الحق •
قال أبو عمر رحمه الله القائل:

لقد بان للناس الهدى غير أنهم • غدوا بجلايب الهوى قد تجلبوا
وقد صبح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تزال طائفة من امتى على الحق منصورين حتى يأتى أمر الله» (١) •
وقال أبو العتاهية:

رايت الحق لا تخفى ولا تحصى شواظه • لعمر ك ما استوى فى الأمر عالمه وجامله
وله أيضا:

إذا اتضح الصواب فلا تدعه • فانك ظمأ ذقت الصوابا

وجدته على الهوات يردأ • ليرد الماء حين صفا وطابا

وليس بحاكم من لا يزال • أخطأ في الحكومة أم أصابا

قال الحافظ أبو عرين عبد البر في كتاب العلم : الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الأكتار - يعني من الحديث - دون تفقه فيه ولا تدبر ، والمكثر لا يأمن من مواقة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لرواية عن يؤمن وعن لا يؤمن ، وقال في موضع آخر : أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه ولا تدبر لمعانيه ففكره عند جماعة أهل العلم ، وروى بسنده إلى يحيى بن إيمان أنه قال : يكتب أحدكم الحديث ولا يفهم ولا يتدبر ، فإذا سئل أحدكم عن مسألة جلس كأنه مكاسب ، قال أبو عمر : وفي مثل هذا يقول الشاعر :

زوامل للأسفار لاعلم عندهم • بجيدها إلا كمل الأباغر

لعمرك لا يدري البعير إذا غدى • بأحاله أو راح ما في الفرائر

وقال عمار الكلبي :

إن الرواة على جبل بما حملوا • مثل الجبال عليها يحمل الودع

للاودع ينفعه حمل الجبال له • ولا الجبال بحمل الودع تنفع

وأشد الحشنى رحمه الله :

قطعت بلاد الله للعلم طالبا • فحملت أسفارا أنصرت حمارا

إذا ما أراد الله حنفا بمنلة • أتاح أبا حنن لها فاطرا

وقال المنذر بن سعيد :

أنفق بما شئت تجد أنصارا • ودم أسفارا تجد حمارا

تحمل ما وضعت من أسفار • مثلك كمثل الحمار

يحمل أسفارا له وما درى • أن ما فيها صوابا أم خطا

ان سئلوا قالوا كذا روينا • لأن كذبنا لا ولا اعتدنا

كثيرهم يصغر عند الفعل • لأنه قد أهل الجبل انتهى

قلت : ولقد صدق أبو عمر في عهدي زمانه أهل المائة الخامسة فكيف بمحدثي القرن الثالث عشر الذين يقرءون الحديث بما يقرأ صغار الكتاب القرآن بل قراءة صغار الكتاب القرآن أحسن لأن صغار الكتاب يقيمون الفاظه أحسن إقامة ومحدثوا زماننا يلحنون في الحديث لحنا فاحشا لا يشتغلون بفهم معناه ، وإذا دل الحديث على حكم شرعي دلالة ظاهرة يحذرون العوام الذين يحضرون دروسهم بأن العمل ليس على هذا الحديث ويقرءون لا يجوز العمل بالحديث ، بل يكره

تحريراً ، وأن العامل بالحديث يصب على فقه الرصاص والنحاس ويخشى عليه سوء الخاتمة ونحو هذه الالتفات ، ولعمري إن لم يكن في هذا ارتداد فهو قريب منه ، ومنهم من يقول لو ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مائة حديث صحيح صحيح سالم عن المعارض لا يعمل بها إلا إذا حمل بها إمامه الذي يقتدى به فتأمل هذه العبارة الشيعة أنا لله وأنا إليه راجعون *

وقال الحافظ أبو عمر أيضاً : لا خلاف بين أئمة الانصاف في فساد التقليد فأغنى ذلك عن الاكثار *

(وقال أيضاً) يقال لمن قال بالتقليد : لم قلت به وخالفت السلف في ذلك ؟ فانهم لم يقلدوا فان قال قلدت لأن كتاب الله عز وجل لا أعلم لي بتأويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أحصها والذي قلده قد علم ذلك قلدت من هو أعلم مني ، قيل له : أما العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو اجتماع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض فأجبتك في تقليد بعض دون بعض وطلبهم عالم ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه ؟ فان قال قلده لآني علمت أنه صواب قيل له : علمت ذلك من كتاب أو سنة أو إجماع ؟ فان قال نعم ، فقد اطل التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل وإن قال قلده لأنه أعلم مني قيل له قلد كل من هو أعلم منك فانك تجد من ذلك خلقاً كثيراً ولا ينص من قلده اذ علمت فيه أنه أعلم منك ، فان قال قلده لأنه أعلم الناس قيل له فهو إذا أعلم من الصحابة وكنتي يقول مثل هذا قبحاً وإن قال إنما أقلد بعض الصحابة قيل له فما جنتك في ترك من لم تقلد منهم ؟ ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله ، على أن القول لا يصبح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه *

وقد ذكر ابن فرين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك قال ليس كل ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه لقول الله تعالى : (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) فان قال : قصرى وقلة همتي وعلى يحملني على التقليد قيل له : أما من قلد في نازلة معينة تنزل به من أحكام الشريعة حالماً يتفق له على علمه فيصدر في ذلك علماً يخبر به فمذور لأنه قد أتى ما عليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله ولا بد له من تقليد عالمه فيما جهل لاجتماع المسلمين أن المكفوف يقلد من يتقن يخبره في القبلة لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك ولكن من كانت هذه حاله هو يجوز له الفتوى في شرائع دين الله تعالى فيحمل غيره على إباحة الفروج وإراقة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الأملاك وتصويرها إلى غير من كانت في يده بقول لا يعرف صحته ولا ظلم له الدليل عليه وهو مقرر أن قائله يخطئ ويصيب وإن خالفه في ذلك ربما كان المصيب فيها خالفه فيه فان أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى لحفظه الفروع لزمه أن يحجزه للعامة

وكفى بهذا جهلا ورداً للقرآن قال الله تعالى: (ولا تنف ما ليس لك به علم) وقال: (أتقولون على الله ما لا تعلمون) وقد اجمع العلماء أن ما لم يتبين ويستيقن فليس بعلم وإنما هو الظن والظن لا يفتى من الحق شيئاً انتهى *

قلت: وقد معنى في المقدمة ما يدل على فساد التقليد من الآثار فلا وجه للاعادة والتكرار *
(وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في التمهيد) عند كلامه على حديث أبي هريرة: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام»، وهو أول حديث لاسماعيل بن أبي حكيم مانصه قال أبو عمر: ليس أحد إلا هو يؤخذ من قوله: «ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يترك من قوله إلا ما يترك هو وينسخه قولاً وعملاً والحجة ما قاله رحمته الله ليس في قول غيره لاحجة، ومن ترك قول عائشة في رضاع الكبير (١) ولبن الفحل (٢) وقول ابن عباس في المتعة (٣) وغير ذلك من أقاويله وترك قول عمر في تبديع المدعي عليه باليمين في القسامة، وفي أن الجنب لا يتيمم، وترك قول ابن عمر في كراهة الوضوء بماء البحر وسؤر الجنب والمحاض وغير ذلك، وترك قول علي عليه السلام في أن المحدث في الصلاة يني على ما مضى منها، وفي أن بني تغلب لا تؤكل ذبايحهم (٤)

(١) عن زهيب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت: لماشة دأته يدخل عليك الغلام لا يقع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة: أمالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة؟ وقالت إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن سالماً يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وأرضعني حتى يدخل عليك، رواه مسلم وأحمد (٢) يعني إذا رضع شخص من زوجة زيد مثلاً، ولزيد أبناء من غير هذه الزوجة حرمت علي هذا الذي رضع من الزوجة *

(٣) نكاح المتعة: أن يتزوجها على أجل وروى البخاري عن أبي حمزة قال: سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فيها فقال له مولى له: إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة أو نحوه فقال ابن عباس: نعم، وقال الخطابي بسنده عن ابن جبير قال: قلت لابن عباس: هل تدري ماذا صنعت وبما أفتيت؟ قد سارت بفتياك الركبان وقال فيها الشراء قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه * يا صاح، هل لك في قيا ابن عباس

هل لك في رخصة الأطراف أنسة * تكون مثواك حتى رجعة الناس

فقال ابن عباس: أنا لله وأنا إليه راجعون والله ما بهذا أفتيت ولا هذا أردت ولا أحلت الا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير وما يحل للضطر بمقدار ما يرجع عن هذه الفتيا (٤) يعني استثنى نصارى بني تغلب من عموم الآية (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)

وغير ذلك مما روى عنه كيف يستوحش من مفارقة واحد منهم ومعه السنة الثابتة عن النبي ﷺ وهو الملجأ عند الاختلاف وغير نكيران يخفى على صاحب والصاحبين والثلاثة السنة المأثورة عن رسول الله ﷺ . ألا ترى أن عمر في سعة علمه وسعة لزمومه لرسول الله ﷺ قد خفي عليه من توريث المرأة من ديقزوجها ، وحديث دية الجنين ، وحديث الاستئذان ما علمه غيره ، وخفي على أبي بكر حديث توريث الجدة فقيرهما أخرى أن يخفى عليه السنة في خواص الأحكام . وليس شيء من هذا بضارهم . وقد كان ابن شهاب - وهو حبر عظيم من أعلام هذا الدين - يقول : ما سمعت بالنبي عن أكل كل ذي ناب من السباع ، حتى دخلت الشام والعلم الخاص لا ينكر أن يخفى على العالم انتهى .

وقال في موضع آخر : روى ابن القاسم عن مالك السباع إذا ذكيت بجلودها حل بيعها ولباسها . والصلاة عليها . وروى أشهب عن مالك أن ما لا يؤكل لحمه لا يظهر جلده بالدباغ . وقال محمد بن عبد الحكم وحكاة عن أشهب : لا يجوز تذكية السباع ، وإن ذكيت بجلودها لم يحل الاتفاع بشيء من جلودها إلا أن يدبغ قال أبو عمر : قول ابن عبد الحكم وما حكاة أيضاً عن أشهب عليه الفقهاء من أجل النظر والأثر : بالحجاز والعراق والشام وهو الصحيح الذي يشبه أصل مالك في ذلك ، ولا يصح أن يتخذ غيره لوضوح الدلائل عليه ولولم يعتبر ذلك إلا بما ذبحه الحرام ؛ أو ذبح في الحرم إذ ذلك لا يكون ذكاة لأجل الهوى الوارد ، وبالحنزير أيضاً . وقد أجمع المسلمون أن الخلاف ليس بحجة ، وإن عنده يلزم طلب الدليل والحجة لتبين الحق منه . وقد بان الدليل الواضح من السنة الثابتة في تحريم السباع . ومحال أن تعمل فيها الذكاة ، وإذا لم تعمل فيها الذكاة فأكثر أحوالها أن تكون ميتة ، فتطهر بالدباغ . هذا أصح الأقاويل في هذا الباب ولما رواه أشهب عن مالك وجه أيضاً . وأما ما رواه ابن القاسم عن مالك فلا وجه له يصح إلا ما ذكرنا من تأويلهم في النبي أنه على التنزيه لأعلى التحريم وهذا تأويل ضعيف لا يعضده دليل صحيح وباقة التوفيق انتهى *

قلت : قد بان بما ذكره أبو عمر ضعف ما أصله المتأخرون من مقتضى المالكية ، أن قول مالك في المدونة مقدم على قول غيره فيها ، وفي غيرها . وقول ابن القاسم في المدونة مقدم على قول غيره فيها وفي غيرها إلى آخر ما أصحوا وأن القول إنما يترجح بالدليل من الكتاب والسنة أو الإجماع أو القياس عليها لا بمجرد وجوده في كتاب معين ، فالمدونة لأن رواية ابن القاسم التي ضعفها أبو عمر هنا في المدونة ، وقول أشهب . وابن عبد الحكم الذي صححه هنا ليس

لأنه الحقهم بالمشركين لأنهم لم يكونوا على شيء من التصراية إلا بالاسم ؛ بل كانوا من وفية العرب أقرب *

في المدونة ، وإنما هو في العتية وقد لهج المتأخرون من المالكية بترجيح القول والرواية بمجرد وجودها في المدونة ولو خالف الكتاب والسنة الصحيحة المجمع على صحتها ، كما في مسألة سدل الدين في الصلاة ، وردوا الأحاديث الصحيحة السائلة من المعارضة والنسخ وتركوها لأجل رواية ابن القاسم في المدونة عن مالك ، مع أن رواية القبض ثابتة عن مالك وأصحابه بروايات الثقات من أصحابه وغيرهم .

وقال المحقق العلامة المقرئ في قواعده : لا يجوز اتباع طاهر نص الامام مع مخالفته لأصول الشريعة عند حذاق الشيوخ . قال الباجي : لأعلم قولاً أشد خلافاً على مالك من أهل الأندلس ، لأن مالكا لا يجوز تقليد الرواية عنه عند مخالفتهم الأصول ، وهم لا يعتمدون على ذلك انتهى . وقال أيضاً : (قاعدة) لا يجوز رد الأحاديث إلى المذهب على وجه ينقص من بهجتها ، ويذهب بالنقطة بظاهرها فإن ذلك فساد لها وحط من منزلتها ، لا أصلح الله المذاهب لفسادها ، ولأرفها بخفض درجاتها . فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلا ما صح لنا عن محمد صلى الله عليه وسلم بل لا يجوز الرد مطلقاً لأن الواجب أن ترد المذاهب إليها كما قال الشافعي وغيره ، لا أن ترد هي إلى المذاهب كما تسامح فيه بعض الحنفية خصوصاً . والناس عموماً . إذ ظاهرها حجة على من خالفها حتى يأتي بما يقاومها . فنطلب الجمع مطلقاً ، ومن وجه على وجه لا يصير الحجة احجية ، ولا يخرجها عن طرق الخطابات العامة التي أبتى عليها الشرع ، ولا يخل بطرق البلاغة والفصاحة التي جرت من صاحبها بجرى العظم ، فإن لم يوجد طلب التاريخ للنسخ ، فإن لم يكن طلب الترجيح ولو بالأصل وإلا تساقط في حكم المناظرة وسلم لكل ما عنده ، ووجب الوقت والتخير في حكم الانتقال ، وجاز الانتقال على الأصح (قاعدة) لا يجوز التعصب للمذاهب بالاتصاف بالاتصاف بوضع الحجاج وتقريرها على الطرق الجديدة ، مع اعتماد الخطأ والمرجوحية عند المحجب كما يفعله أهل الخلاف إلا على وجه التدريب على نصب الأدلة والتعليم لسلوك الطريق بمد يدان ما هو الحق ، فالحق أعلى من أن يعلى ، وأغلب من أن يظلب ، وذلك أن كل من يهتدى لنصب الأدلة وتقرير الحجاج لا يرى الحق أبداً في جهة رجل قطعا . ثم أنا لا نرى منصفاً في الخلاف يتنصر لفريق مذهب صاحبه مع علنا برؤية الحق في بعض آراء مخالفيه . وهذا تعظيم للمقلدين بتحقير الدين وإيثار الهوى على الهدى ، ولم يتبع الحق أهواءهم ، والله در على رضى الله عنه أى بحر علم ضم جنباه إذ قال لخميل بن زياد ، لما قال له أترانا نعتقد أنك على الحق وإن طلحة والزبير على الباطل : اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال ، اعرف الحق لتعرف رجاله ، وما أحسن قول أرسطو لما خالف أستاذه افلاطون : تنصم الحق وافلاطون وظلامهما صديق لي والحق اصدق منه ، وقال الشيخ أحمد زروق في عمدة

المريد الصادق مانعه : قال أبو اسحاق الشاطبي : كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون في هذا الشأن يعني كالجنيد وامثاله ، لا يخلو إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة ، فهم حلفاؤه ، كما أن السلف من الصحابة والتابعين حلفاء بذلك ، وإن لم يكن له أصل في الشريعة فلا عمل عليه لأن السنة حجة على جميع الأمة . وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة ، لأن السنة معصومة عن الخطأ ، وصاحبها معصوم ، وسائر الأمة لم تثبت لهم العصمة إلا مع إجماعهم خاصة وإذا اجمعوا تضمن إجماعهم دليلاً شرعياً . فالصوفية والمجاهدون كغيرهم ممن لم تثبت لهم العصمة ويحوز لهم الخطأ والنسيان والمعصية كبيرها وصغيرها ، والبدعة محرمها ومكروهها . ولذا قال العلماء : كل كلام منه مأخوذ ومنه متروك إلا ما كان من كلامه عليه الصلاة والسلام . قال : وقد قرر ذلك القشيري رحمه الله أحسن تقرير فقال : فإن قيل : فهل يكون الولي معصوماً ؟ قيل : أما وجوباً كما يكون للأنياء فلا ، وأما أن يكون محفوظاً حتى لا يصير على الذنوب وإن حصلت منيات أو زلات في أوقات فلا يمنع في وصفهم . قال : ولقد قيل للجنيد : العارف يزني ؟ فاطرق ملياً ثم رفع رأسه ، وقال : (وكان امرأته قدرا مقدورا) وقال : فهذا كلام منصف ، فكما يجوز على غيرهم المعاصي بالابتداع ، وغير ذلك ويجوز عليهم البدع ، قالوا يجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يتمتع عليه الخطأ ونقف عن الاقتداء بمن يجوز عليه إذا ظهر في الاقتداء به إشكال ، بل يعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة فإقلاء قبلناه وما لم يقبلناه تركناه وما علينا به إذا قام لنا الدليل على اتباع الشارع ، ولم يقم لنا الدليل على اتباع أقوال الفقهاء والصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها . وبذلك رضينا عنهم علينا ، وأن ما جاء به صاحب الوجد والنوق من العلوم والأحوال والفهوم يعرض على الكتاب والسنة . فإن قبلناه صح وإلا لم يصح . قال : ثم يقول ثانياً : إن نظرنا في رسومهم التي حدثوها وأعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم بحسب تحسين الظن والتمس أحسن الخارج ولم نعرف له مخرجاً قالوا يجب التوقف عن الاقتداء وإن كانوا من جنس من يقتدى بهم ، لارداً له ولا اعتراضاً عليه ، بل لأننا لم نفهم وجه رجوعه إلى القواعد الشرعية كما فهمنا غيره .

ثم قال بعد كلام : فوجب بحسب الجريان على آرائهم في السلوك : أن لا يعمل بما رسموه بما فيه معارضة بأدلة الشرع ونكون في ذلك متبعين لأنارهم مهتدين بأنوارهم ، خلافاً لمن يعرض عن الأدلة ، ويجحد على تقليدهم فيه فيما لا يصح تقليدهم على مذهبهم . فالأدلة الشرعية والأنظار الفقهية ، والرسوم الصوفية تدمه وورده وتحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاشتباه واستبصر لدينه وعرضه ، وهو من مكنون العلم وبالله التوفيق انتهى .

قلت : قد فهمنا من كلام هؤلاء الأئمة أن كل من قلد واحداً من العلماء المجتهدين في نازلة من

التوازل بعد ظهور كون وأى ذلك الامام مخالفا لنص كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس جلي عند القائل به وعلم المقلد النص المذكور فصمم على التقليد فهو فاذب في دعواه اقتداء بالامام المذكور ، وفاذب في تقليده ، بل هو متبع لهواه وعصيته ، والأئمة ظلم بريئون منه فهو مع الأئمة بمنزلة أحبار أهل الكتاب مع أنبيائهم ، فانهم يدعون اتباع أنبيائهم ، مع أن الأنبياء قد أمروهم باتباع محمد صلى الله عليه وسلم والايان به ونصره ، وهم يكذبون النبي ﷺ ويؤذونه . ويلزم من تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم وأخذ الميثاق على أمته أن يصدقوا بمحمد ﷺ وينصروه . ثم أخذ الله تبارك وتعالى منهم الميثاق بذلك . فدعوى أحبار أهل الكتاب الذين كذبوا محمداً ﷺ ونهضوا على دين موسى وعيسى عليهم الصلوة والسلام فاذبة قوسى وعيسى وجميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بريئون من هؤلاء الأحبار وهم مكذبون بجميع الأنبياء صلوات الله عليهم . وهكذا شأن من جمد على التقليد لأحد الأئمة الأربعة في مسألة خالف رأى ذلك المجتهد إحدى الأصول المذكورة ، وعلم المقلد المذكور أن رأى الامام المزبور خالف أصول الشريعة فصمم على التقليد ، فهو فاذب في دعواه التقليد ، ومخالف لمامه ، بل هو مخالف للأئمة الأربعة لأن كل واحد منهم قد حذر أصحابه من مخالفة الأصول الشرعية المذكورة . فالأئمة الأربعة بريئون منه وهو برىء منهم ، وهو مبتدع متبع لهواه ، ضال مضل لا يشك كل مسلم في ذلك .

قال عثمان بن عمر : جاء رجل إلى مالك بن أنس فسأله عن مسألة ، فقال له : قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ، فقال الرجل : أرايت ؟ فقال مالك : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) قال مالك : لم تكن من فتيا الناس أن يقال لهم : لم قلت هذا كانوا يذنبون بالرواية ، ويرضون بها .

قال الجنيد رضى الله عنه : الطرق كلها مسدودة إلا على من اقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم . وقال أيضا : علنا مقيد بالكتاب والسنة . فمن لم يسمع الحديث ويجالس الفقهاء ويأخذ أدبه عن المتأدين أهد من يتبعه .

وقال سهل بن عبد الله التستري : بنيت أصولنا على ستة أشياء : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأكل الحلال ، وكف الأذى . واجتنب الآثام ، وأداء الحقوق . وقال أبو عثمان الخيمى رضى الله عنه : من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه لطق بالبدعة .

قلت : وهو أن يأتي بأمر لا وجه له ولا دليل من صاحب الشريعة كان خيرا أو غيره . ثم قال : قال الله تعالى : (وإن تطيعوه تهتدوا) وقال أبو العباس بن عطاء الله رضى الله عنه :

من أزم نفسه آداب السنة نورا قلبه بنور المعرفة ، ولما قام أشرف من متابعة الحبيب ﷺ في أقواله وأمره وأفعاله وأخلاقه ، وقال أبو حمزة البغدادي : لا دليل على طرق الله إلا بمطابقة الرسول صلى الله عليه وسلم في أقواله وأمره وأفعاله ، وقال أبو سليمان الداراني : والله لتفتح النكتة من كلام القوم في قلبي ، فأقول لها : لا أقبلك إلا بشاهدي عدل . الكتاب والسنة وسئل الثبلي عن التصوف فقال : هو اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الله تعالى : (قل هذه سبيل أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) فبين أن التبصر في الدين أصل من أصوله وأن من أخذ الأمور أماً له في حماية فليس يتبع للشرع ، لكن الناس ثلاثة : عالم مشكك - وتبصره في المسائل لطلب الدليل - وإن لم يكن مجتهدا ، ومتوسط في الأمرين بين العامة والعلماء فلا يصح اتباعه إلا لمن تبصر في شأنه وأوجب له ما علم من الشريعة أن هذا عن يقتدى به ثم لا يأخذ منه ما ياباه ما علمه من قواعد الشريعة ، إذ لا يجوز لأحد أن يتعدى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وعامى . وحقه أن يقف مع ما لا يشك في حقيقته من تقوى الله تعالى وذكره والعمل على الجادة التي لا يشك فيها ، والا فهو مستهزئ بدينه ومتلاعب به . فاعلم ذلك ، وإن لم يكن القنع فيما جاء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قفى أى شيء يكون ؟ نسأل الله تعالى السلامة . وقال أحمد بن حنبل : الدليل لائح ، والطريق واضح ، والناهي قد أسمع فما التحير بعد هذا إلا من العمى .

وقال ابن عطاء الله في حكمه : لا نخاف عليك أن تتلبس الطريق عليك وإنما نخاف عليك من غلبة الهوى عليك ، وقال أيضا : تمكن حلالة الهوى من القلب هو الداء العضال ، قال بعضهم : نحت الجبال بالأظافر أسير من زوال الهوى إذا تمكن . قال الله تعالى : (أفرأيت من اتخذ الهه هواه وأضلله الله على علم) الآية (ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور) انتهى كلام الشيخ زروق .

قال القرافي في الفروق من قواعده ، مانصه : تنبيه كل شيء ألقى به المجتهد فوقعت فتواه فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجع لا يجوز لمقلده أن ينقله إلى الناس ولا يفتى به في دين الله تعالى فإن هذا الحكم لو حكم به ساء لم لنقضناه ، وما لا قره شرعا بعد تفرره بحكم الحاكم المجتهد أولى أن لا تقره شرعا إذا لم يتأكد وهذا لم يتأكد فلا قره شرعا . والفتيا بغير شرع حرام فالفتيا بهذا الحكم حرام . وإن كان الإمام المجتهد الذي ألقى به غير عاص به بل مثاب عليه ، لأنه بذل جهده على حسب ما أمر به وقد ورد إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد ، وإن أصاب فله أجران (١) فعلى هذا يجب

(١) الذي رواه الإمام أحمد بن البخاري . ومسلم . وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وابن ماجه .

على أهل العصر تفقد مذاهم وكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفنيا به ولا يعرف مذهب من المذاهب عنه لكنه قد يقل وقد يكثر غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهب إلا من عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصريح، وعدم المعارض وذلك بعد تحصيل أصول الفقه وتبحره في الفقه (١) فإن القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه بل للشرعة قواعد كثيرة جداً عند أئمة الفتوى. والفقهاء لا توجد في كتب أصول الفقه أصلاً، وذلك هو الباعث لنا على وضع هذا الكتاب لتنضبط تلك القواعد بحسب ما يقتضي به وباعتبار هذه الشروط يحرم على أكثر الناس الفتوى فتأمل ذلك فهو أمر لازم لذلك كان السلف الصالح يتوقفون في الفتاوى وتوقفاً شديداً، وقال مالك: لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك، يريد تثبيت اهليته عند العلماء، ويكون هو مطابقاً لما قاله العلماء في حقه من الاهلية لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على خلاف ما هو عليه. فإذا كان هو مطلعاً على ما وصفه به الناس حصل اليقين في ذلك، فالتاس مهملون له إجمالاً شديداً وهجموا على الفتناء في دين الله والتخريج على قواعد الأئمة بغير شروط التخريج، بل صار يفتي من لم يحيط بالتقليدات ولا بالتحقيقات من منقولات إمامه وذلك لعب في دين الله تعالى وفسوق بمن يعتقد أنه أو ما علموا بأن المفتي غير عن الله تعالى وأن من كذب على الله تعالى أو أخبر عنه مع عدم ضبط ذلك الخبر فهو عند الله بمنزلة الكاذب

عن عمرو بن العاص، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران. وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد».

(١) ولماذا هذا التطويل والتعقيد، وهو إبعاد الجمعة على طالب الحق بالبرهان، على مقتضى ما ينصح الشيخ القرافي رحمه الله؟ والشرعة سهلة يسيرة، من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. فاجاء من حكم أو قول أو مذهب فعلينا أن نمرضه على هذين النصين. فأرافق قبلناه. وما خالف ردّدناه واستغفرنا لقائله. قل الامام الحافظ ابن رجب رحمه الله: قالوا يجب على كل من يلزمه امر الرسول صلى الله عليه وسلم وعرفه أن يبينه للامة وينصح لهم ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأى عظيم من الامة. فإن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يعظم ويقتدى به من رأى أى معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ. ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل من خالف سنة صحيحة؛ وربما أغلظوا في الرد لابن فضالة بل هو محبوب عندهم، معظم في نفوسهم لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إليهم وأمره فوق أمر كل مخلوق فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره فامر الرسول أولى أن يقدم ويتبع ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفوراً له. بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بخلافه.

عليه ، وليتق الله تعالى امره في نفسه ولا يقدم على قول وفعل بغير شرط انتهى •
قال ابن شاش في الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة : وليس للإمام أن يشترط على القاضي الحكم بخلاف اجتهاده أو بخلاف معتقده إذا جوزنا تولية المقلد عند الضرورة . قال الاستاذ الامام ابو بكر الطرطوشي : يجوز لمن اعتقد مذهبا من المذاهب ، مثل مذهب مالك والشافعي وابن حنيفة وغيرهم أن يولي القضاء من يعتقد خلاف مذهبه ، لأن الواجب أن يحتج رأيه في قضاءه لا يلزم أحداً من المسلمين أن يقلد في النوازل والأحكام من يعتزى الى مذهبه . فمن كان مالكيًا لم يلزمه المصير في الأحكام الى قول مالك . وهكذا القول في سائر المذاهب بل أبنا أداه اجتهاده في الدليل من الأحكام صار اليه قال : فان شرط على القاضي أن يحكم بمذهب امام معين من أئمة المسلمين ولا يحكم بغيره فالعقد صحيح والشرط باطل فان موافقا لمذهب المشتري أو مخالفه . قال : وأخبرني القاضي ابو الوليد الباجي قال كان الولاية عندنا بقرطة اذا ولوا القضاء رجلا شرطوا عليه في سجله أن لا يخرج من قول ابن القاسم وما وجدته . قال الاستاذ : هذا جهل عظيم منهم ، انتهى •

قال القرافي : يريد أن الحق ليس محصورا في رأى شخص معين وقوله القرافي في الذخيرة .

وابن الحاجب وقرائه •

قلت : تأمل هذا يظهر لك أن التقليد بمذهب امام معين من غير نظر الى الدليل من الكتاب والسنة جهل عظيم ، لأنه مجرد هوى وعصية . والائمة المجتهدون قاطبة على خلافه لأنه صرح عن كل واحد منهم ذم التقليد بغير دليل وإبطاله وظهر أنه يجوز لمن تقيّد بمذهب معين أن يحتج بالدليل وينظر الى الدليل حسب جهده وطاقته فتى وجد دليلا يدل على خلاف رأى امامه تركه وتمسك بالدليل ويكون بذلك متبعا لإمامه وسائر الائمة ومتبعا لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكون بذلك خارجا عن مذهب امامه وإنما يكون خارجا عن مذهب امامه وعن سائر مذاهب المجتهدين إذا صمم وجمد على تقليد امامه بعد ظهور الدليل من كتاب أو سنة أو إجماع على خلاف رأى امامه . فمن صمم في هذه الحالة على التقليد فقد خالف امامه الذي تمسك بمذهبه ، لأنه لو بلغه الحديث السالم من المعارض لترك رأيه واتبع الحديث فالصمم على التقليد في هذه الحالة عاص لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم متبع لهواه قد برى من الائمة الاربعة وصار من حزب الشيطان والهوى (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم) الآية وقال تعالى : (من يهديه من بعد الله) فقد اتخى نورا لايمان من قلبه (ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور) أجازنا الله تعالى من العمى بعد الهدى •

وقال ابو عمر بن عبد البر في الكافي : والذي يجب على القاضي أن يقضي به ولا يتعداه ما في

كتاب الله عز وجل ، فان لم يجد فيه نظر فيما اتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يجد فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر فيما جاء عن أصحابه رضى الله عنهم ، فان كانوا قد اختلفوا تخير من اقاويلهم أحسنها وأشبهها بالكتاب والسنة وكذلك يفعل بأقاويل العلماء بعدهم . وليس له أن يخالفهم ويتدع شيئاً من رأيه فان لم يجد اجتهد رأيه واستخار الله تعالى وأمن النظر . وإن اشكل عليه الأمر شاور من يتق بضمه ودينه من أهل العلم ، ثم ظر الى أحسن اقاويلهم وأشبهها بالحق وقضى به . ولا يعطل من قضاء نفسه إلا ما يعطل من قضاء غيره قبله ، وذلك ماخالف الكتاب والسنة والاجماع ، فان لم يكن ذلك أمضاء وقضى في المسألة بما يراه بعد أن لا يكون قضى بتقليده بعض الفقهاء ثم رأى الصواب في غيره من اقاويل العلماء ، فان بان ذلك قضى قضاءه بالتقليد ، وقضى بما رآه مجتهداً بعده انتهى .

قلت : انظر كيف صرح بأن القاضى اذا حكم بتقليد بعض الفقهاء ثم رأى الصواب في غير رأى من قلده أنه ينقض حكمه الذى قضى بالتقليد بخلاف ما لو اجتهد القاضى فحكم ثم ظهر له الخطأ في اجتهاده فانه لا ينقض حكمه الاول ما لم يخالف نص كتاب أو سنة أو قياس جلى كما تقدم . وظاهره سواء كان القاضى متقيداً بمذهب اولاً . كما صرح به ابن عبد السلام وغيره قاتلاً لا يقال ان قولكم بخلاف ما لو اجتهد فانه يتأفى كونه متقيداً بمذهب لانا قول : المراد بالمجتهد المجتهد في المسألة لا المجتهد المطلق . ولا شك ان المجتهد في مسألة قد يكون متقيداً بمذهب انتهى .

وقال الامام الاعدل القاضى ابو القاسم سلمون بن على بن سلمون الكنانى في وثائقه : وشرط القاضى ان يكون ذكراً بالغاً حراً عاقلاً مسلماً عادلاً مجتهداً فان لم يوجد مجتهد فقلد عنده من العلم ما يميز به بين الحق والباطل . هذه شروط القاضى التى لاتعمد الولاية الا بها . وإذا كان مقلداً فقليل يلزمه العمل بقوله مقلده وقيل لا يلزمه . وقيل لا يحكم الا باجتهاده . قال ابو عمر في الكافى : ولا يجوز له ان يشاور فيما يحكم به وهو جاهل لا يميز بين الحق والباطل لأنه اذا اشير عليه وهو جاهل الحكم لم يعلم ان كان حكم ذلك بحق او باطل . ولا يجوز لحاكم ان يحكم بما لم يعلم انه الحق . لقوله من اشار بتقليد حتى تبين للذى اشار عليه بدلالة تظهر له . إلى ان قال : وإن لم يتبين له في الأمر شيء تركه ولا يحكم به وفي قلبه منه شك . واذا اشكل عليه شيء تركه ولا يحكم بالتخمين ، فانه فسق وجور انتهى .

قال في التوضيح عند قول ابن الحاحب : وقيل لا يجوز الا الاجتهاد . أى وقيل لا يجوز لهذا المقلد اذا اداه اجتهاده الى خلاف مذهبه ان يحكم الا باجتهاده . ولا يقال قوله الا باجتهاد يتأفى فرض المسألة اذ الكلام في عدم المجتهد لان المراد عدم المجتهد المطلق . وبقوله : الا باجتهاده الاجتهاد

المقيد وهو الاجتهاد في مذهبه والاطلاع على مدارك امامه انتهى *

قلت : تأمل في كلام ابن سلون وكلام ابن الحاجب وصاحب التوضيح وما تقدم عن ابن شاش وأبي بكر الطرطوشي وابن عبد البر يظهر لك أن مرادهم بالمقلد الذي له علم يميز به بين الحق والباطل ، وهو المجتهد في المذهب وهو الذي أحاط بأصول امامه ومداركه وهي أدلته التي بنى مذهب عليها ولا شك أن أعظم أدلة إمامه كتاب الله تعالى وستة رسوله صلى الله عليه وسلم والاجماع وأقوال الصحابة واختلاف العلماء وغير ذلك مما هو مبسوط في محله وليس مرادهم بالمقلد المقلد المحض الذي يشتغل بحفظ المختصرات المجردة عن الدليل والترجيح في التعليل ولا يلتفت إلى الدليل ولا يميز بين الفرع الموافق لأصل إمامه وبين المخالف ولا بين المسألة الموافقة لدليل امامه والمخالفة له ولا يلتفت إلى أصول امامه وأدله ولا يرفع هاراً سابل نهاية دليله أن يرى المسألة منصوحاً عليها في مختصرات مذهب خالية عن قيود وخصوصياته وتبائنه وهي مختصرات معقدات العبارات مولدات مستعجمة لا يفهمها على الوجه الصحيح لخلوها عن اليان والوضوح وجهله بالقواعد العربية والمنطقية والأصولية واصطلاحاتهم وهي مشحونة بها فن كان حاله هكذا لا يختلف علماء السلف الصالح في تحريم توليته القضاء وعدم تفويض حكمه إذا حكم وعلى أنه لا يعمل بفتواه إذا أفتى ، وأما علماء الوقت الذي صار فيه المنكر معروفاً والمعروف منكراً فالقضاء والفتوى عندهم بلبس الكوربان والقراء ، ورحم الله القائل :

فرغ القلب عن مسائل نحو واشتغل بالرطانة التركية
واللبس الكوربان والغزو تفقه ذهب اليوم دولة العربية
وبفقه أبي حنيفة فأقرأ ذهب اليوم دولة الاثرية

إن الله وإناله راجعون *

ويؤيد ما ذكرناه من أن المراد بالمقلد من له علم يميز به بين الحق والباطل ما ذكره ابن رشد في أجوبته بما نقله البرزلي وابن سلون عنه *

وفيه : سئل ابن رشد في الفتوى ووصفة المفتي على طريقة أهل المذهب وما هو اللازم في مذهب مالك لمن أراد أن يكون مقتياً بمذهبه . وفي صفة القاضي المزمع بمذهب مالك وليس في القطر من بلغ درجة الفتيا وهل تمضي أحكامه وفتواه مطلقاً أو ترد مطلقاً أو يختلف جوابها ؟ فأجاب ابن رشد بما حاصله : أن من اعتقد مذهب مالك فقلده بغير دليل فالزم نفسه حفظ مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون التفقه في معانيها يميز الصحيح منها والسميم فليس له أن يفتي بما حفظه من الأقوال إذ لا علم عنده بصحة شيء من ذلك ، فلا يصلح لفتوى ولا لقضاء بمجرد التقليد بغير علم ، وأما من اعتقد صحة مذهب مالك بما بان له من صحة الأدلة

التي بنى مذهبه عليها وحفظ أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه ، وتفقه في معانيها حتى ميز الصحيح منها الجارى على أصوله من جهة الدليل من السقيم المخالف للدليل غير أنه لم يبلغ درجة التحقيق لعم الأصول حتى يعرف كيفية قياس الفرع على الأصول ، فيصح لهذا أن يفتى بما علم دليبه من قول مالك وأصحابه ، بشرط كون المسألة منصوحاً عليها بقبورها ، وليس له أن يقيس غير المنصوص على المنصوص لجهله بكيفية القياس وشروطها المعروفة في علم الأصول ، وأما من كان حاله كحال الثاني إلا أنه بلغ درجة التحقيق بمعرفة قياس الفرع على الأصل لكونه عارفاً بأحكام القرآن من ناسخه ومنسوخه ، والمفصل من المجمع ، والخاص والعام ، ومعرفة السنن من الأحكام وتميز صحيحها من سقيمها ، ومعرفة أقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار ، وما اتفقوا عليه واختلفوا فيه ، ويعرف من علم اللسان ما يعرف به الأحكام ويكون بصيراً بوجه القياس عارفاً بموضع الأدلة ومواقعها فهذا الذي تصح الفتوى له عموماً بالاجتهاد والقياس على الأصول التي هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة بالمعنى الجامع بينها وبين النازلة أو على ما يقيس عليها إن عدم القياس عليها أو على ما يقيس على ما يقيس عليها وهكذا •

والقياس خفى وجلى ولا يرجع إلى الخفى إلا عند عدم الجلى وقد أتى ما ذكرناه على مسائلت عنه من بيان صفة المفتى التي ينبغي أن يكون عليها باختلاف العصر •

وأما السؤال عن بيان ما يلزم في مذهب مالك لمن أراد أن يفتى بمذهبه فانه سؤال قاسد ، إذ ليس أحد بالخيار في أن يفتى على مذهب مالك أو على مذهب غيره من العلماء بالتقليد بل يلزمه ذلك اذا قام عنده الدليل على صحته ولا يصح له أن لم يقم عنده الدليل على صحته •

والسؤال عن الحكم في أمر القاضى اذا كان ملتزماً لمذهب المالكي وليس في قطره من نال درجة الفتوى ولا هو في نفسه أهل لذلك قد مضى الجواب عنه في حال القسم الاول والثاني انتهى •

قلت : وحاصل ما فهمناه من كلام ابن رشد : انه لا يجوز لأحد أن يفتى إلا بما عرف دليبه من الكتاب والسنة والاجماع سواء التزم مذهباً معيناً أم لا بأن مالكيّاً أولاً والله تعالى اعلم •

وقال ابو القاسم بن محرز في بصيرته عند قول مالك في المدونة : اذا قضى القاضى بقضية ثم تبين له الصواب في غيرها أنه يرد قضيته ، ما لم يخصه إن خالف حكم الكتاب أو السنة وإجماع الأمة فانه يفسخ هذا الحكم ولو لم يفسخه حتى ولي غيره لكان على من يأتي بعده أن يفسخه ، لأن هذا الحكم مما يقطع على جلالة ، ولا يجوز الاقرار عليه ، ولذلك قال عمر بن عبد العزيز : ما فت طيبة عندى بأهون من تقض قضاء قضيت به ف رأيت الحق في خلافه ، وسواء حكم بهذا الحكم متدياً أو مخطئاً وهذا لا يختلف فيه ، وكذلك لو حكم بحكم ظناً أو تخميناً من غير

قصد إلى اجتهاد في الأدلة لجهله بذلك أيضا باطل لأن الحكم بمجرد الفسق وظلم وخلاف الحق ويفسخ هذا الحكم القاضي نفسه وغيره ولو وافق الحق إذا ثبت عنده أنه على هذا الوجه حكم انتهى والله تعالى أعلم *

وقال الخطاب عند قول خليل : وبذلك حكم جائز جاهل الخ ، الجاهل إن لم يشاور العلماء تطرح أحكامه مطلقا أي وافق الصواب أم لا لأن أحكامه ظاهرا باطلة لأنها بالتعمين ، قال الرنثري في معياره : وأما مسح الوجه باليد من عقب الدعاء ، فقال مالك فيه لما سئل عنه : ما علمته ، قال الرنثري : قد جاز ذلك في الحديث الصحيح لخبر الترمذي عن عمر رضي الله عنه قال : فإن النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يسمح بهما وجهه * قال أبو عيسى : صحيح غريب ، فأنت ترى هذا الخبر الصحيح كيف أثبت المسح ومع ثبوت الخبر لا يسع مخالفته ، لاسيما والامام رضي الله عنه إنما قال لما سئل عن ذلك ما علمت فدل كلامه على أنه لم يلقه خبر به ، أو بلغه من لا يوثق به . فلما وجده أبو عيسى ، وهو بمن يوثق به وجب المصير إليه كما قال الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وإلا فاضربوا بمذهبي عرض هذا الحائط ، ومن أخذ بالحديث المذكور ابن رشد . وابن رشد . والغزالي . والنووي وغيرهم وقد ذكرت أن في مسألة المسح اختلافا ، والراجح ما وافق الحديث الصحيح من ذلك ، وهو استعماله انتهى *

وذكر نور الدين السنهوري : أنه ثبت عن مالك نحو ما ثبت عن الشافعي فقد قال ابن مسدي في منسكه : روي عن معن بن عيسى قال : سمعت مالكا يقول : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي كل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه انتهى ، قال ابن مسدي . فقد علم أن كل ما خالف الكتاب والسنة من آراء مالك فليس بمذهبه بل مذهبه ما وافق الكتاب والسنة كما هو مذهب الشافعي والله تعالى أعلم *

قلت : وقد نقل الاجهوري والخريشي هذا الكلام وأقرأه في شرحهما على مختصر الخليل * وقال الشيخ أبو الحسين : في شرحه على رسالة ابن أبي زيد عند قوله : فإن شاء غسل رجله وإن شاء أخرهما إلى آخر غسله ما نصه : دليل المشهور على ما في الموطأ أنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام كان إذا اغتسل من الجنابة توشأ وضوءه للصلاة الحديث فظاهره أنه كمل وضوءه . قال شيخنا : والقول : بالتأخير أظهر من المشهور ، لما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر غسل رجله إلى آخر غسله ، فيسليهما إذ ذاك ، وهذا صريح وما تقدم ظاهر وأن يقارن الظاهر الصريح ؟ فيكون هذا القول هو المشهور بنأما على أن المشهور ما قوى دليله انتهى *

قلت : وقد صحح ابن بشر وابن خويز منداد أن المشهور ما قوى دليله وقد حققته في تقرير الكفة فإلى العلماء من حديث الجبة والكف إذا علمت أن ماخالف الكتاب والسنة والاجماع من أقوال المجتهدين وآرائهم ليس مذهبا لهم فعين على المتمسكين بمذاهبهم أن يفتوا بالكتاب والسنة وأقوال العلماء ليعلموا بذلك ما هو مذهب لامامهم وما ليس مذهبا لامامهم خلاف ما لهج به المتأخرون من فقهاء المذاهب الأربعة من اقتصارهم على المختصرات الخالية عن الدليل وأعراضهم كل الأعراض عن كتب الحديث والخلاف وأصول الحديث والفقهاء فهم على هذا أجمل الناس لمذاهب أئمتهم جهلا مركبا لأن الآراء التي يعتقدونها مذهب أئمتهم بعضها مخالف للكتاب أو السنة أو الاجماع والأئمة يريثون من كل ما يخالف الكتاب والسنة والاجماع .

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى : ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتزوب عنه ، وقد جمع ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة الحديث الصحيح انفرادا واجتماعا في مجلد ضخم وذكر في أوله أن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام وأنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها فلا يعزوها إليهم فيكذبوا عليهم هكذا قلعه عنه تلميذه الأديفوي قلعه من تذكرة الشيخ عيسى الثعالبي الجعفري الجزائري منشأ المكي وفاة رحمه الله تعالى .

وقال الهيثم بن جميل : قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله إن عندنا قوما وضعوا كتابا يقول أحدهم حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا فلان عن إبراهيم بكذا وتأخذ بقول إبراهيم قال مالك : وصح عندهم قول عمر . قلت : إنما هي رواية كما صح عندهم قول إبراهيم فقال مالك : هؤلاء يستأبون ، ذكره ابن القيم بسنده إلى مالك ، ثم قال فإذا كان تارك قول عمر يستتاب فكيف من ترك قول الله عز وجل وقول رسوله ﷺ بقول من هو دون إبراهيم النخعي أو مثله انتهى .

قلت : ويعني فيكون عندما لك من أكفر الكافرين بحيث لا يستتاب بل هو زنديق والله تعالى أعلم .

قال ابن قيم : وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول : الزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، أمر أن تركتكما فيكم لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وقال مالك : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وسيد العالمين إذا سئل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء فإذا كان رسول رب العالمين لا يجيب إلا بالوحي وإلا لم يجب فن الجرأة العظيمة إجابة من اجاب برأيه أو قياس أو تقليد من يحسن الظن به ، أو عرف أو عادة أو سياسة أو ذوق أو كشف أو منام أو استحسان أو حرص والله المستعان على كل من يبدل دينه انتهى من أعلام الموقعين .

في المقصد الثالث فيما قاله عالم قريش محمد بن إدريس الشافعي وما لأصحابه من الكلام الشافعي في العلي

أخبرنا شيخنا المعمر وبركتنا المدخر محمد بن سنة عن مولاه الشريف أجازة محمد بن
أرثاش الحنفي عن الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الحافظ العراقي عن أبي الفضل محمد بن إسماعيل
الحموي عن الفخر بن البخاري عن منصور بن عبد المنعم الفراءي عن محمد إسماعيل القارسي
عن الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ثنا
أبو عمرو بن أسماك مشافة أن أبا سعيد الخصاص حدثهم قال سمعت الربيع بن سليمان يقول:
سمعت الشافعي سأل رجل عن مسألة - فقال: يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا
وكذا فقال له السائل يا أبا عبد الله، اتقول بهذا؟ فارتعد الشافعي وأصفر وحال لونه، وقال:
ويحك، وأي أرض تظنني، وأي سماء تظنني إذا رويت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ولم
أقل به؟ نعم على الرأس والعين، قال سمعت الشافعي يقول: ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعزب عنه. فهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن
رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالتقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول
قال: وجعل يردد هذا الكلام.

وبه إلى البيهقي قال أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول:
سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلت فهذا مذهبه في
اتباع السنة.

وبه إلى البيهقي حدثنا أبو عبد الله الحافظ. وأبو سعيد قال ثنا أبو العباس حدثني الربيع ثنا
الشافعي قال: إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت عن رسول الله
ﷺ ولا يترك لرسول الله ﷺ حديث أبداً إلا حديث وجد عن رسول الله ﷺ وحديث يخالفه.
وقال الشافعي: إذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ لا يخالف له عنه وكان يروي عن دون
رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم
مستغن بنفسه وإن كان يروي عن دون رسول الله ﷺ حديث يخالفه لم يلتفت إلى ما خالفه
وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعها إن شاء الله تعالى.

وبه إلى البيهقي حدثنا أبو عبد الله الحافظ في كتاب الرسالة الجديدة حدثنا أبو العباس محمد

ابن يعقوب ثنا الربيع قال قال الشافعي في أقاويل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تفرقوا فيها نصير الى ما وافق الكتاب والسنة والاجماع أو كان أصح في القياس وإذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف صرت الى اتباع قول واحد إذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا شيئا في معناه يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس به اليه قال: حدثنا ابو سعيد بن ابي عمرو في كتاب اختلاف مالك والشافعي ثنا أبو العباس ثنا الربيع قال قال الشافعي: ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع الا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا الى أقاويل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من واحد، ثم كان قول الامامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنه إذا صرنا الى التقليد احب الينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على اقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فتنبع القول الذي منه الدلالة، لأن قول الامام مشهور بأنه يلزم الناس ومن لزم قول الناس كان أشهر ممن يفتي الرجل أو الفر وقد يأخذ بفتياه أو يدعها وأكثر المفتين يفتون الخاصة في ميوتهم ومجالسهم ولا تعنى العامة بما قالوا اعتناهم بما قال الامام وقد وجدنا الامامة يتبدسون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما ارادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقولون من الخبر ولا يستكفون أن يرجعوا لتقوam الله . وفضلهم في حالاتهم، فإذا لم يوجد عن الامامة فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين فوضع الامامة اخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم قال: والعلم طبقات: الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم الثانية الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والثالثة أن يقول بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعلم له مخالف منهم. والرابعة اختلاف اصحاب النبي ﷺ. والخامسة القياس على هذه الطبقات ولا يصار الى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وانما يؤخذ العلم من اعلى .

وذكر الشافعي في كتاب الرسالة القديمة بعد ذكر الصحابة وأثنى عليهم بما هم اهل له قال: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر استدرك به علم واستبطل به وآراؤهم لنا أحد وأولى بنا من آرائنا عندنا لانفسنا والله تعالى اعلم، ومن ادركنا ممن أَرْضى أو حتى لنا عنه يلدنا صاروا فيما لم يلبوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة الى قولهم ان اجتمعوا وقول بعضهم ان تفرقوا فهكذا قول: اذا اجتمعوا أخذنا باجماعهم، وان قال واحد منهم ولم يخالفه غيره اخذنا بقوله، وان اختلفوا أخذنا بقول بعضهم، ولم نخرج من أقاويلهم طم .

قال الشافعي إذا قال الرجلان منهم في شيء قولين مختلفين نظرت، فان كان قول احدهما أشبه بكتاب الله تعالى أو أشبه بسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت به لان معه شيئا

يقوى بمثله ليس مع الذي يخالفه مثله فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضي الله تعالى عنهم أرجح عندنا من أحد لو خالفهم غير امام *

وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب وقال : فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي رضي الله تعالى عنهم أحب إلى أن أقول به من قول غيرهم إن خالفهم من قبل أنهم أهل علم وحكام - ثم ساق الكلام إلى أن قال : - فإن اختلف الحكم استدلنا بالكتاب والسنة في اختلافهم ، نصرنا إلى قول الذي عليه الدلالة من الكتاب والسنة ، وقلنا يخلو اختلافهم من دلائل كتاب أو سنة ، وإن اختلف المفتون - يعني من الصحابة بعد الأئمة بلادلالة فيما اختلفوا فيه - نظرنا إلى الأكثر فإن تكافأوا نظرنا إلى أحسن أقوالهم مخرجاً عندنا وإن وجدنا للمفتين في زماننا وقبلة أجماعاً في شيء لا يختلفون فيه تبعناه ، وإن أحد طرق الأخبار الأربعة ، وهي كتاب الله تعالى ، ثم سنة نبيه ﷺ ، ثم قول بعض الصحابة ، ثم إجماع الفقهاء فإذا نازلت لم تجد فيها واحدة من هذه الأربعة الأخبار فليس السبيل في الكلام في النازلة إلا اجتهد الرأي *

وأخذ الشافعي عن محمد بن الحسن الشيباني من مذهبه ومذهب صاحبه ما يحتاج إليه ، حتى وقب عليه وعلى ما احتج به مما ناظره فيما كان يرى خلافه فيه. وكان يقول : ما ظلمت أسود الرأس أعقل من محمد بن الحسن ، وكان محمد بن الحسن يعظمه ويحمله ويرجم إلى قوله في مسائل معدودة وكان من مضى من علماء المدينة لا يعرفون مذاهب أهل الكوفة وكان أهل الكوفة يعرفون مذهب أهل المدينة فكانوا إذا التقوا وتكلموا ربما انقطع المدني ، فكتب الشافعي مذاهبهم ودلائلهم ، ولم يخالفهم إلا فيما قويت حجته عنده وضعفت حجة الكوفيين فيه. وكان تكلم محمد بن الحسن وغيره على سبيل النصفة ، وكان يقول : ما ناظرت أحداً قط إلا على النصيحة ، وكان يقول : ما ناظرت أحداً قط فأحببت أن يخطئ ، وكان يقول ما كلمت أحداً إلا لم أبل بين الله الحق على لسانه *

وكان عبد الله بن أحمد بن حنبل يحكي عن أبيه قال : قال الشافعي : أتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً ، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً *

قال البيهقي : ولهذا كثرت أخذة بالحديث وهو أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق وأخذ بجميع ما صح عنه من غير عناية منه ولا ميل إلى ما استحلّه من مذهب أهل بلده مهما بان له الحق في غيره. ومن كان قبله من اقتصر على ما عهد من مذاهب أهل بلده ، ولم يجتهد في معرفة صحة ما خالفه والله يفتقر لنا ولهم *

وبه إلى البيهقي أخبرنا سعيد بن أبي عمرو ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا الشافعي قال : ليس للحاكم أن يولي الحكم أحداً ولا لمولى الحكم أن يقبله ولا لوال أن يولي أحداً ولا يبنني للفتى أن يقضى حتى يجمع أن يكون عالماً علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه ، وخاصة وعامة وفرضه وأدبه ، وعالماً بدتن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال أهل العلم قديماً وحديثاً ، عالماً بلسان العرب عاقلاً يميز بين المشتبه ، ويعقل القياس فإن عدم واحدة من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياساً وكذلك لو كان عالماً بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو القرم لم يحز أن يقال لرجل : قس وهو لا يعقل القياس ، وإن كان عاقلاً للقياس وهو مضيع لعلم الأصول أو شيء منها لم يحز أن يقال له : قس على ما لا تعلم .

واعتبر في كتاب الشهادات أن يكون القاضي مع هذا عدلاً واعتبر في القديم مع هذا أن يكون عاقلاً كيف يأخذ الأحاديث ، ومصححاً لاخذها لا يرد منها ثاباً ، ولا يثبت ضعيفاً .
وبه إلى البيهقي قال : حدثنا أبو سعيد بن أبي عمرو ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي : حكم الله جل ثناؤه ، ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم حكم المسلمين دليل على أنه لا يجوز لمن استأهل أن يحكم حاكماً أو مفتياً أن يحكم ولا أن يقضى إلا من جهة خير لازم ، وذلك الكتاب ، ثم السنة ، وما قال أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس على بعض هؤلاء . ولا يجوز له أن يحكم ولا يفتى بالاستحسان ، وبه إليه قال : حدثنا أبو عبد الله الحافظ . وأبو سعيد بن أبي عمرو قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال : سمعت الربيع بن سليمان يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلت ، قال : وسمعت الربيع يقول : وروى الشافعي حديثاً فقال له رجل : تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ قال : حتى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً لم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب ، وأشار يده على رموس الجماعة ، وقال الشافعي : أجمع الناس على أن من استأنت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد . وقد صح عنه أنه قال لا قول لأحد مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى كلام البيهقي في مدخله .

وقال في إعلام الموقعين : وقال الأصم : أخبرنا الربيع بن سليمان قال الشافعي أنا أعطيك جملة تنفيك إن شاء الله تعالى لا تدع لرسول الله ﷺ حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله ﷺ حديث خلافه ، فتعمل بما قررت لك في الأحاديث إذا اختلف ، وقال أبو محمد الجارودي : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدتم سنة من رسول الله ﷺ خلاف قولي

فأني أقول بها، قال أحمد بن عيسى بن ماهان الرازي: سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول: بل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي، وقال حرمة بن يحيى: قال الشافعي: ما قلت وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بخلاف قولنا صح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أول ولا تقلدوني. وقال الحميدي: سأل رجل الشافعي عن مسألة فأخاه، وقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يكذبوا فقال الرجل: أقول بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال الشافعي: أرايت في وسطى زناراً، أتراني خرجت من الكنيسة؟ أقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم وتقول لي: أقول بهذا؟ أروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أقول به؟، وقال الربيع، قال الشافعي: لم أسمع أحداً نسبته إلى العلم أو نسبته العامة إلى علم أو نسب نفسه إلى علم يحكي خلافاً في أن فرض الله تعالى اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتسليم لحكمه، فإن الله تعالى لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن ماسواهما تبع لهما، وإن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا قول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لإفارقة سائصف قولها إن شاء الله تعالى، قال الشافعي: ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متبايناً وتفرق عنهم عن نسبة العامة إلى العفة، فامتنع بعضهم عن التحقيق من النظر وآثروا التقليد والغفلة والاستعجال بالرياسة.

وقال الامام أحمد: قال لنا الشافعي: إذا صح عندك الحديث فتقولوا لي كي اذهب إليه، وقال الامام أحمد: كان أحسن أمر الشافعي عندي أنه كان إذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وترك قوله.

قال الربيع: قال الشافعي: لا تترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يدخله القياس، ولا موضع له مع السنة، قال الربيع: وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبي هو وأمي أنه قضى في بروج بنت واشق ونكحت بغير مهر فمات زوجها، فقضى لها بمهر مثلها، وقضى لها بالميراث، فإن كان يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم، ولا في القياس ولا شيء إلا طاعة الله تعالى بالتسليم له، وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمكن لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت، ولم أحفظه من وجه يثبت مثله هو مرة عن معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض بني أشجع لا يسمى (١).

(١) روى أبو داود في سننه في باب - فيمن تزوج ولم يسم صداقاً - عن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن عبد الله بن مسعود أتى في رجل بهذا الخبر - يعني تزوج امرأة فمات عنها

قال الريع : سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال : يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود قلت له : فما الحجة في ذلك ؟ قال : « أنبأنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم (١) عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا قال الريع قلت : فإنا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود ، قال الشافعي : أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما قال الشافعي وهو - يعني مالكا - يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه

ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق - قال : فاختلقوا إليه شهرا ، أو قال : مرات قال : فإني أقول فيها : إن لها صداقا كصداق نساءنا ، لا وكس ولا شطط . قال : وإن لها الميراث وعليها المدة : فإني يك صوابا فن الله . وإن يك خطأ فنني ومن الشيطان والله ورسوله بريتان فقام ناس من أشجع . فبهم الجراح وأبو سنان فقالوا : يا ابن مسعود ، نحن نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاهما فينا في بروع بنت واشق ، وأن زوجها هلال بن مرة الأشجعي : كما قضيت . ففرح عبد الله بن مسعود فرحا شديدا حين وافق قضاءه قضاء رسول الله ﷺ . قال في عون المعبود (ج ٢ : ص ٢٠٢) والحديث فيه دليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر ، وإن لم يقع منه دخول ولا خلوة . وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد . وعن علي وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والليث وأحد قولي الشافعي : أنها لا تستحق إلا الميراث فقط . ولا تستحق مهرا ولا متعة لأن المتعة لم ترد إلا للمطلقة . والمهر عرض عن الوطء ولم يقع من الزوج ، وأجابوا عن حديث الباب بالاضطراب . فروى مرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن رجل من أشجع أو ناس من أشجع وقيل غير ذلك . وأجيب بأن الاضطراب غير قاطع لأنه متردد بين صحابي وصحابي . وهذا لا يضمن به في الرواية . وقالوا : روى عن علي أنه قال : « لا تقبل قول أعرابي بوال علي عقيه فيما يخالف كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم » ورد بأن ذلك لم يثبت عنه من وجه صحيح . ولو سلم ثبوته فلم ينفرد بالحديث معقل المذكور ، بل روى من طريق غيره ، بل معه الجراح كما وقع في هذه الرواية ، وأيضا الكتاب والسنة إنما تقيها مهر المطلقة قبل المس والفرض ، لا مهر من مات عنها زوجها . وأحكام الموت غير أحكام الطلاق .

(١) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم .

(٢٤ م - إيقاظ هم أولي الأبصار)

إلا في ابتداء الصلاة وقد روينا أنها رخص في الابتداء وعند الرفع من الركوع أفيجوز لعالم أن يترك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لرأى نفسه؟ أو فعل النبي ﷺ لرأى ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر . ثم يأتي موضع آخر يصيب فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فكيف لم ينته بعض هذا عن بعض أرايت إذا جاز له أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يرفع يديه في مرتين أو ثلاث أو عن ابن عمر فيه اثنتين ويأخذ بواحدة أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به ، وأخذ الذي ترك ؟ أو يجوز لغيره ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قلت له : إن صاحبنا قال : فما معنى الرفع ؟ قال معناه تعظيم الله واتباع لسنة النبي ﷺ ، ومعنى الرفع في الأولى معنى الرفع الذي خالفتم فيه النبي ﷺ عند الركوع وعند رفع الرأس ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر معا ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر رجلا ويروى عن أصحاب النبي ﷺ من غير وجه ومن تركه فقد ترك السنة .

قلت : وهذا تصريح من الشافعي بأن تارك رفع اليدين عند الركوع والرفع منه تارك للسنة . ونص أحمد على ذلك أيضا في إحدى الروايتين عنه .

وقال الربيع : سألت الشافعي عن الطيب قبل الاحرام بما يبقى ريحه بعد الاحرام ، أو بعد رمي الجمرة والحلاق وقبل الافاضة (١) فقال : جائز أحبه ولا أكرهه ، لثبوت السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولاخبار غيره واحد من الصحابة فقلت : وما حجتك فيه ؟ فذكر الاخبار والآثار ، ثم قال : حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر : من رمي الجمرة فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب ، قال سالم : وقالت عائشة : طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف بالبيت ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ، قال الشافعي : وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم ، فأما ما ذهبون إليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك الغير لرأى أنفسهم فالعلم إذن اليكم تأتروا منه ما شئتم وتدعون ما شئتم .

وقال في كتاب القديم : رواية الزعفراني في مسألة بيع المدين (٢) في جواب من قال له :

(١) أي طواف الافاضة الذي به يحل للحرم كل شيء حتى الطيب والنساء (٢) روى الدارقطني والحام في المستدرک والبيهقي من طريق هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله ، وباعه في دين كان عليه ، وقد صحح عبد الرزاق وعبد الحق الأشيلي أن الأصح المرسل عن عبد الرحمن بن كعب فقط بدون أبيه . وقال ابن الطلاع في الأحكام : هو حديث ثابت .

إن بعض أصحابك قال خلاف هذا قال الشافعي : قلت له من تبع سنة رسول الله ﷺ وافقته ومن غلط فتركها خالفته ، صاحب الذي لا أفارقه اللازم الثابت مع رسول الله ﷺ ، وإن بعد ، والذي أفارقه من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن قرب انتهى كلام صاحب أعلام الموقعين .

وقال الحافظ ابن حجر في توالي التأسيس في معالي بن إدريس : قد اشتهر عن شافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي ، قرأت بخط تقي الدين السبكي في مصنفه في هذه المسألة ما ملخصه إذا وجد الشافعي حديثاً صحيحاً مخالفاً لمذهبه أن كلف فيه آلة الاجتهاد في تلك المسألة فيعمل بالحديث بشرط أن لا يكون الامام اطلع عليه وأجاب عليه ، وإن لم أكمل ووجد إماماً من أصحاب المذاهب عمل به فله أن يقلده فيه ، وإن لم يجد وكانت المسألة حيث لا اجتماع قال السبكي : فالعمل بالحديث أولى وإن فرض الاجماع فلا .

قلت : ويتأكد ذلك إذا وجد الامام نص المسألة على خبر ظنه صحيحاً وتبين له أنه غير صحيح ووجد خبراً صحيحاً يخالفه كذا إذا أطلع الامام عليه ولكنه لم يثبت عنده مخالفته ووجد له طريقاً ثابتاً ، وقد أكثر الشافعي تعليق القول بالحكم على ثبوت الحديث عند أهله كما قال في البوطي : إن صح الحديث في غسل من غسل الميت (١) قلت به ، وقال في الام : إن صح حديث ضباعة في الاشتراط قلت به (٢) إلى غير ذلك . وقد جمعت في ذلك كتاباً سميت المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة . وأرجو الله تصييره تكملة إن شاء الله تعالى انتهى .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي هذا صريح

وكان ذلك في سنة تسع ، وحصل لفرما . معاذ خمسة اسباع حقوقهم . فقالوا : يا رسول الله به لنا . قال : ليس لكم إليه سبيل ، ورواه البيهقي من طريق الواقدي وزاد أنه ﷺ بعثه بعد ذلك إلى اليمن .

(١) روى الامام احمد وأصحاب السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من غسل ميتاً فليقتل ومن حمله فليتوضأ وقال ابو داود : هذا منسوخ وقال بعضهم : معناه من اراد حمله ومتابعته فليتوضأ من أجل الصلاة عليه . وقال احمد وابن المديني : لا يصح في هذا الباب شيء ، وقال الذهلي : لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً . وقال ابن المنذر : ليس في الباب حديث يثبت . (٢) هي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب : بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم روى عنها ابن عباس رضي الله عنهما أنها قالت : يا رسول الله ، اني لإمرأة فقيلة وإني أريد الحج فكيف تأمرني أهل ؟ فقال : أهلي واشترطي : أن محلي حيث حبستني . قال : فأدر كرت رواه الجماعة إلا البخاري .

في مدلوله وإن مذهبه مادل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز أن ينسب إليه ما خالف الحديث فيقال هذا مذهب الشافعي ، ولا يحل الافتاء بما خالف الحديث على أنه مذهب الشافعي ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من أئمة أتباعه حتى أن منهم من يقول للقارئ إذا قرأ عليه مسألة من كلامه قد صح الحديث بخلافها اضرب على هذه المسألة فليست مذهبه وهذا هو الصواب قطعاً لو لم ينص عليه فكيف إذا نص عليه ، وأبدى فيه وأعاد وصرح بالفاظ كلها صريحة في مدلولها فتحت تشهد بالله أن مذهبه وقوله الذي لا قول له سواء : ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن نسب إليه خلافه فقد نسب إليه خلاف مذهبه ، ولا سيما إذا ذكر هو ذلك الحديث وأخبر أنه إنما خالفه لضعف في سنده أو لعدم بلوغه له من وجه يثق به ، ثم ظهر للحديث سند صحيح لا مطعن فيه ، ومحمده أئمة الحديث من وجوه لم تبلغه فهذا لا يشك عالم ولا يمارى أنه مذهب قطعاً وهذا كمسألة الجوائح (١) فإنه علل حديث سفيان بن عيينة بأنه كان ربما ترك ذكر الجوائح وقد صح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مرية فيها ولا علة ولا شبهة بوجه فمذهب الشافعي وضع الجوائح وبالله التوفيق •

وقد صرح بعض أئمة الشافعية بأن مذهب أن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وإن وقت المغرب يمتد إلى الشفق ، وإن من مات وعليه صيام صام عنه وليه وإن أكل لحوم الأبل ينقض الوضوء وهذا بخلاف الفطر بالحجامة ، وصلاة المأموم قاعداً إذا صلى الإمام كذلك ، فإن الحديث وإن صح في ذلك فليس بمذهب له فإنه رواه وعرف صحته لكن خالفه لاعتقاده نسخه وهذا شيء وذلك شيء ، وفي هذا القسم يقع النظر في النسخ وعدمه وفي الأول يقع النظر في صحة الحديث وثقة السند فأعرفه انتهى كلام ابن القيم •

قال العز بن عبد السلام في قواعد الأئمة لأئمة المذاهب لا أحد من المذاهب إلا أن الله تعالى في طاعته فالرسول صلى الله عليه وسلم والملاءم والأئمة والقضاة والولاة والآباء والأمهات والسادات ، والأزواج والمستأجرين في الاجارات على الأعمال والصناعات ، ولا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل لما فيها من المفسدة الموقفة في الدارين ، أو في أحدهما فن أمر بمصية فلا سمع ولا طاعة له إلا أن يكره إنسان على أمر الاكراه فلا إثم على مطيعه وقد تجب طاعته لا لكونه أمراً بل دفعا لمفسدة ما تهدد به من قتل أو قطع أو جناية على بضع ، ولو أمر الإمام أو الحاكم إنساناً بما يعتمد الأمر حله والمأمور تحرجه ، فهل له فعله نظر إلى رأى الأمر

(١) روى مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : « إن بعث من أخيك ثمرة فاصابتها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً . ثم تأخذ مال أخيك ، بغير حق ؟ » •

أو يمتنع فعله نظراً إلى رأى المأمور؟ فيه خلاف وهذا يختص بما لا ينقض حكم الأمر به، فإن كان بما ينقض حكمه فلا سمح ولا طاعة، وكذلك لاطاعة لجهة الملوك والأمراء الأفياء يعلم المأمور أنه ماذون به في الشرع وتفرّد الله تعالى بالطاعة لاختصاصه عز وجل بنعم الإنشاء والابقاء والتنفيذ والصلاح الديني والديوي فما من خير إلا هو جالبه، وما من ضرر إلا هو سالبه وليس بعض العباد بأن يكون مطاعاً بأولى من البعض إذ ليس لأحد منهم أنعام بشيء مما ذكرته في حق الإله سبحانه وتعالى ولذلك لاحكم الإله واحكامه مستفادة من الكتاب والسنة والاجماع والاقية الصحيحة والاستدلالات المعتبرة فليس لأحد أن يستحسن ولا أن يستعمل مصلحة مرسله ولا أن يقلد أحداً لم يؤمر بتقليده فالمجتهد في تقليد المجتهد أو تقليد الصحابة وفي هذه المسائل اختلاف بين العلماء، ويرد على من يخالف ذلك قوله تعالى: (إن الحكم إلا لله أرى أنكم تدعون شرا إلى خير) ويستثنى من ذلك العامة، فإن وظيفتهم التقليد لعجزهم عن التوصل إلى معرفة الاحكام بالاجتهاد بخلاف المجتهد، فانه قادر على النظر المؤدى إلى الحكم، ومن قلد اماماً من الأئمة ثم أراد تقليد غيره فهل له ذلك؟ فيه خلاف، واختار التفصيل فإن كان المذهب الذي أراد الانتقال إليه بما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال إلى حكم يجب قطعه، فانه لم يجب قطعه إلا لبطلانه، فإن كان المأخذان متقاربين جاز التقليد والانتقال لأن الناس لم يروا من زمان الصحابة إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة يقلدون من اتفق من العلماء من غير تكبير من أحد يعتبر إنكاره ولو كان ذلك باطلاً لأنكره، وكذلك لا يجب تقليد الأفضل وإن كان هو الأول لأنه لو وجب تقليده لما قلد الناس الفاضل والمفضول في زمان الصحابة والتابعين من غير تكبير بل كانوا مسترسلين في تقليد الفاضل والأفضل ولم يكن الأفضل يدعو الكل إلى تقليد نفسه ولا المفضول يمنع من سأله مع وجود الفاضل وهذا بما لا يرتاب فيه عاقل.

ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين وقف أحدهم على ضعف مذهب امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والاقية الصحيحة لمذهبه جوداً على تقليد امامه بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات الباطلة الباطلة فضلاً عن مقلده وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه تعجب فيه غاية التعجب من غير استرواح إلى دليل لما ألفه من تقليد امامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب امامه، ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب الامام أولى من تعجبه من مذهب غيره والبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابر من غير فائدة تجذبها وما رأيت أحداً رجع عن مذهب امامه إذا ظهر له الحق في غيره بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعدة.

والأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمهية مذهب امامه قال: لعل امامي

وقف على دليل لم أقف عليه ، ولم أعتد اليه ، ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ، وبفضل
لخصمه مذكوره من الدليل الواضح والبرهان اللاتع فيبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره
حتى حمله على مثل ما ذكره ، وقتنا الله تعالى لا يتابع الحق أين ما كان ، وعلى لسان من ظهر ، وأين
هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الاحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر دليل على
لسان الخصم وقد نقل عن الشافعي أنه قال : ما ناظرت أحدا الا قلت : اللهم اجر الحق على
قلبه ولسانه ، فان كان الحق معي اتبعني ، وان كان الحق معه اتبعت اتبعته انتهى كلام الامام المتفق
على دينه وعلمه الذي قال فيه الامام ابن عرفة المالكي : لا ينعتد للسلمين اجماع بدون عر الدين
ابن عبد السلام .

وقال ايضا في قواعده : ولو اجتهد المجتهد في حكم شرعي ثم بان كذب ظنه ، فان تبين
ذلك بظن يساويه أو يرجح عليه أدنى رجحان ، فان تعلق به حكم لم ينتقض حكمه وبني على
اجتهاده الثاني فيما عدا الاحكام المبينة على الاجتهاد الاول . وإن تباعد المأخذان بحيث تبد
إصابته في الظن الاول تنقض حكمه ، مثل أن يكون اجتهاده الاول مخالفا لنص كتاب أو سنة
أو اجماع أو قياس جلي أو للقواعد الكلية ، فانه ينتقض حكمه وإن لم يتعلق به حكم على ما أدى
اليه اجتهاده ثانيا ، إلا ان يستوى الظنان فيجب التوقف على الاصح انتهى .

وقال ايضا : اني لا اعتقد أن احدا من المجتهدين انفرد بالصواب في كل ما خولف فيه أكثر
من خطاه بالنسبة الى كل ما خالفه . والشرع ميزان يوزن به الرجال والأقوال والأعمال
والمعارف والأحوال فمن رجمه ، ميزان الشرع فهو لرجح ولا إثم على أحد من المخطئين
إذا قام بما أوجب الله عليه من المبالغة في الاجتهاد وفي تعريف الاحكام لأنه أدى ما عليه فمن
أصاب الحق منهم أجر أجرين أحدهما على اجتهاده ، والثاني على صوابه . ومن أخطأ بعد بذل
الجهد عفى عن خطاه ، وأجر على قصده على الصواب في مقدمات اجتهاده ، ولقد أفلح من قال بما اجمعوا
على وجوبه واجتنب ما اجمعوا على تحريمه واستباح ما اجمعوا على استحبابه وفعل ما اجمعوا على إباحته
واجتنب ما اجمعوا على كراهته ومن أخذ بما اختلفوا فيه فله حالان ، أحدهما أن يكون مختلف
فيه عما ينتقض الحكم به فهذا لا سبيل الى التقليد فيه لأنه خطأ محض ، وما حكم فيه بالنتقض
الا لكونه خطأ بعيدا من نفس الشرع وما خذوه ورعاية حكمه (الحالة الثانية) أن يكون عما لا ينتقض
الحكم به فلا بأس بفعله ولا بتركه اذا قلد فيه . بعض العلماء لأن الناس لم يزالوا على ذلك يسألون
من اتفق من غير تقييد ولا انكار على أحد من الساتلين الى ان ظهرت هذه المذاهب
ومتعصبوها من المقلدين ، فان أحدهم يتبع امامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلدا له فيما قال
فأنه نبي أرسل اليه ، وهذا ناه عن الحق ، ويبعد عن الصواب ، لا يرضى به أحد من أولى

الآل باب . اللهم فارشدنا إلى الحق ، واهدنا إلى الصواب انك انت الكريم الوهاب .
وعلى الجملة قلنا لب على مجتهدي أهل الاسلام الصواب وهم متقاربون في مقدار الخطأ
فخيرهم اقلهم خطأ وبليه المتوسط في الخطأ وبليه اكثرهم خطأ والله يختص برحمته من يشاء ،
واكثر ما يقع الخطأ من الغفلة عن ملاحظة بعض القواعد وملاحظة بعض الاركان والشرائط
وملاحظة المعارض ، ومطلوب الكل التقرب إلى الله باصا به الحق ولكن •

ما مل ما يتنى المرء يدركه • تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
وقال أيضا معظم الناس خاسرون ، واقلهم راجحون فمن أراد ان ينظر في خسره وربحه
فليعرض نفسه على الكتاب والسنة فإذا وافقهما فهو الراجح إن صدق ظنه في موافقتهما وإن
كذب ظنه فيا حصرة عليه . وقد أخبر الله تعالى بخسارة الخاسرين وربح الراجحين ، فاقسم
بالعصر ان الانسان لفي خسر الا من جمع اربعة اوصاف أحدها الايمان . والثاني العمل الصالح .
والثالث التواصي بالحق . والرابع التواصي بالصبر . وقد روى أن الصحابة كانوا اذا
اجتمعوا لم يتفرقوا حتى يقرعوا واجتماع هذه الخصال في الانسان عزيز نادر في هذه الزمان
وكيف يتحقق الانسان أنه جامع لهذه الصفات التي أقسم الله تعالى بخسران من خرج عنها
وبعد منها مع عليه بقبح أحواله وسوء أعماله ، ولم من عاص يظن أنه مطيع وبعيد يظن أنه
قريب ، ويخالف يعتقد أنه موافق ، ومن منهتك يعتقد أنه متسلك ومن مدير يعتقد أنه مقبل
ومن هارب يعتقد أنه طالب ومن جاهل يعتقد أنه عارف ومن آمن يعتقد أنه خائف
ومن مرء يعتقد أنه مخلص ومن ضال يعتقد أنه مهتد ، ومن عم يعتقد أنه مبصر ومن راغب
يعتقد أنه زاهد . ثم من عمل يعتقد عليه المرآئي وهو وبال عليه ، ومن طاعة يهلك بها المسمع
وهي مردودة إليه ، والشرع ميزان يوزن به الرجال ، وبه يقين الرشح من الخسران فمن رجح
في ميزان الشرع كان من أولياء الله ، وتختلف مراتب الرجحان فاعلاها مراتب الانبياء فمن
دونهم ولا تزال الرتب تتناقص إلى أن ينتهي إلى أقل مراتب الرجحان ومن نقص في ميزان
الشرع فاولئك أهل الخسران وتفاوتت خفتهم في الميزان فأسخسها مرتبة الكفار ولا تزال
المراتب تنقص حتى تنتهي إلى مرتبة مرتكب أحقر الصفات فإذا رأيت إنسانا يطير في الهواء
أو يمشي على الماء أو يخبر عن المغيبات ، ثم يخالف الشرع بارتكاب المحرمات بغير سبب
محلل ويترك الواجبات بغير سبب مجوز فاعلم أنه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة وليس ذلك بعيدا
من الأسباب التي وضعها الله تعالى للضلال فإن الدجال يحيى ويميت فتنة لأهل الضلال وكذلك
يأتي الخزنة فتنبه كنوزها ليعاسب النحل وكذلك يظهر للناس أن معه جنة ونارا ، وفاره
جنة ووجته نار وكذلك من يأكل الحيات ويدخل التيران ، فانه مرتكب للحرام يأكل

الحيات وفانز للناس بدخول النار ليقندوا به في ضلالتهم ويتابعوه على جهالة انتهى كلام سلطان العلماء .
قال الشيخ محمد حياة : ونقل عن شرح مسلم أن سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله الصحيح
أولى وأفضل من قول المجتهدين وفي شرح المذهب للنووي إذا ثبت الحديث على خلاف قول المقلد
وقبضته فلم يجده له معارضا وكان المفتش له أهلية ، فانه يترك قول صاحب المذهب ، وياخذ
بالحديث ويكون حجة للمقلد في ترك مذهب مقلده .

وفي قوت القلوب : ومن حجة الرسول صلى الله عليه وسلم إثارتسته على الرأي والمعقول انتهى .
وقال الشعراني في الميزان : فان قلت فما أصنع بالأحاديث التي صحت بعدموت إمامي ولم يأخذ بها ؟
فالجواب ينبغي لك أن تعمل بها فان إمامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان أرك بها فان الأئمة عليهم
أسرى في يد الشريعة ، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكلتا يديه . ومن قال : لأعمل بحديث
إلا أن أخذ به إمامي فاته خير كثير ، كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب وكان الأولى
لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم تنفيذاً لوصية الأئمة فان اعتقادنا فيهم أنهم لو ظفروا
بتلك الأحاديث التي صحت بعدم لاخذوا بها وعملوا بها ، ويحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام
أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص إنما ظفروا بذلك في ظلام مقلديه الذين يلتزمون العمل
بما وجدوه عن إمامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الإمام . فالإمام معذور
وأتباعه غير معذورين وقولهم : إن إمامهم لم يأخذ بهذا الحديث لا ينتهض حجة لاحتقال أنه
لم يظفر به أو ظفر به ، لكنه لم يصح عنده . وقد تقدم أن الأئمة كلهم قالوا : إذا صح الحديث
فهو مذهبنا ، وليس لاحد قياس ولا حجة الا طاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ،
وهذا الأمر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن أصحاب إمام مسألة جعلوها
مذهباً لذلك الإمام ، وهو نهور ، فان مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن
مات لا ما فهم أصحابه من كلامه ، فقد لا يرى الإمام ذلك الأمر الذي فهمه من كلامه ، ولا يقول
به لو عرض عليه ، فلم أن من عزى إلى الإمام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة
المذاهب انتهى .

وقال اسماعيل بن يحيى المزني في أول مختصره : اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله :
لأقربه على من أراده لأعلامه نيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه
لنفسه انتهى .



المقصد الرابع

في ذكر ما نقل عن ناصر السنة احمد بن حنبل وما لا صحابه من

الحض على العمل بالسنة والكتاب المنزل

قال ابو داود : قلت لاحد : الازاعي هو اتبع أم مالك ؟ قال : لا تقلد دينك أحدا من هؤلاء ، ما جاء عن النبي ﷺ واصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعد الرجل فيهم غير ، وقد فرق الامام احمد بين التقليد والاتباع ، قال ابو داود : سمعت يقول : الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ، ثم هو من بعد مع التابعين غير ، وقال احمد ايضا : لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الازاعي ولا الثوري وخذ من حيث اخذوا ، وقال : من قلده الرجل أن يقلد دينه الرجال .

قال ابن القيم : ولاجل هذا لم يؤلف الامام احمد كتابا في الفقه ، وإنما دون اصحابه مذهبه من اقواله وافعاله واجوبه وغير ذلك .

وقال ابن الجوزي في تليس ابليس : اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلده ، وفي التقليد إبطال منفعة العقل ، لا مخلق للتأمل والتدبر وقيح بمن اعطى شمعة يستضي بها أن يطفئها بمشي في الظلمة . واعلم ان عموم اصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم التضخم عن ادلة إمامهم فيتبعون قوله وينبغي النظر إلى القول لا إلى القائل ، كما قال علي رضي الله عنه للحارث بن عبد الله الاعور بن الحرق وقد قال له : اتظن أن طلحة وزبيراً كانا على الباطل ؟ فقال له : يا حارث انه ملبوس عليك ، إن الحق لا يعرف بالرجال ، اعرف الحق تعرف اهله انتهى .

وقال ابن القيم : فاذا جاءت هذه أي النفس المظلمة بتجريد المتابعة للرسول ﷺ - جاءت تلك - أي الامارة بتحكيم آراء الرجال واثباتهم - فأتت بالشبهة المضلة بما يمنع من كمال المتابعة ، وتقسيم بالله ما مرادها الا الاحسان والتوفيق ، والله يعلم أنها كاذبة ، وما مرادها الا التفات من سجن المتابعة ، الى قضاء إرادتها وحظوظها ، وتربية أي وتري النفس الامارة صاحبها بتجريد المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم وتقديم قوله على الآراء في صورة تنقص العلماء واساءة الأدب عليهم المقصود الى إساءة الظن بهم ، وانهم قد فاتهم الصواب . فكيف لنا قوة الرد عليهم لو نحطى بالصواب دونهم ، وقاسمهم باقية إن ارادت إلا احسانا وتوفيقا أو تلك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظمهم وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ، والفرق بين تجريد متابعة المعصوم واهداء أقواله للعامة أن تجريد المتابعة لا تقدم على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم قول احد ولا رأيه ، فإتباعه فان ، بل ينظر في صحة الحديث أولا . فاذا صح نظر في معناه ثانيا ، فاذا تبين له لم يعدل

عنه ، ولو خالفه من بين المشرق والمغرب ومعاذ الله أن تتفق الأمة على ترك ما جاء به نبي الله ﷺ بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به ، ولو خفى عليك ، فلا تجعل جهلك بالقائل حجة على الله تعالى ورسوله ﷺ في تركه ، بل اذهب إلى النص ولا تضعف ، واعلم أنه قد قال به قائل قطعا ولكن لم يصل اليك عليه هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم ، واعتقاد حرماتهم وأمانتهم ، واجتهادهم في حفظ الدين ، وضبطه ، فهم رضى الله عنه دائرون بين الأجر والاجرين والمغفرة ولكن لا يوجب هذا إمداد النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم منك . فإن كان كذلك فمن ذهب إلى النصوص اعلم فلا وافقه ان كنت صادقا ؟ فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ، ووزنها بها وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ، ولم يهجم جانبهم ، بل اقتدى بهم فانهم ظلم امرؤا بذلك بل مخالفتهم في ذلك أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي امرؤا بها ، ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم . ومن هذا تبيين الفرق بين تقليد العالم في جميع مآل ، وبين الاستمالة بفهمه والاستضاءة بنور علمه . فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ، ولا يطلب دليله من الكتاب والسنة ، والمستعين بافهامهم يعلمهم بمنزلة الدليل ، فإذا وصل استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره فمن استدلل بالجمع على القبلة لم يبتل استدلاله معنى إذا شاهدناه قال الشافعي : أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد ، ومن هذا تبيين الفرق بين الحكم المنزل الواجب الاتباع والحكم المأثور الذي غايته أن يكون جائز الاتباع بأن الأول هو الذي أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ متلوا أو غير متلوا ، وإذا صح وسلم من المعارضة وهو حكمه الذي ارتضاه لعباده ، ولا حكم له سواء . وإن الثاني أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ، ولا يذم ولا يفسق من خالفها فإن أصحابها لم يقولوا هذا حكم الله ورسوله قطعا ، وحاشاهم عن قول ذلك . وقد صح عن رسول الله ﷺ النبي عنه في قوله : « وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة رسوله ﷺ فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة رسوله ، ويهلكون ذمتك » وذمة أصحابك فانكم ان تخفروا ذمتكم ذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أرلهم على حكمك ، فانك لا تدري أتصيب حكم الله أم لا ، أخرجه الامام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من حديث بريدة بل قالوا : اجتهدنا رأينا فمن شاء قبله ومن شاء لم يقبله ولم يلزم أحد منهم بقول الأئمة ، قال الامام ابو حنيفة : هذا رأي فمن جاء بخير منه قبلته انتهى هو لو كان هو عن حكم الله لما ساغ لابي يوسف وعمدو غيرهما مخالفته فيه . وكذلك قال مالك لما استشاره هارون الرشيد في أن يجعل الناس على مافي الموطأ فمنعه من ذلك وقال : قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد

وصار عند كل قوم من الأحاديث ما ليس عند الآخرين ، وهذا الشافعي نهي أصحابه عن تقليده ويوصيهم بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه . وهذا الإمام أحمد منكر على من كتب فتاويه ودونها ، ويقول : لا تقلدني ولا تقلد فلانا وفلانا ، وخذ من حيث أخذوا انتهى كلام ابن القيم بطوله * وقال في اعلام الموقعين : وكان أحمد رحمه الله تعالى شديد الكرامة لتصنيف الكتب ، وكان يحب تجريد الحديث ويكره أن يكتب كلامه ، ويشدد عليه جدا ، فلم الله حسن نيته وقصده ، فكتب من كلامه وفتاواه أكثر من ثلاثين سقراً ، وجمع الحلال خصوصه في الجامع الكبير فبلغ عشرين سقراً ، أو أكثر * .

وكانت فتواه مبنية على خمسة أصول (أحدها) النصوص فإذا وجد النص أى الكتاب أو السنة اتقى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ، ولا من خالفه فأتى من كان . ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث قاطمة بنت قيس (١) ، ولا إلى خلافه في التيمم للجنب لحديث عمار بن ياسر . ولا خلافه في استدامة المحرم الطيب الذى تطيب به قبل إحرامه ، لصحة حديث عائشة في ذلك (٢) ولا خلافه في منع المفرد والقارن (٣) من الفسخ إلى التمتع ، لصحة أحاديث الفسخ . وكذا لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطاعة وأبي أيوب وأبي بن كعب رضى الله عنهم في ترك الغسل من الإكسال لصحة حديث عائشة * أنها فعلته هي ورسول الله ﷺ فاعتسلا ، ولم يلتفت إلى قول ابن عباس وإحدى الروايتين عن علي * أن عدة المتوفى عنها الحامل أقصى الاجلين ،

(١) روى مسلم في صحيحه عن أبي اسحاق قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ، ومعنا الشعبي ، فحدث الشعبي بحديث قاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فم أخذ الأسود كفاً من حصى فحصبه به ، فقال : بولك ، تحدث بمثل هذا ! قال عمر : لا تترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة ، لا يدري أحفظت أم نسيت ، لها السكنى والنفقة . قال الله عز وجل (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) * (٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت * كاتى أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أيام وهو محرم ، متفق عليه (٣) المفرد هو الذى يحرم بالحج وحده من الميقات . والقارن الذى يحرم بالحج مع العمرة في لفظ ونية واحدة . والمتمتع الذى يحرم بالعمرة فقط من الميقات ثم يتحلل منها عقب انتهائه من السعى بين الصفا والمروة ، ثم يهل بالحج من منزله بمكة . والآخر أفضل لكثرة ما ورد في ذلك من الأحاديث وعليه دم التمتع . وقد جاء في الأحاديث الكثيرة في البخارى ومسلم عن جابر وغيره أن النبي ﷺ أمر أصحابه في حجة الوداع بفسخ الحج والتحلل من إحرامه وجعله عمرة عند نهاية السعى عند المروة وأنه قال : « أن ذلك لابد » *

لصحة حديث سبيعة الاسلية (١) ولم يلتفت الى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من الكافر، لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما (٢) ولم يلتفت الى قول ابن عباس في الصرف لصحة الحديث بخلافه ولا الى قوله بابا خلعوم الحر (٣) كذلك . وهذا كثير جدا . ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا عدم عليه بالخلاف الذي يسميه كثير من الناس اجماعا وقدمونه على الحديث الصحيح . وقد كذب احمد من ادعى الاجماع ولم يسغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك الشافعي ايضا نص في رسالته الجديدة على أن مالا يعلم فيه الخلاف لا يقال له اجماع . ونقطة مالا يعلم فيه خلاف فليس اجماعا •

وقال عبد الله بن احمد بن حنبل سمعت أبي يقول : ما يدعى فيه الرجل الاجماع فهو كذب من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا ما يدريه ولم يتب اليه قليل : لانهم الناس اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ولكن يقول : ولكن لانهم الناس اختلفوا ولم يلتفتي ذلك هذا لفظه . ونصوص رسول الله ﷺ عند الامام احمد وسائر ائمة الحديث أجل من ان تقدم عليها توهم اجماع مضمونه عدم العلم بالخلاف . ولو ساغ لتعطلت النصوص وساغ لكل من لم يعلم مخالفا في حكم مسألة ان يقدم جهله بالخلاف على النصوص . فهذا هو الذي انكره الامام احمد . والشافعي من دعوى الاجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده •

الاصل الثاني

من اصول فتاوى الامام احمد

ما اتفق به الصحابة فانه إذا وجد لبعضهم ثوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعد ما الى غيرها ولم يقل ان ذلك اجماع بل من ورعه في المبالغة يقول : لا أعلم شيئا يدفعه او نحو هذا ، لا قال في رواية ابى طالب : لا أعلم شيئا يدفع قول ابن عباس وابن عمر واحد عشر من التابعين :

(١) عن ام سلمة رضى الله عنها : أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها ، وهي حبلى ، فخطبها أبو السنايل بن كشيخ ، فأبت أن تنكح ، فقال : والله ما يصلح أن تنكح حتى تمتدى آخر الاجلين فكشفت قريبا من عشر ليال ثم نكحت ثم جاءت النبي ﷺ فقال : انكحى ، رواه احمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى • (٢) عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، رواه احمد والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائى • (٣) معنى الاهلية . وقد روى البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه قال : « أصبنا من لحم الحمر - يعنى يوم خير - فتأدى فتأدى رسول الله ﷺ إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر فاتها رجس او نجس » •

صلاه ومجاهد ، واهل المدينة على قبول شهادة العبد (١) وهكذا قال أنس بن مالك : لا اعلم أحداً رد شهادة العبد ، حكاه عنه الامام احمد ، وإذا وجد الامام احد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليها عملاً ورأياً ولا قياساً .

(الاصل الثالث)

من اصوله إذا اختلفت الصحابة تغير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يبين له موافقة أحد الأقوال حكمي الخلاف فيها ولم يجبر بقول ، قال اسحاق بن ابراهيم بن هانئ مسائله : قيل لأبي عبد الله : يكون الرجل في قرية يسأل عن الشيء فيه اختلاف قال : يفتى بما وافق الكتاب والسنة ، وما لم يوافق الكتاب والسنة يسكت عنه ، قيل له : ألتخاف عليه ؟ قال : لا .

(الاصل الرابع)

الاخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه . وهو الذي يرجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته من مباحث لا يسوغ الذهاب اليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من اقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف . وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد في الكتاب أثراً يدفعه ولا قول صاحب ، ولا إجماع على خلافه ، كان العمل به عنده أولى من القياس . وليس احد من الأئمة إلا هو موافقه على هذا الاصل من حيث الجملة . فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس . فقدم ابو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على بعض القياس . واجمع اهل الحديث على ضعفه . وقدم حديث الوضوء بليذ التمر على القياس ، واكثر اهل الحديث يضعفه . وقدم حديث اكثر الحيض عشرة ايام وهو ضعيف باتفاقهم على بعض القياس ، فان الدم الذي تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر . وقدم حديث « لا يمر اقل من عشرة دراهم » واجمعوا على ضعفه ، بل بطلانه على بعض القياس ، فان بذلك الصداق معارضة في مقابلة بذل البضع فما تراضيا عليه جاز قليلاً كان او كثيراً . وقدم الشافعي خير تحرير صدد وج مع ضعفه على القياس ، وقدم خير جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه مخالفة القياس على غيرها من البلاد ، وقدم في احد قوله حديث « من قام اورع فليتوضأ ولين على صلاته » على القياس مع ضعف الخبر وارساله . واما مالك فانه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس فإذا لم يكن عند الامام احد في المسألة نص ولا قول صحابي أو واحد منهم ولا اثر مرسل أو ضعيف عند إلى

(الأصل الخامس) وهو القياس ، فاستعمله للضرورة وقد قال في كتاب الخلال : سألت الشافعي رحمه الله عن القياس فقال : إنما يصار إليه عند الضرورة أو ما هذا معناه .

فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه وعليها مدارها وقد يتوقف في الفتوى لتعارض الأدلة عنده أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف وكان كثيرا ما سئل بما فيه الاختلاف فيقول لا أدري .

وقال عبد الله بن أحمد في مسأله : سمعت أبي يقول : قال عبد الرحمن بن مهدى : سألت رجلا من أهل المغرب مالك بن انس عن مسألة فقال لا أدري فقال : يا أبا عبد الله تقول لا أدري ؟ قال : نعم فأبلغ من ورائك أني لا أدري ، وقال عبد الله بن أحمد : كنت اسمع كثيرا ما يستل فيقول : لا أدري ويقف إذا كانت مسألة فيها اختلاف وكثيرا ما يقول : سل غيري وقد حرم الله القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله في المرتبة العليا منها فقال تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فرتب المحرمات على أربع مراتب . أ . بأسهلها وهو الفواحش ، ثم ثبما هو أشد تحريما منه وهو الاثم والظلم ، ثم ثلث بما هو اعظم تحريما وهو الشرك بالله سبحانه ، ثم رابع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وافعاله واوقواله في دينه وشرعه وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل . ولهم عذاب اليم) فقدم اليهم سبحانه بالوعد على الكذب عليه في احكامه وقولهم لما لم يحرمه هذا حرام ولما لم يحله هذا حلال . وهذا بيان منه سبحانه انه لا يجوز للمبد أن يقول هذا حرام وهذا حلال إلا بما علم ان الله تعالى أحله أو حرمه .

وقال بعض السلف : ليق احدهم أن يقول : أحل الله كذا وحرم كذا . فيقول الله تعالى كذبت ، لم أحل كذا ولم أحرم كذا ، فلا ينبغي ان يقول لما لا يعلم ورود الوحي المبين بتحليله وتحريمه : أحل الله وحرم الله بمجرد التقليد أو بالتلويل . وقد نهى النبي ﷺ في الحديث الصحيح « أمير بريدة ان ينزل عدوه إذا حاصرهم على حكم الله وقال : فاك لا تدرى أصيب حكم الله فيهم ام لا ، ولكن انزلهم على حكمك وحكم أصحابك » فحامل كيف فرق الله بين حكم الله وحكم الأمير المجتهد . ونهى أن يسمى حكم المجتهدين حكم الله . ومن هذا لما كتب الكاتب بين يدي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حكما حكم به فقال : هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

قَالَ: لَا تَقُلْ هَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ هَذَا مَا رَأَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ عَنْهُ : يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا حَلَّ قَسَمَهُ عَلَى الْفَتْوَى أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِوُجُوهِ الْقُرْآنِ ، عَالِمًا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ ، عَالِمًا بِالسَّنَنِ . وَأَمَّا جَاءَ خِلَافٌ مِنْ خِلَافٍ لِقَوْلِهِمْ مَعْرِفَهُمْ بِمَاجَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَوْلُهُ مَعْرِفَهُمْ لَصَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ يَقُولَ : لَا تَكْذِبْ فِي أَحَدٍ نَظَرَ فِي الرَّأْيِ الْإِوْفَى قَلْبُهُ دَغْلًا ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَيْضًا : سَمِعْتُ ابْنَ يَقُولَ : الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ أَحَبُّ إِلَى الرَّأْيِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ يَلِدُ لِمُجَدِّفِهِ الْإِصْحَابِ حَدِيثٌ لَا يَعْرِفُ صَحِيحَهُ وَسَقِيمَهُ ، وَاصْحَابُ الرَّأْيِ يَنْزِلُ بِهِمُ الْبَازِلَةُ ، قَالَ : أَيُّ يَسْأَلُ ؟ قَالَ : يَسْأَلُ اصْحَابَ الْحَدِيثِ ، وَلَا يَسْأَلُ اصْحَابَ الرَّأْيِ ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ أَقْوَى عِنْدَنَا مِنَ الرَّأْيِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ السَّلَفَ كُلَّهُمْ عَلَى ذِمِّ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ الْخِلَافِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَانَّهُ لَا يَحِلُّ الْعَمَلُ بِهِ لَافْتِيًا وَلَا قَضَاءً ، وَإِنَّ الرَّأْيَ الَّذِي لَا يَعْلَمُ خِلَافَتَهُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا مُوَاقِفَتَهُ فَتَايَتِهِ أَنْ يَسُوِّغَ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ الزَّامِ وَلَا انْكَارٍ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ .

وَالْتَقْلِيدُ الْمَشْهُورُ عَنْهُ مَنْقَسِمٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ (أَحَدُهَا) الْأَعْرَاضُ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ ، أَوْ كُنْفَاءُ بِتَقْلِيدِ الْآبَاءِ (الثَّانِي) تَقْلِيدٌ مِنْ لَا يَعْلَمُ الْمُقْلِدُ أَنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ (الثَّالِثُ) التَّقْلِيدُ بِعِدِّيَامِ الْحُجَّةِ وَظُهُورِ الدَّلِيلِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ الْمُقْلِدِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ قِيلَ تَمَكَّنَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحُجَّةِ ؛ وَهَذَا قَدْ بَعْدَ ظُهُورِ الْحُجَّةِ فَهُوَ أَوْلَى بِالذِّمِّ وَمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ أَنْتَهَى (قُلْتُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَقْدَمَةِ آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى ذِمِّ التَّقْلِيدِ بِأَقْسَامِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ : فَإِنْ قِيلَ : إِنْ مَازَمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِهِ الْكُفَّارُ وَآبَاءُهُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرُونَ وَلَمْ يَذَمْ مِنْ قَوْلِهِ الْعُلَمَاءُ الْمُتَهِدِّينَ بِقَدَاسٍ بِسُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَذَلِكَ تَقْلِيدُهُمْ قَالَ تَعَالَى : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) وَهَذَا أَمْرٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ بِتَقْلِيدٍ مِنْ يَعْلَمُ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ ذَمَّ مَنْ أَعْرَضَ عَمَّا أَنْزَلَ إِلَى تَقْلِيدِ الْآبَاءِ . وَهَذَا الْقَدَرُ مِنَ التَّقْلِيدِ هُوَ بِمَا اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْأئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى ذِمِّهِ وَتَحْرِيمِهِ . وَأَمَّا تَقْلِيدُ مَنْ يَذَلُّ جِهْدَهُ فِي اتِّبَاعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَخَفِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، قَدْ قِيلَ مِنْهُ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ ، فَهَذَا مَحْمُودٌ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَمَأْجُورٌ ، وَهُوَ التَّقْلِيدُ الْوَاجِبُ . وَقَالَ تَعَالَى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) وَالتَّقْلِيدُ لَيْسَ بِعِلْمٍ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالَ تَعَالَى : (إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ الْحَقُّ وَإِنْ تَشْرَكُوا بِإِلَهِ مَا يَنْزِلُ بِهِ سُلْطَانًا وَإِنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وَقَالَ تَعَالَى : (اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) فَامْرُؤٌ بِاتِّبَاعِ الْمَنْزِلِ خَاصَّةً ، وَالْمُقْلِدُ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ أَنْ

هذا هو المنزل وإن كانت قد ثبتت له الدلالة في خلاف قول من قلده ، فقد علم أن تقليده في خلافه اتباع لغير المنزل وقال : (وإن تآزعت في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) فتعنا سبحانه من الرد إلى غيره وغير رسوله ﷺ وهذا مبطل للتقليد ، وقال : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ولم يتخذوا من دون الحق رسوله ولا المؤمنين وليجة) ولا وليجة أعظم من جعله رجلاً بعينه مختاراً على ظلام الله تعالى وظلام رسوله ﷺ ، وظلام سائر الأئمة يقدمه على ذلك ظله ، ويعرض كتاب الله وسنن رسوله واجماع الأئمة على قوله فما وافقه منها قبله لموافقته لقوله ، وما خالفه منها عطف في رده وتطلب له وجوه الحيل ، فإن لم تكن هذه الوليجة فلا ندري ما الوليجة ؟ وقال تعالى : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون باليتنا أظننا الله وأظننا الرسول ولا قالوا ربنا أنا أظننا ساداتنا وكبراءنا قاضوا لنا السيل) وهذا نص في إبطال التقليد .

فإن قيل : إنما ذم من قلده من اضله السيل ، وأما من هداه السيل فأين ذم تقليده ؟ قلت : جواب هذا السؤال في نفس السؤال ، فإنه لا يكون العبد مهتدياً حتى يتبع ما أنزل الله تعالى على رسوله . فهذا المقلد إن كان يعرف ما أنزل الله تعالى فهو مستهد وليس بمقلد ، وإن لم يعرف ما أنزل الله تعالى على رسوله فهو ضال جاهل باقراره على نفسه فن أين يعرف أنه على هدى في تقليده ؟ وهذا جواب كل سؤال يورد في هذا الباب في أنهم إنما يضلون أهل الهدى . فهم في تقليدكم على هدى .

فإن قيل : فأنتم تقولون أن الأئمة المقلدين في الدين على هدى فقلدوهم على هدى قطعاً لأنهم سالكون خلفهم .

قيل : سلكهم خلفهم مبطل لتقليدكم لهم قطعاً فإن طريقهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليدكم كالقدم قلده عنهم فن ترك الحجة وأرتكب ما نهى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عنه قبلهم فليس على طريقهم بل هو من المخالفين لهم وإنما يكون على طريقهم من اتبع الحجة وانقاد للدليل ولم يتخذ رجلاً بعينه سوى الرسول صلى الله عليه وسلم يجعله مختاراً على الكتاب والسنة يرضيها على قوله . وبهذا يظهر بطلان فهم من جعل التقليد اتباعاً وإيهاً وتقليد بل هو مخالف للاتباع : وقد فرق الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وأهل العلم بينهما فإن الاتباع سلك طريق الشيع والأتيان بمثل ما أتى به انتهى ظلام صاحب اعلام الموقعين . وقد تقدم الفرق بينهما في المقدمة فلا رجة للاعادة والله تعالى أعلم .

الخاتمة

في ابطال شبه المقلدين والجواب عما اورده

على المتبعين اهل الاهواء المتعصين

قال ابن القيم في الاعلام : (فصل) في عقد مجلس مناظرة بين مقلد معاند وصاحب حجة منقاد للحق حيث كان .

قال المقلد نحن معاشر المقلدين ممثلون قول الله سبحانه (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) فامر سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم . وهذا نص قولنا . ولقد ارشدنا النبي ﷺ الى سؤال من يعلم قال في حديث صاحب الشجرة : « الاسألوا اذ لم يعلموا انما شفاه الى السؤال (١) » وقال ابو العسيف الذي زنى ابنته بامرأة مستأجرة : ولاني سألت اهل العلم فاخبروني أن على ابني جلد مائة وأن على امرأته الرجم (٢) « فلم ينكر عليه تقليد من هو أعلم منه . وهذا علم الارض عمر قد قلدا يا بكر . فروى شعبة عن حاصم الاحول عن الشعبي أن ابا بكر قال في الكلاله : اقضى فيها ، فان يكن صوابا فزنا الله وان يكن خطا فعن ومن الشيطان والله بى . وهو مادون الولد والوالد ، فقال عمر بن الخطاب : انى لاسخى من الله ان اخالف ابا بكر ، وصح عنه أنه قال له : رأينا تبم لرأيك ، وصح عن ابن مسعود أنه كان ياخذ بقول عمر . وقال الشعبي : كان ستة من أصحاب النبي ﷺ يقتون الناس . ابن مسعود . وعمر بن الخطاب . وعلى . وزيد بن ثابت . وابى بن كعب . وابو موسى ، وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة ، كان عبدالله يدع قوله لقول عمر . وكان ابو موسى يدع قوله لقول على . وكان زيد يدع قوله لقول أبى بن كعب . وقال حبيب : ما كنت ادع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس ، وقد قال النبي ﷺ : « ان معاذاً قد سن لكم ستة » وذلك ما فعله في شأن الصلاة حيث اخر قضاء ما فاته مع الامام الى بعد الفراغ . وكانوا يصلون ما فاتهم اولاً ثم يدخلون مع الامام . وقال المقلدون : وقد امر الله تعالى بطاعته وطاعته رسول الله ﷺ . واولى الامر . وهم العلماء ، أو العلماء والامراء وطاعتهم تقليد من فيما يقتون به ، فانه لولا تقليد من لم يكن هناك طاعة اختص بهم . وقال الله تعالى : (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه)

(١) رواه الدارقطني وابو داود عن جابر قال : « خرجنا في سفر ، فأصاب رجلا منا حجر فشق به في رأسه ، ثم احتمل فسأل أصحابه هل تجدون لى رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل يديك » الحديث . (٢) للعسيف : الاجير وقصت في الحدود عند احمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى عن أبى هريرة .

(١٢١ - لقاط مهم أولى الابصار)

وتقليدهم اتباع لهم قاعله عن رضى الله عنه ، ويكفى في ذلك الحديث المشهور « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » وقال عبد الله بن مسعود : من كان مستألفين من قدماء ، فان الحى لا يؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد ﷺ أبر هذه الأمة قلوبا ، واعمقها علما واقلها تكلفا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه فاعرفوا لهم حقهم وتمسكوا بهديهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم (١) وقد صرح عن النبي ﷺ أنه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » وقال : « اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر واهتدوا بهدى عمار وتمسكوا بهدى ابن أم عبد » وقد كتب عمر إلى شريح أن اقض بما في كتاب الله فان لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله ﷺ فان لم يكن في سنة رسول الله ﷺ فاقض بما قضى به الصالحون ، وقد منع عمر من بيع اموات الأولاد ، وتبعه الصحابة ، وأزم بالطلاق الثلاث واتبعوه أيضا ، واحتمل مرة فقال له عمرو بن العاص : خذ ثوبا غير ثوبك ، فقال : لو فعلتها صارت سنة ، وقد قال أبى بن كعب وغيره من الصحابة : ما استبان لك فاعمل به وما اشتبه عليك فكله إلى عالمه ، وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يفتنون رسول الله ﷺ حتى بين أظهرهم ، وهذا تقليد لهم قطعاً إذ قولهم لا يكون حجة في حياة النبي ﷺ ، وقد قال تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) فأوجب عليهم قبول ما أنذروهم به إذا رجعوا إليهم ، وهذا تقليد منهم العلماء •

وصح عن ابن الزبير أنه سئل عن الجدر الاخوة ، قال : أما الذى قال رسول الله ﷺ : « لو كنت متخذاً خليلاً من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلاً » فانه أنزله أبا ، وهذا ظاهر في تقليده له ، وقد أمر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد ، وذلك تقليد له ، وجاءت الشريعة بقبول قول القاتل . والمحاصر . والقاسم . والمقوم للمتقاتل وغيرها . والحالين بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد محض . واجتمعت الأمة على قبول قول المترجم . والرسول . والمعرف والمعدل ، واختلفوا في جواز الاكتفاء بواحد وذلك تقليد محض لهؤلاء وأجمعوا على جواز شراء اللحام والاثياب والأطعمة وغيرها من غير سؤال عن أسباب حلها وتحريمها اكتفاءً بتقليد أربابها ولو كلف الناس ظلم الاجتهاد وأن يكونوا علماء لضاعت مصالح العباد وتعللت الصنائع والمتاجر وكانت الناس ظلم علماء مجتهدين وهذا مما لا سبيل إليه شرعاً والقدر قدم من وقوعه . وقد أجمع الناس على تقليد الزوج للنساء اللاتي يهدين إليه زوجته وجواز وطئها تقليداً لمن في كونها هي زوجته ، واهتموا على أن الأمى يفتد في القبلة وعلى تقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وما يصح به لادعاء وعن تقليد الزوجة مسلمة كانت أو ذمية أنها قد طهرت من

حيضها ويباح للزوج وطؤها بالتقليد ويباح للولي تزويجها بالتقليد لها في انقضاء عتباتها على جواز تقليد الناس للمؤذنين في دخول الاوقات للصلاة ولا يجب عليهم الاجتهاد ومعرفة ذلك بالدليل، وقد قالت الامة السوداء لعقبة بن الحارث: أرضعتك وأرضعت امرأتك فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بغرافها وتقليدها فيما أخرت من ذلك .

وقد صرح الائمة بجواز التقليد فقال جعفر بن غياث : سمعت صفيان يقول : اذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وانت ترى تحريمه فلا تتبعه ، وقال محمد بن الحسن : يجوز للعالم تقليد من هو اعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو مثله ، وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال : وفي الضبع بعير قلته تقليداً لمطاء ، وقال في مسألة بيع الحيوان بالبراءة من الميوب : قلته تقليداً لعثمان ، وقال في مسألة الجد مع الاخوة : انه يقاسمهم ثم قال : وانما قلت بقول زيد وعنه أخذ اكثر الفرائض ، وقد قال في موضع آخر من كتابه الجديد قلته : تقليداً لمطاء ، وهذا ابو حنيفة في مسائل الآثار ليس معها الا تقليد من تقدمه من التابعين فيها ، وهذا مالك لا يخرج عن عمل اهل المدينة ويصرح في موطنه انه ادرك العمل على هذا وهو الذي عليه اهل العلم بلدنا ، ويقول في غير موضع ما رأيت احداً اقتدى به بفعله ولو جمعنا ذلك من كلامه لطال . وقد قال الشافعي في الصحابة : رأيتهم لنا خير من رأينا لانفسنا ، ونحن نقول ان رأى الشافعي والائمة معه خير لنا من رأينا لانفسنا .

وقد جعل الله تعالى في فطر العباد تقليد المتعلمين للاستاذين والمعلمين ، ولا تقوم مصالح الخلق الا بهذا وذلك عام في كل علم وصناعة وقد قاوت الله سبحانه بين قوى الازهان كقاوت بين قوى الابدان فلا يحسن في حكمته وعدله ورحمته أن يفرض على جميعهم معرفة الحق بدليله . والجواب عن معارضته في جميع مسائل الدين دقيقها وجليلها ، ولو كان كذلك لتساوت أقدام الخليفة في كونهم علماء بل جعل الله سبحانه هذا عالماً وهذا متعلماً وهذا متبعاً للعالم . وما به بمنزلة المأموم مع الامام والتابع مع المتبوع وأين حرم الله تعالى على الجاهل أن يكون متبعاً للعالم مؤتماً به مقلداً له يسير بسيره وينزل بنزوله وقد علم الله سبحانه أن الحوادث والنوازل كل وقت تازله بالخلق فهل يفرض على كل منهم فرض عين أن يأخذ حكم تازله من الادلة الشرعية بشروطها ولوازمها ؟ وهل ذلك في إمكان فضلاً عن كونه مشروعا ومؤلاً لأصحاب رسول الله ﷺ فتحروا البلاد وكان حديث العهد بالاسلام يسألهم فيفتونه ولا يقولون له وعليك أن تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل ولا يعرف ذلك من أحد منهم البته ، وهل التقليد إلا من لوازم التكليف ولوازم الوجود فهو من لوازم الشرع والتدبر والمنكرون له مضطرون إليه ولا بد وذلك فيما تقدم بيانه من الاحكام وغيرها .

ونقول لمن احتج على إبطاله كل حجة أثرية ذكرتها فانت مقلد لحملتها ودرواتها إذا لم يتم دليل قطعي على صدقهم فليس يدك الاتقليد الراوى وليس يد الحاكم الاتقليد الشاهد وكذلك ليس يد العامى الاتقليد العالم فإلى الذى سوغ لك تقليد الراوى والشاهد ومنعنا من تقليد العالم وهذا سمع بأذنه مارواه وهذا عقل بقلبه ماسمعه فادى هذا مسموعه وأدى هذا معقوله وفرض على هذا تأدية ماسمعه وعلى هذا تأدية ماعقله وعلى . نلم يبلغ منزلتهما القبول منهما .

ثم يقال للمناعين من التقليد أتم منعتوه خشية وقوع المقلد فى الخطأ بأن يكون من قلده منخطئا فى فتواه ، ثم أوجبت عليه النظر والاستدلال فى طلب الحق ولا ريب أن صوابه فى تقليده للعالم أقرب من صوابه فى اجتهاده هو لنفسه وهذا لمن أراد شراء سلعة لاخبرة له بها فانه إذا قلده عالما بتلك السلعة خيرا بها أمينا ناسحا كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء .

وقال أصحاب الحجة: عجبا لكم معاشر المقلدين الشاهدين على أنفسهم مع شهادة أهل العلم بانهم ليسوا من أهله ولا محدودين فى زمرة جيله ، كيف أبطلتم مذهبكم بنفس دليكم فى التقليد والاستدلال؟ وأين منصب المقلد من منصب المستدل؟ بل ما ذكرتم من الأدلة لإثبات استعرتهموها من صاحب الحجة فجملتم بها بين الناس وكنتم فى ذلك متشبهين بما لم تعلموه ناطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنكم لم تتقوه ، وذلك وب زور لبستموه ومنصب لستم من أهله غضبتوه فاعبرونا هل صرتم إلى التقليد لدليل قادكم إليه وبرهان دليكم عليه فنزلتم به من الاستدلال أقرب منزل ، وكنتم به عن التقليد بمنزل أوسلكنتم به اتفاقا وبجأ عن غير دليل وليس إلى خروجكم عن أحد هذين القسمين سبيل وأيهما كان فهو بفساد مذهب التقليد حاكم والرجوع إلى مذهب الحجة لازم وعن أن خاطبناكم بلسان الحجة قلتم لنا من من أهل هذا السبيل وأن خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما اقتضوه من الدليل والعجب أن كل طائفة من الطوائف بل كل أمة من الأمم تدعى أنها على حق حاشا فرقة التقليد فانهم لا يدعون ذلك ولو ادعوه لكانوا مبطلين ، فانهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يستقدوا بتلك الأقوال لدليل قادم إليه وبرهان دليهم عليه وإنما سيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحال من العاقل .

وأعجب من هذا أن أنتمهم فهوهم عن تقليدهم فنصومهم وخالفوهم ، وقالوا نحن على مذاهم وقد دانوا بخلافهم فى أصل المذهب الذى بنوا عليه ، فانهم بنوا على الحجة ونهوا عن التقليد وأوصوهم إذا ظهر البليل أن يتركوا أقوالهم ويتبعوه فخالفوهم فى ذلك طه وقالوا نحن من أتباعهم تلك أمانهم وما أتباعهم إلا من سلك سيلهم ، واقضى آثارهم فى أصولهم وفروعهم .

وأعجب من ذلك أنهم مصرحون في كثير يطلان التقليد وتحريمه وأنه لا يحل القول به في دين الله سبحانه، ولو اشتراط الامام على الحاكم أن يحكم بمذهب معين لم يصح شرطه ولا توليته، ومنهم من صحح التولية وأبطل الشرط وكذلك المفتي عليه الافتاء بما يعلم صحة باتفاق الناس والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده، وطريق ذلك مسدود عليه، ثم كل منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لتبوعه لا يفارق قوله، ويترك له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره وهذا من أعجب أحوالهم.

وأيضاً فانا نعلم بالضرورة أنه لم يكن في عصر الصحابة رضي الله عنهم رجل واحد اتخذ رجلاً منهم يقلده في جميع أقواله، فلم يسقط منها شيئاً، وأسقط أقوال غيره فلم يأخذ منها شيئاً، ونعلم بالضرورة أن هذا لم يكن في عصر التابعين ولا تابع التابعين فليكن ذنب المقلدون برجل واحد سلك سبيلهم الوخيمة في القرون المفضلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما حدثت هذه البدعة في القرن الرابع المذموم على لسانه صلى الله عليه وسلم فالمقلدون لتبوعهم في جميع ما قالوه يبيعون به القروج والدماء والأموال ويحرمونها ولا يدرون ذلك صواباً أو خطأ على خطر عظيم ولهم بين يدي الله تعالى موقف شديد يعلم فيه من قال على الله تعالى ما لا يعلم أنه لم يكن على شيء.

وأيضاً فنقول لكل من قلده واحداً من الناس دون غيره : ما الذي خص صاحبك أن يكون أولى بالتقليد من غيره؟ فإن قال: لأنه أعلم أهل عصره وزاد فضله على من قبله مع جزمه بالباطل أنه لم يجز. بعده أعلم منه قبل له : وما يدريك ولست من أهل العلم بشهادتك على نفسك أنه أعلم الأمة في وقته؟ فإن هذا إنما يعرفه من عرف المذاهب وأدلتها وراجعها ومرجوحها فالأصح ونقد الدراهم؟ وهذا أيضاً باب آخر من القول على الله تعالى بلا علم.

ويقال له ثانياً : فابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي بن كسب ومعاذ بن جبل وعائشة. وابن عباس. وابن عمر رضي الله عنهم أعلم من صاحبك بلا شك فهلا قلدهم وتركته؟ بل سعيد بن المسيب والشعبي وعطاء وطاوس وامثالهم أعلم وأفضل بلا شك ولم تركت تقليد الأعلام الأفضل الأجمع لأدوات الخير والعلم والدين ورغبت عن أقواله ومذاهبه إلى من هو دونه؟ فإن قال: لأن صاحبى ومن قلده أعلم به منى تقليدى له أوجب على مخالفة قوله لقول من قلده لأن وفور علمه ودينه يمنعه من مخالفة من هو فوقه وأعلم منه إلا لدليل صار إليه أو هو أولى من قول كل واحد من هؤلاء، قيل له: ومن أين علمت الدليل الذي صار إليه صاحبك الذي زعمت أنت وصاحبك أنه أولى من الدليل الذي صار إليه من هو أعلم منه وخير منه أو هو نظيره؟ وقولان معاً متناقضان لا يسكران صواباً، بل

أحدهما هو الصواب . ومعلوم أن ظفر الاعلم الافضل بالصواب أقرب من ظفر من هو دونه .

فان قال: علست ذلك بالدليل فيها يقال له: إذا قد انتقلت عن منصب التقليد الى منصب الاستدلال وابطلت التقليد .

ثم يقال له ثانيا : هذا لا ينفعك شيئا البتة فيما اختلف فيه ، فان من قلده ومن قلده غيرك قد اختلفا وصار من قلده غيرك الى موافقة أب بكر وعمر أو علي أو ابن عباس أو عائشة وغيرهم دون من قلده فلا نصحت نفسك وامتدحت لشدك وقلت: هذان عالمان كبيران ومن أحدهما من ذكر من الصحابة فهو أولى بتقليدي آياه .

ويقال ثالثا : امام بامام ويسلم قول الصحابي فيكون أولى بالتقليد .

ويقال رابعا : اذا جاز أن يظهر من قلده يعلم خفى على عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومن دونهم فأجوز وأجوز أن يظهر نظيره ومن بعده يعلم خفى عليه هو فان النسبة بين من قلده وبين نظيره ومن بعده أقرب بكثير من النسبة بينه وبين الصحابة والخلفاء على من قلده أقرب من الخلفاء على الصحابة .

ويقال خامسا : اذا سوفت لنفسك مخالفة الافضل الاعلم لقول المفضول فلا سوفت لما مخالفة المفضول لمن هو أعلم منه وهل كان النوى يبنى ويجب الاعمس ما ارتكبه .

ويقال سادسا : هل أنت في تقليد امامك واباحة الفروج والأموال وقلها عن مريدك الى غيره موافق لأمير الله تعالى ورسوله ﷺ أو اجماع أمته أو قول أحد من الصحابة فان قال: نعم قيل له : ما يعلم الله ورسوله وجميع العلماء بطلانه، وإن قال : لا فقد كفانا مؤثته وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله وأهل العلم عليه .

ويقال سابعا : تقليدك لمبتوعك يحرم عليك تقليده فانه نكاحك عن ذلك وقال لا يحل لك أن تقول بقوله حتى تعلم من أين قاله ونهاك عن تقليده وتقليد غيره من العلماء فان كنت مقلدا له في جميع مذهبه فهذا من مذهبه فلا اتبعته فيه .

ويقال ثامنا : هل أنت على بصيرة في أن من قلده أولى بالصواب من سائر من رغبت عن قوله من الاولين والآخرين ، أم لست على بصيرة ؟ فان قال : أنا على بصيرة قال ما يعلم بطلانه، وإن قال لست على بصيرة وهو الحق ، قيل له : وما عذرنا غدا بين يدي الله سبحانه حين لا ينفعك من قلده بحسنة واحدة ولا يعمل عنك سيئة واحدة إذا حكمت وأتيت بين خلقه بما لست على بصيرة منه هل هو خطأ أم صواب ؟

ويقال تاسعا : هل تدعي عصمة متبوعك أو تجوز عليه الخطأ ؟ والاول لا سبيل اليه بل تقر

يطلانه فتمين الثاني . واذا جوزت عليه الخطأ فكيف تحلل وتحرم وتوجب وترقى السماء وتبيح الفروج وتنقل الاموال وتضرب الابشار بقول من أنت مقر بجواز كونه مخطئاً ؟

ويقال عاشراً : هل تقول إذا حكمت وأثبتت بقول من قلته إن هذا مودين الله الذي ارسل به رسوله ﷺ وانزل به كتابه وشرعه لعباده ولادين له سواء او تقول ان دين الله تعالى الذي شرعه لعباده خلافه او تقول : لا أدري ؟ ولا بذلك من قول من هذه الاقوال . ولا سبيل لك الى الاول قطعاً فان دين الله الذي لادين له سواء لا يسوغ مخالفته واقل درجات مخالفته ان يكون من الآثمين . والثاني لا تدعيه فليس لك ملجأ الا الثالث . فبالله العجب كيف تسباح الترويج والدعاء والاموال والحقوق وتحلل وتحرم بأسر احسن احواله وافضلها لادري

فان كنت لاتدري فتلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة اعظم

ويقال حادى عشر : على أى شيء كان الناس قبل أن يولد فلان وفلان والذين قلدتموهم وجعلتم اتواهم بمنزلة نصوص الشارع وليتكم اقتصرتم على ذلك بل جعلتموها اولى بالاتباع من نصوص الشارع أفكان الناس قبل وجود هؤلاء على هدى او ضلالة ؟ فلا بد من أن يقرؤا بأنهم كانوا على هدى . فيقال لهم : فما الذى كانوا عليه غير اتباع القرآن والسنن والآثار ، وتهديم قول الله تعالى ورسوله ﷺ وآثار الصحابة على ما يخالفها والتحاكم اليها دون قول فلان ورأى فلان وإذا كان هذا هو الهدى (فماذا بعد الحق الا الضلال فاني يوفكون) *

فان قالت : كل فرقة من المقلدين : وكذلك يقول صاحبنا هو الذى ثبت على ما مضى عليه السلف واقضى منهاجهم ، وسلك سبيلهم . قيل لهم : فن سواء من الائمة هل شارك صاحبكم فى ذلك أو انفرد صاحبكم بالاتباع وحرمة من عداه ؟ فلا بد من واحد من الامرين . فان قالوا بالثاني فهم اضل سيلان الانعام يؤن قالوا بالاول فيقال : كيف وقفتم بقبول قول صاحبكم فله ورد قول من هو مثله أو أعلم منه فله فلا يرد لهذا قول حتى كان الصواب وفقاً على صاحبكم والخطأ وفقاً على من خالفه ولهذا أتم مولون بنصرته فى كل ما قاله وبالرد على من خالفه فى كل ما قاله . وهذه حال الفرقة الأخرى معكم *

ويقال ثانى عشر : من قلدتموهم من الائمة قد نهوكم عن تقليدهم وأتم أول مخالف لهم . قال الشافعى : مثل الذى يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري ، وقال أبو حنيفة . وأبو يوسف : لا يحمل لاحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه ، وقال أحمد : لا تتخذ دينك أحداً *

ويقال ثالث عشر : هل اتمم موقوفون بانكم غدا موقوفون بين يدي الله سبحانه وتعالى وتسألون عما قضيتم به فى دماء عباده وفروجهم واموالهم ، وعما أقيمت به فى دينه عمرين وعطلين وموجعين ؟

فان قالوا : نحن موقنون بذلك ، فيقال لهم : فاذا سالكم من ابن قلم ذلك ، فاذا جوابكم ؟ فان قلم جوابنا انا احلنا او حررنا وقضينا بما في كتاب الأصل لمحمد بن الحسن عما رواه عن ابي حنيفة وابي يوسف من رأى واختيار ، وبما في المدونة من رواية سخون عن ابن القاسم من رأى واختيار ، وبما في الأم من رواية الريح من رأى واختيار ، وبما في جوابات غير هؤلاء من رأى واختيار ، وليتكم اقتصرتم على ذلك او صعدتم اليه او ساءت ميمكم نحوه بل نزلتم عن ذلك طبقات فاذا مستتم هل فلتتم ذلك عن امرى او عن امر رسولى فاذا يكون جوابكم إذا ؟ فان أمكنكم حيث أن تقولوا فلتنا ما امرتا به وامرنا به رسولك صلى الله عليه وسلم فزتم وتخلصتم وان لم يمكنكم ذلك فلابد ان تقولوا لم تأمرنا بذلك ولا رسولك ولا أئمتنا ولا بد من احد الجوابين فان قلم : نحن واتم في ذلك السؤال سواء قيل : اجل ولكن تفرق في الجواب فيقول ياربنا انك تعلم اننا لم نجعل احدا من الناس عيارا على كلامك وكلام رسولك صلى الله عليه وسلم وكلام أصحاب رسولك ونرد ما تنازعنا فيه اليه وتحاكم الى قوله وتقدم اقواله على كلامك وكلام رسولك صلى الله عليه وسلم وكلام أصحابه وكان الخلق عندما امون من ان تقدم كلامهم وآراءهم على وحيك بل اكفينا (١) بما وجدنا في كتابك وبما وصل الينا من سنة رسولك وبما اتفق به أصحاب نيك ، وان عدلنا عن ذلك فخطاه من لم يكن محمدا ، ولم تتخذ من دونك ولا رسولك ولا المؤمنين وليجة ، ولم تفرق ديننا نكون شيئا ، ولم تقطع امرنا بيننا ذرا ، وجعلنا أئمتنا قدوة لنا ووساطة بيننا وبين رسولك ﷺ في قلم ما بلغوه عن رسولك فابغناهم في ذلك وقد نام فيه إذا امرتا أنت وأمرنا رسولك ﷺ بان نسمع منهم وقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك ﷺ ، فسمعا لك ولرسولك وطاعة ولم تتخذهم أربابا تتحاكم الى اقوالهم ونخاصم بها ونوالى ونعاضد عليها بل عرضا اقوالهم على كتابك وسنة رسولك فما وافقهم قبلنا وما عالفهمما أصرحنا عنه وتركناه وإن كانوا اعلم منك برب رسولك ، فن وافق قوله قول رسولك صلى الله عليه وسلم فان اعلم منهم في تلك المسألة . فهذا جوابنا : ونحن ناشدكم الله وهل اتم كذلك حوز يمكنكم هذا الجواب بين يدي من لا يبذل القول لغيره ولا يروج الباطل عليه ؟

ويقول رابع عشر : كل طائفة منكم معاشر طوائف المقلدين قد انزلت جميع الصحابة من أولهم الى آخرهم ، وجميع التابعين من أولهم الى آخرهم وجميع علماء الامة من أولهم الى آخرهم إلا من قد تموم في مكان من لا يمتد بقوله ولا ينظر في قراءه ولا يشتغل بها ولا يستد بها ولا وجه للنظر فيها إلا لتعمل واعمال الفكر وكده في الرد عليهم إذا خالف قولهم قول متبوعهم وهذا هو المسوغ الرد عليهم فاذا خالف قول متبوعهم نصا عن الله تعالى ورسوله ﷺ فالواجب التحمل

والتكلف في اخراج ذلك النص عن دلالته والتجمل لدفعه بكل طريق حتى يصح قول متبرعهم ،
 فياقله لدينه وكتابه وسنة ورسوله وبلدعة كادت تثل عرش الايمان وتهدم ركنه لولا أن الله تعالى
 ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم باعلامه وينذب عنه فمن أسوأ أذبا على الصحابة والتابعين
 وسائر علماء المسلمين وأشد استخفافا بحقوقهم وأقل رعاية لواجبها وأعظم استهانة بهم من لا يلتفت
 الى قول رجل واحد منهم بولا الى فري غير صاحبه الذي اتخذه وليجة من دون الله ورسوله ﷺ .
 وقال خامس عشر : اذ انزل عيسى ابن مريم عليه السلام اماما عدلا وحكما مقسطا فبمذهب
 من يحكم وبرأى من يقضى ؟ ومعلوم أنه لا يقضى ولا يحكم الا بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم
 التي شرعها الله تعالى لعباده ، فذلك الذي يقضى به عيسى ابن مريم ﷺ احق وأولى هو الذي
 اوجب الله تعالى عليكم ان تقضوا وتفتوا به ولا يعمل لاحد ان يقضى ولا يفتى بشئ سواه البتة .
 وقال سادس عشر : من عجب أمركم أيها المقلدون أنكم اعترقتم وأقررتم على أنفسكم
 بالجزع عن معرفة الحق بدليله من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ مع سهولته وقرب
 مأخذه واستيلائه على أقصى غايات البيان واستحالة التناقض والاختلاف عليه ، فهو قتل مصدق
 عن قاتل معصوم ، وقد نصب الله سبحانه الأدلة الظاهرة على الحق ، وبين لبياده ما يتقون ،
 فادعيتهم العجز عن معرفة ما نصب الله تعالى عليه الأدلة وتولى يمانه . ثم زعمتم أنكم قد حرستم
 بالدليل أن صاحبكم أولى بالتقليد من غيره ، وأنه أعلم الأمة وأفضلها في زمانه ولم جراء وخلافة
 كل طائفة منكم توجب اتباعه وتحرم اتباع غيره ، يا هو في كتب أصولهم فعبجا كل المعجب لمن
 خفى عليه الترجيع فيما نصب الله تعالى عليه الأدلة من الحق ولم يهتد اليها واهتدى إلى
 أن متبوعه أحق وأولى بالصواب من عداه ولم ينصب الله تعالى على ذلك دليلا واحدا .
 وقال سابع عشر : أعجب من هذا ظنه من شأنكم معاشرة المقلدين أنكم إذا وجدتم آية
 من كتاب الله تعالى توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنكم تآخذون بها والعمدة في نفس
 الأمر على ما قاله لا على الآية ، وإذا وجدتم آية تخالف قوله لم تآخذوا بها وتعلبتم بها وجوه
 التأويل واخراجها عن ظواهرها حيث لم توافق رأيها وهكذا يفعلون في نصوص السنة سواء
 إذا وجدتم حديثاً صحيحاً يوافق قوله أخذتم به وقلمنا قوله صلى الله عليه وسلم سكيت
 وكيت ، وإذا وجدتم مائة حديث صحيح بل أكثر تخالفه لم تلتفتوا الى حديث منها ولم يكن
 لكم منها حديث واحد فتقولون لنا قوله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وإذا وجدتم مرسل
 يوافق رأيهم أخذتم به وجعلوه حجة هناك ، فإذا وجدتم مائة مرسل تخالف رأيهم اطرحتوها
 كلها من أولها الى آخرها وقلمنا لا نأخذ بالمرسل .

وقال ثامن عشر : أعجب من هذا أنكم إذا أخذتم الحديث مرسلان أو مستنداً لمواقفة

رأى صاحبكم ثم وجدتم فيه حكماً يخالف رأياً لم تأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وأن الحديث حجة فيما وافق رأى من قلدهم وليس بحجة فيما خالفه رأيه .

ولنذكر من هذا طرفاً لأنه من أعجب أمرهم فاحتج طائفة منهم على سلب طهورة الماء المستعمل في رفع الحدث بأن النبي ﷺ نهي أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة أو المرأة بفضل وضوء الرجل (١) ، وقالوا الماء المنفصل عن اعضائهما هو فضل وضوءهما ، وخالفوا نفس الحديث فجوزوا لكل منهما أن يتوضأ بفضل وضوء الآخر وهو المقصود بالحديث فإنه نهي أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة إذا خلت بالماء وليس بعدم للخلوة اثر ولا لكون الفضل فضلة امرأة اثرافخاله ، نفس الحديث الذي احتجوا به وحلوا الحديث على غير محله إذ فضل الوضوء يقين هو الماء الذي فضل منه ، ليس هو الماء المتوضأ به فإن ذلك لا يقال به فضل الوضوء فاحتجوا به فيما لا يراد به وأطلوا الاحتجاج به فيما أريد به .

ومن ذلك احتجاجهم على نجاسة الماء بالملاقاة وإن لم يتغير بنيه صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الدائم (٢) ثم قالوا لو بال في الماء الدائم لم ينجسه حتى ينقص عن قلتين ، واحتجوا على نجاسته أيضاً بقوله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها (٣) ثلاثاً » ثم قالوا : لو غمسها قبل غسلها لم ينجس الماء ، فلا يجب عليه غسلها وإن

(١) عن الحكم بن عمرو الغفاري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، ورواه ابن ماجه والنسائي ، قالوا : « وضوء المرأة » وقال الترمذي : حديث حسن . وقال ابن ماجه : صحيح . وقال البيهقي قال البخاري : حديث الحكم ليس بصحيح . وقال النووي : اتفق الحفاظ على تضعيفه . وقال الحفاظ ابن حجر : قد أغرب النووي في تضعيفه . وقد روى الإمام أحمد ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة بنت الحارث » . وقد حمل بعض العلماء حديث ميمونة على أنها لم تكن قد خلت به . وحديث الحكم على ما إذا خلت به . وربما جمع بينهما بأن الذي كان قد فضل من ميمونة كان كثيراً . فلم يعتبره فضلة . وحمل بعضهم النهي على التنزيه . (٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه » رواه البخاري . ورواه الترمذي بلفظ « ثم يتوضأ منه » ومسلم وأبو داود والنسائي والإمام أحمد بلفظ « ثم يغتسل منه » .

(٣) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثاً » فإنه لا يدري ابن أبي شيبة رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه . إلا أن البخاري لم يذكر العدد . وفي لفظ عند الترمذي وابن ماجه « إذا استيقظ

شاء أن يغمسها قبل الغسل فعل واحتجوا في هذه المسألة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفر الأرض التي بال فيها البائل واخراج ترابها (١) ثم قالوا لا يجب حفرها ، بل لو تركت حتى تنشف بالشمس والريح طهرت *

واحتجوا على منع الوضوء بالماء المستعمل بقوله صلى الله عليه وسلم «يا بني عبد المطلب ان الله كره لكم غسالة أيدي الناس» (٢) يعني الزكاة ، ثم قالوا : لا تحرم الزكاة على بني عبد المطلب *

واحتجوا على أن السمك الطافي إذا رفع في الماء لا يتنجس بخلاف غيره من ميتة البرفاته ينجس الماء بقوله صلى الله عليه وسلم في البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» (٣) ثم خالفوا هذا الخبر نفسه فقالوا : لا يحمل مامات في البحر من السمك الطافي ولا يحمل بما فيه أصلاً غير السمك ، واحتج أهل الرأي على نجاسة الكلب وولوغه بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ

أحدكم من الليل » وهي توحيد مذهب إليه الامام احمد من أنه مخصوص بنوم الليل . وقد حمله أكثر العلماء على الاستحباب . وحمله الظاهرية على الوجوب : فإذا غمسها قبل الغسل أثم والماء على حاله لم تتغير طهوريته *

(١) عن أبي هريرة قال : « قام أعرابي فبال في المسجد . فقام إليه الناس ليقعوا به . فقال النبي ﷺ : دعوه . وأرقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » ، رواه احمد والبخارى والترمذي والنسائي وابو داود وابن ماجه وهو متفق عليه من حديث أنس أيضاً . وقد رواه الدارقطني عن انس بزيادة « احفروا مكانه » وقد أعله الدارقطني بأن عبد الجبار تفرد بها دون أصحاب ابن عينة وأنه دخل عليه حديث في حديث . وأنه عند ابن عينة عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلاً فيه الزيادة ، وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولاً بدونها *

(٢) عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال قال رسول الله ﷺ : « ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، إنما هي اوساخ الناس » ، رواه مسلم . والحديث دليل على تحريم الزكاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله . وقد نقل الاجماع على هذا ابو طالب وابن قدامة من أئمة الحنابلة . وقد نقل الجواز عن أبي حنيفة *

(٣) رواه مالك والشافعي وأصحاب السنن الاربعة وابن خزيمة وابن حبان وابن أبي دارود والدارقطني والحاكم والبيهقي . وحكى الترمذي عن البخارى تصحيحه . ورواه الامام احمد وابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم عن جابر بن عبد الله . قال ابو علي بن السكن : حديث جابر صحيح مروي في هذا الباب *

الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات، (١) ثم قالوا : لا يجب غسله سبعا ، بل يغسل مرة ومنهم من قال ثلاثا .

واحتجوا على تفریقهم في النجاسة المخلطة بين قدر الدرهم وغيره بحديث لا يصح من طريق غطيف عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة رفعه ، تعاد الصلاة من قدر الدرهم (٢) ، ثم قالوا : لاتعاد الصلاة من قدر الدرهم .

واحتجوا بحديث ابن أبي طالب في الإفاة في زيادة الابل على عشرين ومائة انها ترد الى اول الفريضة فيكون في كل خمس شاة وخالفوه في أثناعشر موضعا منه ثم احتجوا بحديث عمرو ابن حزم ، ان ما زاد على مائتي درهم فلا شيء فيه حتى يبلغ أربعين فيكون فيها درهم ، وخالفوا الحديث نفسه في نص ما فيه في أكثر من خمسة عشر موضعا .

واحتجوا على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام بحديث المصراة (٣) وهذا من إحدى المجائب فانهم من أشد الناس انكاراً له ولا يقولون به فان كان حقا وجب اتباعه وان لم يكن صحيحا لم يجز الاحتجاج به في تقدير الثلاث ، مع انه ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط . قالوا اريد بالحديث ودل عليه خالفوه والذي احتجوا عليه به لم يدل عليه .

واحتجوا لهذه المسألة أيضا بخبر حيان بن منقذ الذي كان يفتن في البيع لمجل له النبي ﷺ الخيار ثلاثة أيام (٤) وخالفوا الخبر ظهرا فلم يثبتوا الخيار بالنبي ولو كان يساوي عشر معشار

(١) رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) قال السيوطي في الجامع الصغير : رواه ابن عدي في الكامل والبيهقي في السنن اه ، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان : غطيف الطائفي ، ويقال المزني عن الزهري وعنه اسد بن عمرو بحديث منكر ذكره الدارقطني من طريقه وقال : وهم اسد في تسميته وانما هو روح بن غطيف وهو متروك ثم اسنده كذلك من رواية القاسم بن مالك المزني أحد الثقات عن روح بن غطيف عن الزهري .

(٣) عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : ولا تصروا الابل والغنم . فمن اتباعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيا امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر . متفق عليه . وقد رواه اصحاب السنن بالفاظ اخرى . وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم على العمل بظاهر الحديث . وخالف الحنفية وقالوا : لا يرد البيع بعبء التصرية . واعتدوا عن الحديث بالقدح في أبي هريرة . وبانه حديث مضطرب ، وبانه منسوخ ، وبانه معارض بقوله تعالى : (وان عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وطلبها اعداء قدردها العلماء . وانظر الكلام عليها في سبل السلام ، ونيل الاوطار والمحلى لابن حزم وغيرهما (٤) في اسد الغابة والاصابة : انه حبان - بفتح الحاء المهملة - ابن منقذ . وفي تاريخ البخاري وابن ماجه والدارقطني وسند المجدي :

م بذل فيه ، وسواء قال المشتري : لاخلابة او لم يقل ، وسواء غبن قليلا او كثيرا لا خيار له في ذلك كله .

واحتجوا في إيجاب الكفارة على من أفطر في نهار رمضان بأن في بعض الفاظ الحديث « أن رجلا أفطر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يذفر (١) » ثم خالفوا هذا اللفظ بعينه فقالوا ان استف دقيقا أو بلغ عجبنا أو أهليجا افطر ولا كفارة عليه .

واحتجوا على وجوب القضاء على من تعدد التقيء بحديث أبي هريرة (٢) ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا ان تقيأ اقل من ملء فيه فلا قضاء عليه .

واحتجوا على تحديد مسافة القصر والفطر بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاثة ايام الا مع زوج او مع ذى محرم (٣) » وهذا مع

أنه منفذ آياه . وحديثه عند البخارى ومسلم عن ابن عمر مختصرا . وعند أحمد وأصحاب السنن عن أنس ، وأن رجلا على صدر رسول الله ﷺ كان يتناع وثان في عقده - ينى في عقله - ضعف فأتى أهله النبي ﷺ ، فقالوا يا رسول الله أحجر على فلان فإنه يتناع وفي عقده ضعف فدعاه ونهاه عن البيع . فقال: يا رسول الله اتى لأصير عن البيع . فقال : ان كنت غير تارك للبيع قل : ما . وما ، ولا خلابة . وصححه الترمذى . والخلابة بكسر الخاء الخديعة . وانما ضعف نقله لأنه أصيب بشجة في رأسه آمة في إحدى غزواته مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فانتثرت فيه ذلك .

(١) عن أبي هريرة « ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ملكك . قال: ما شانك ؟ قال: وقعت امرأتى في رمضان » الحديث متفق عليه ، وقد روى الدارقطنى عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن أبي هريرة « أن رجلا أكل في رمضان فأمره النبي ﷺ أن يعتق رقبة » الحديث قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : اسنده ضعيف لضعف أبي معشر ، وقد جاء في رواية مالك وجماعة عن الزهرى في الحديث المشهور « أن رجلا قال : أفطرت في رمضان ، لكن حمل على الفطر بالجماع جمعا بين الروايات . قال البيهقى : رواه عشرون من حفاظ أصحاب الزهرى بذكر الجماع (٢) رواه الدارقطنى وأصحاب السنن وابن حبان والدارقطنى والحاكم بلفظ « من ذرعه التقيء وهو صائم فلا قضاء عليه ومن استقاء فليقض » قال النسائى وقته عطاء عن أبي هريرة . وقال الترمذى : لا نعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس . وقال البخارى : لا اراه محفوظا . وقد روى من غير وجه . ولا يصح اسنده ، وقال ابو داود : وبعض الحفاظ لا تراهم محفوظا . وأنكره احمد (٣) رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما

أنه لا دليل فيه البتة على ما ادعوه، فقد خالفوه نفسه، قالوا : يجرى للملوك والمكاتب وأم الولد السفر مع خير زوج ومحرم .

واحتجوا على منع المحرم من تنطية وجهه بحديث ابن عباس في الذي وقعت فيه ناقته وهو محرم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تخمروا رأسه ولا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً » (١) وهذا من العجب فإنهم يقولون إذا مات المحرم جاز تنطية رأسه ووجهه وقد بطل إجماله . واحتجوا على إيجاب الجزاء على من قتل ضبعاً في الأحرام بحديث جابر « أنه أقي بأكلها والجزاء على قاتلها » وأسند ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا لا يجل أكلها .

واحتجوا فيمن وجبت عليه ابنة غاض فأعطى ثلثي ابنة لبون تساوى بنت المخاض أو حماراً يساويها أنه يجرى به حديث أنس الصحيح وفيه من وجبت عليه ابنة غاض وليست عنده إلا ابنة لبون فإنها تؤخذ منه ويرد عليه الساعى شاتين أو عشرين درهماً (٣) وهذا من العجب فإنهم لا يقولون بمادل عليه الحديث من تعيين ذلك . ويستدلون على ما لم يدل عليه بوجه ولا أريد به .

واحتجوا على إسقاط الحدود في دار الحرب إذا فعل المسلم أسبأها بحديث « لا تقطع الأيدي في الغزو » (٤) وفي لفظ « في السفر » ولم يقولوا بالحديث فإنه عديم لا أثر للسفر ولا للغزو في ذلك .

واحتجوا في إيجاب الأضحية بحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأضحية وإن يطعم منها الجار والسائل فقالوا : لا يجب أن يطعم منها جار ولا سائل .

واحتجوا في إباحة ما ذبحه غاصب أو سارق بالخبر الذي فيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى إلى الطعام مع رهط من أصحابه فلما أخذ لقمة قال إني أجد لحم شاة أخذت بغير حق ، فقالت المرأة يا رسول الله إني أخذتها من امرأة فلان بغير علم زوجها فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطعم الأسارى » (٥) وقد خالفوا هذا الحديث فقالوا : ذبيحة الغاصب حلال ولا تحرم على المسلمين .

(١) رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما والواقص دق العنق

(٢) رواه الدارقطني والحاكم من طريق إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : « الضبع صيد فإذا أصابه المحرم فبِهِ كبش مسن ويؤكل » .

(٣) رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وقطعة البخاري في عشرة مواضع .

(٤) رواه أحمد والنسائي وأبو داود والترمذي عن بشر بن أرطاة (٥) رواه أحمد وأبو داود

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم: « جرح العجماء جبار (١) » في اسقاط الضمان بجناية المواشي ثم خالفوه فيما دل عليه وأريد به ، فقالوا : من ركب دابة أو ساقها أو قادما فهو ضامن لما عصت بهما ، ولا ضمان عليه فيما ألتفت برجلها *

واحتجوا على أن الامام يكرر إذا قال المقيم: قد قامت الصلاة بحديث بلال أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبقني بآمين » (٢) ويقول أبي هريرة لمروان : لا تسبقني بآمين ثم خالفوا الخبر جباراً فقالوا : لا يؤمن الامام ولا المأموم *

واحتجوا على مسح ربع الراس بحديث المغيرة بن شعبة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعمامته (٣) » ثم خالفوه فيما دل عليه ، فقالوا : لا يجوز المسح على العمامة ولا أثر للمسح على البتة فإن الفرض سقط بالناسية ، والمسح على العمامة غير واجب ولا مستحب عندهم *

واحتجوا لقولهم في استحباب مساواة الامام بقوله صلى الله عليه وسلم : « إننا جعل الامام ليؤتم به » (٤) فقالوا والالتزام به يقتضي أن يفعل مثل فعله سواء ، ثم خالفوا الحديث فيما دل عليه لأن فيه « فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا » وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى جالسا فصلوا جلوساً أجمعين » *

واحتجوا على أن الفاتحة لاتتم في الصلاة بحديث المسىء في صلاته حيث قال له : « اقرأ ما تيسر من القرآن » (٥) وخالفوه فيما دل عليه صريحا في قوله : « ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا » وقوله : « ارجع فصل فانك لم تصل » فقالوا : من ترك الطمأنينة فقد صلى وليس الأمر بها فرضا لازما ، مع أن الأمر بها بالقراءة سواء في الحديث *

والدارقطني عن عاصم بن كليب عن أبيه « أن رجلا من الانصار أخبره قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجي بالطعام فوضع يده ، ثم وضع القوم قافلا ، فظفر أبأؤنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يلك لقمة في فمه ثم قال : أجد لحما شاة » الحديث (١) رواه البخاري ومسلم واحمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العجماء جرحها جبار ، والبتر جبار والمعدن جبار . وفي الرثار الخس » (٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير عن سليمان أن بلالا قال : قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله موثقون (٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي وصححه (٤) متفق عليه من حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما (٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه *

واحتجوا على إسقاط جلسة الاستراحة بحديث أبي حميد حيث لم يذكرها (١) وخالفوه في نفس مادل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه .
 واحتجوا على إسقاط فرض الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في الصلاة بحديث ابن مسعود فاذا قلت ذلك فقد تمت صلاتك (٢) ثم خالفوه في نفس مادل عليه ، فقالوا صلاته تامة قال ذلك أو لم يقله .

واحتجوا على جواز الكلام والامام على المنبر يوم الجمعة بقوله صلى الله عليه وسلم للداخل : « أصليت يا فلان قيل أن تجلس قال : لا قال : قم فاركع ركعتين (٣) » وخالفوه فيما دل عليه فقالوا من دخل والامام يخطب فليجلس ولا يصلي .
 واحتجوا على كراهة رفع اليدين في الصلاة بقوله ﷺ : « ما بالمرأى أيديهم كأنها أذنان خيل شمس » (٤) ثم خالفوه في نفس مادل عليه ، فإن فيه « إنما يكتفى أحدكم أن يسلم على أخيه عن يمينه وشماله السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله فقالوا لا يحتاج إلى ذلك ويدل عليه غيره من كل عمل مفسد للصلاة .

واحتجوا في استخلاف الامام اذا أحدث بالخبر الصحيح « أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وأبو بكر يصلي بالناس فتأخر أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ، ثم خالفوه في نفس مادل عليه فقالوا : من فعل ذلك بطلت صلاته وأبطلوا صلاة من فعل مثل فعل النبي ﷺ وأبي بكر ومن حضر من الصحابة .

(١) رواه الامام احمد وابوداود والترمذي وصححه وابن ماجه مطولا . ورواه البخاري مختصرا (٢) متفق عليه . والامام ابن القيم رحمه الله في كتاب جلاء الانهام في الصلاة على غير الانام بحث طويل قيم ذكر فيه الحجج الناصحة والبراهين القوية على صحة القول بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة يحسن بكل مسلم أن يقرأه .

(٣) روى البخاري . ومسلم . واحمد . وأصحاب السنن ، عن جابر قال : « دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب . فقال : صليت ؟ قال : لا . قال : فصل ركعتين » وفي رواية لاحد ومسلم وأبو داود « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما » وفي رواية عند البخاري ومسلم « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين » والرجل هو سليك النطفاني ، قاله ابن ماجه عن أبي هريرة وجابر باسناد رجاله ثقات والسج من يتنص من العمل بهذه الاحاديث الصحيحة في تحية المسجد ومحاول الخروج عنها بدعاوى لا يقوم عليها دليل . وما هو الا التقليد الاعمى الذي نسأل الله أن يعجل بهدم طاغوته في القريب العاجل (٤) رواه احمد ومسلم والنسائي عن جابر بن سمرة .

فاحتجوا بالحديث فيما لا يدل عليه وأبطلوا العمل فيما دل عليه •

واحتجوا بقولهم : ان الامام اذا صلى جالسا لمرضى صلى المأموم خلفه قائما بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه خرج فوجد أبا بكر يصلي بالناس قائما فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم مجلس وصلى بالناس وتاخر أبو بكر ، ثم خالفوا الحديث في نفس مادل عليه وقالوا : ان تاخر الامام لغير حدث وتقدم الآخر بطلت صلاة الامامين وصلاة جميع المأمومين • واحتجوا على بطلان صوم من أكل يظنه ليلا فبان نهارا بقوله صلى الله عليه وسلم : ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (١) ، ثم خالفوا الحديث في نفس مادل عليه فقالوا لا يجوز الأذان لصلاة الفجر بالليل لا في رمضان ولا في غيره ، ثم خالفوه من وجه آخر فان في نفس الحديث هو ان ابن أم مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت (٢) وعدم من أكل في ذلك الوقت بطل صومه •

واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغائط بقول النبي ﷺ « لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها » (٣) ، وخالفوا الحديث نفسه وجوزوا استقبالها واستدبارها بالبول •

واحتجوا على عدم شرط الصوم في الاعتكاف بالحديث الصحيح عن عمر أنه نذر في الجاهلية ان يعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فامر النبي ﷺ أن يوفى بنذره (٤) ، وهم لا يقولون بالحديث ، فان عدمه أن نذر الكافر لا ينعقد ولا يلزم الوفاء به بعد الاسلام • واحتجوا على الرد بحديث « تحرم المرأة ثلاث موارد : عتيقها . ولقيطها وولدها الذي لاعت عليه (٥) » ولم يقولوا بالحديث في حيازتها مال لقيطها ، وقد قال به عمر بن الخطاب واسحاق

(١) رواه احمد والبخاري ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود رواه مسلم عن جابر بن سمرة . ورواه البخاري ومسلم عن عائشة (٢) هي عند احمد والبخاري • (٣) رواه احمد ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه عن ابي هريرة . والبخاري ومسلم عن ابي ايوب الانصاري (٤) رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر . وزاد الدارقطني في رواية : نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم . وقال البيهقي : ذكر الصوم فيه غريب . وقال عبدالحق : تقدمه سعيد بن بشير وهو مختلف فيه وضعف ابن الجوزي في التحقيق هذا الحديث من أجله • (٥) رواه ابو داود عن واثلة بن الاسقع . وقال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب لا نعرفه الا من حديث محمد بن حرب . هذا آخر كلامه . وفي استاده عمر بن رؤبة التخلى قال البخاري : فيه نظر . وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال : صالح الحديث . قيل : تقوم به الحجة ؟ فقال : لا ولكن صالح . وقال الخطابي : وهذا (١٨٢ - لفظ مهم أولى الأبيصار)

ابن راهويه ، وهو الصواب •

واحتجوا في توريث ذوى الارحام بالخبر الذى فيه « التمسوا وارثا أو ذارحم ، فلم يجدوا فقال : أعطوه لأكبر من رأيتم من خزاعة » (١) ولم يقولوا به في أن من لا وارث له يعطى ماله للكبير من قبيلته •

واحتجوا في منع القاتل ميراث المقتول بنجر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا يرث قاتل ولا يقتل مؤمن بكافر (٢) قالوا بأول الحديث دون آخره •

واحتجوا على حواز التيمم في الحضر مع وجود الماء للجنابة اذا خاف فوتها بحديث ابن جسيم ابن الحرث في تيمم النبي ﷺ (٣) ثم خالفوه فيما دل عليه في موضعين : أحدهما انه تيمم بوجهه وكفيه دون ذراعيه ، والثاني انهم لم يكرهوا رد السلام للمحدث ولم يستحبوا التيمم لرد السلام • واحتجوا في جواز الاقتصار في الاستجاء على حجرين بحديث ابن مسعود ان رسول الله ﷺ ذهب لحاجته وقال « اتني باحجار قائانه بحجرين وروثة فاخذ الحجرين وألقى الروثة » ، وقال : هذه ركس (٤) ، ثم خالفوه فيما هو نص فيه فاجازوا الاستجاء بالروث ، واستدلوا به على ما لا يدل عليه من الاكتفاء بالحجرين •

واحتجوا على أن من المرأة لا يتقض الوضوء بصلاة النبي ﷺ حاملا امامة بنت أبي العاص ابن الربيع إذا قام حملها وإذا ركع أو سجد وضعها (٥) ، ثم قالوا : من صلى كذلك بطلت صلاته وصلاة من اتى به قال بعض اهل العلم ومن العجب ابطالهم هذه الصلاة وتصحيحهم الصلاة بقرأة (مداهتان) بالفارسية ، ثم يركع قدر نفس ، ثم يرفع قدر حد السيف أو لا يرفع بل يتركها هو ساجدا ، ولا يضع على الأرض يديه ولا رجليه وإن امكن ان لا يضم ركبته صح

الحديث غير ثابت عند اهل النقل وقال البيهقي : لم يثبت البخارى ولا سلم هذا الحديث لجهة بعض رواه (١) رواه احمد وابو داود . وعند أبي داود : انظر كبر خزاعة فأدفعه اليه • وكبر بضم فسكون . وهو افضلهم في النسب الذى يحسب إلى الجد الاكبر (٢) بحث كثيرا عن هذا الحديث بهذا اللفظ فلم أجده . بل الذى وجدته في مسند احمد وسنن الترمذى وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « فضى رسول الله ﷺ أن لا يقتل مسلم بكافر » وفي ابن ماجه وفي أبي داود والترمذى عن أبي هريرة « القاتل لا يرث » ، وفي ابن ماجه « عن عمرو بن شعيب ان باقادة رجلا من بنى مدلج قتل ابنه فأخذته عمرائة من الابل : ثلاثين حقة وثلاثين جذعوا ربعين خلعة فقال ابن أخى المقتول سمعت رسول الله ﷺ يقول ليس لقاتل ميراث » ومثله في الترمذى (٣) رواه البخارى ومسلم وابو داود والنسائى والامام احمد (٤) رواه الامام احمد والبخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه (٥) رواه البخارى ومسلم والنسائى عن أبي قتادة •

ذلك ولاجهته ، بل يكفيه وضع رأسه كقدر نفس واحد ، ثم يجلس مقدار التشهد ، ثم يفعل فعلا ينافي الصلاة من فناء أو ضراط أو ضحك أو نحو ذلك .

واحتجوا على تحريم طوطء المسبية والمملوكة قبل الاستبراء بقول النبي ﷺ « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائض حتى تستبرأ بجيعة (١) » ثم خالفوا صريحه فقالوا : إن اعتقها وزوجها وقد رطها البارحة حل للزوج أن يطأها الليلة .

واحتجوا في ثبوت الحضانة للخالة بخبر ابنة حمزة ، « وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها خالتها (٢) » ثم خالفوه فقالوا : لو تزوجت الخالة بغير حرم للبنت كان عمها سقطت حضانتها . واحتجوا على المنع من التفريق بين الآخرين ، بحديث علي في نفيه عن التفريق بينهما (٣) ، ثم خالفوه ، فقالوا لا يرد اليه إذا وقع كذلك . وفي الحديث الأمر برده .

واحتجوا على جريان القصاص بين المسلم والذي يخبر روى « أن النبي ﷺ أقاد يهوديا من مسلم لطمه » ثم خالفوه ، فقالوا : لا قودى اللطمة والضربة ، لا بين مسلمين ولا بين مسلم وكافر . واحتجوا على أنه لا قصاص بين العبد وسيد ب قوله صلى الله عليه وسلم « من لطم عبده فهو حر (٤) » ثم خالفوه فقالوا : لا يعتق بذلك .

واحتجوا أيضا بالحديث الذي فيه « من مثل بعبده حتى عليه (٥) » فقالوا : لم يوجب عليه القود . ثم قالوا : لا يعتق عليه .

واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب « في العين نصف الدية (٦) » ، ثم خالفوه في عدة مواضع منها قوله « وفي العين القائمة الساذغة لو ضمتها ثلث الدية » ومنها قوله « في السنى السوداء ثلث الدية » .

(١) رواه الامام احمد وابو داود والحاكم وصححه عن أبي سعيد ورواه الدارقطني عن ابن عباس . والطبراني عن أبي هريرة وكان في غزوة اوطاس .

(٢) متفق عليه من رواية البراء بن عازب . وفي الحديث قصة . وابنة حمزة هي عمارة . ويقال أمامة تكنى بأم الفضل : وخالتها اسماء بنت عيسى امرأة جعفر بن أبي طالب .

(٣) عن علي قال « أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن ابيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له قال : أدر كم فازت بهما ولا تبعهما الا جميعا » رواه احمد والترمذي وابن ماجه .

(٤) روى احمد ومسلم وابو داود عن ابن عمر « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه »

(٥) رواه البيهقي من حديث ابن عمرو بن العاص في قصة زباج أبي روح لما جب عبده وجدع أفعه حين وجده مع جاريته أنه صلى الله عليه وسلم قال « من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر » قال الصنعاني في سبل السلام : فيه المتن بن الصباح ضعيف وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة .

(٦) رواه النسائي .

واحتجوا على جواز تفضيل بعض الاولاد على بعض بحديث النعمان بن بشير ، وفيه « أشهد على هذا غيري ، (١) ثم خالفوه صريحا . فان في الحديث نفسه « إن هذا لا يصلح ، وفي لفظ « إني لأشهد على جور » ، فقالوا : بل هذا يصلح ، وليس يجوز . ولكل أحد أن يشهد عليه . واحتجوا على أن النجاسة تزول بغير الماء من المائعات بحديث « إذا وطئ . أحدم الأذى بعليه فان التراب لهما ظهور (٢) ، ثم خالفوه فقالوا : لو وطئ . العذرة بخفيه لم يظهرهما التراب . واحتجوا على جواز المسح على الجيرة بحديث صاحب الشجرة (٣) ، ثم خالفوه صريحا فقالوا : لا يجمع بين الماء والتراب ، بل إما أن يقتصر على غسل الصحيح ان كان أكثر ولا يقيم ، وإما أن يقتصر على التيمم ان كان الجريح أكثر ولا ينسل الصحيح .

واحتجوا على جواز تولية أسراء أو حكام أو متولين مرتين ، واحدا بعد واحد بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أميرك زيد فان قتل فبعد الله بن رواحة فان قتل لمجمر (٤) » ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا : لا يصح تعليق الولاية بالشرط . ونحن نشهد بأنه أن هذه الولاية من أصح ولايات على وجه الأرض ، وأنها أصح من كل ولاياتهم من أولها إلى آخرها . واحتجوا على تضمين المثلث ما ألقفه ويملكه ما ألقفه بحديث القصة التي كسرتها إحدى أمهات المؤمنين . فرد النبي صلى الله عليه وسلم على صاحبة القصة نظيرتها (٥) ، ثم خالفوه

(١) رواه أحمد ومسلم وأبو داود من حديث جابر والقصة متفق عليها بالعاظ عدة .

(٢) رواه أبو داود وابن جبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط

مسلم عن أبي هريرة وقال النووي في الخلاصة : رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(٣) روى أبو داود والدارقطني عن جابر قال : « خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشد في رأسه فاحتلم ، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال : قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فانما شافه إلى السؤال إنما كان يكفيه أن يقيم ويعصر أو يعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليه وينسل سائر جسده ، »

(٤) رواه البخاري وغيره في قصة غزوة مؤتة .

(٥) عن أنس قال « أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم طعاما في قصة ، فضربت عائشة القصة يدها فألقت ما فيها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : طعام جلعام وإنه باناء رواه الترمذي وصححه . وهو بمناء عند البخاري وأحمد وأصحاب السنن . قال ابن حزم : بعض أزواجه هي زينب بنت جحش . ووقع مثل هذه القصة لعائشة مع أم سلمة كما روى النسائي عنها ، وروى أحمد وأبو داود والنسائي نحو هذه القصة لعائشة مع صفية .

جهاز أفتالوا: إنما يضمن بالدرهم والدنانير، ولا يضمن بالمثل *.

واحتجوا على ذلك أيضا بخير الشاة التي ذبحت بخير اذن صاحبها، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يردما على صاحبها، ثم خالفوه صريحا. فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يملكها الذابح، بل أمر باطعامها الاسارى *.

واحتجوا في سقوط القطع بسرقة الفواكه، وما يسرع اليه الفساد بخبر « لا قطع في ثمر ولا كثر (١) »، ثم خالفوا الحديث نفسه في عدة مواضع (أحدها) أن فيه « فاذا آواه الجرين فقه للقطع (٢) »، وعندهم لا قطع فيه آواه الجرين أولم يؤره (الثاني) أنه قاله إذا بلغ ثمن المجن « وفي الصحيح « ان ثمن المجن كان ثلاثة دراهم » وعندهم لا قطع في هذا القدر (الثالث) أنهم قالوا: ليس الجرين حرزا. فلو سرق منه ثمرا يابسا ولم يكن هناك حافظ لم يقطع *.

واحتجوا في مسألة الآبق يأتي به الرجل أن له أربعين درهما بخبر فيه « ان من جاء بآبق من خارج الحرم فله عشرة دراهم، أو دينار » وخالفوه جهره فأوجبوا أربعين *.

واحتجوا على خيار الشفعة على الفور بحديث ابن السبائي « الشفعة كحل العقال، ولا شفعة لصغير ولا لغائب. ومن مثل به فهو حر (٣) » فخالقوا جميع ذلك، الا قوله: « الشفعة كحل العقال ».

واحتجوا على امتناع القود بين الأب والابن والسيد والعبد بحديث « لا بقاد والد بولده ولا سيد بعده (٤) »، وخالفوا الحديث نفسه، فان تمامه « ومن مثل بعده فهو حر ».

واحتجوا على أن الولد يلحق بصاحب القراش دون الراني بحديث ابن وليدة زمعة. وفيه « الولد للقراش » (٥) ثم خالفوا الحديث نفسه صريحا. فقالوا: الأمة لا تكون فراشا وإنما كان هذا القضاء في أمة. ومن العجب أنهم قالوا: اذا عقد على أمه وابنته وأخته ووطئها لم يحسد بالشبهة. وصارت فراشا بهذا المقد الباطل المحرم. وأم ولده وسريته التي يطؤها ليلا ونهارا ليست فراشا له، ومن العجائب أنهم احتجوا على جواز صوم رمضان بنية ينشئها

(١) رواه أحمد وأصحاب السنن عن رافع بن خديج (٢) رواه النسائي وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (٣) قال الحافظ في التلخيص: رواه ابن ماجه والبخاري من حديث ابن عمر. واسناده ضعيف جدا. وقال البخاري في رواية محمد بن عبد الرحمن بن السبائي من أكبر كثيرة وقال ابن حبان لأصل له (٤) رواه الترمذي عن عمرو. وفي إسناده الحجاج ابن أرطاة بلفظ « لا يقتل والد بولده » وله طريق أخرى عند أحمد وعند الدارقطني والبيهقي أصح منها. وفيه قصة (٥) رواه البخاري ومسلم وأحمد وأصحاب السنن عن عائشة في قصة اختصام سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ولد جارية زمعة *

من النهار قبل الزوال بحديث عائشة ؓ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليها فيقول هل من غداء ؟ فتقول : لا فيقول : فاقصصه ، ثم قالوا لو فعل ذلك في حرم التطوع لم يصح صومه والحديث إنما هو في التطوع نفسه .

واحتجوا على المنع من بيع المدبر بأنه قد انعقد فيه سبب الحرية وفي يده ابطال لذلك . وأجابوا عن بيع النبي ﷺ المدبر (١) بأنه قد باع خدمته . ثم قالوا : لا يجوز بيع خدمة المدبر أيضا .

واحتجوا على إيجاب الكفعة في الأراضي والأشجار الباقية لها بقوله ؓ قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك في أربعة أو حائط (٢) ، ثم خالفوا نص الحديث نفسه . فإن فيه ؓ ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، فقالوا : يحل له أن يبيع قبل إذنه ويحل له أن يتحيل لاسقاط الشفعة وإن باع بعد إذن شريكه فهو أحق أيضا بالشفعة ولا أثر للاستئذان ولا لعدمه .

واحتجوا على المنع من بيع الزيت بالزيتون إلا بعد العلم بأن مافي الزيتون من الزيت أقل من الزيت المفرد بالحديث الذي فيه انتهى عن بيع اللحم بالحيوان (٣) ، ثم خالفوه نفسه فقالوا : يجوز بيع اللحم بالحيوان من نوعه وغير نوعه .

واحتجوا على أن عطية المريض المتجزة فالوصية لا تنفذ إلا في الثلث بحديث عمران بن حصين ؓ أن رجلا أعتق ستة مملوكين عند موته لآمال له سواهم فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة اجزاء وأقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة (٤) ، ثم خالفوه في موضعين . فقالوا : لا يقرع بينهم البتة ويعتق من كل واحد سدسه وهذا كثير جدا .

والمقصود أن التقليد حكم عليكم بذلك وقادكم اليه قهرا ولو حكتم الدليل على التقليد لم تقفوا في مثل هذا . فإن هذه الأحاديث إن كانت حقا وحب الاقتياد لها والأخذ بما فيها وإن لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء مما فيها . فأما أن تصحح ويؤخذ بها فيما وافق قول المتنوع وتضعف

(١) روى البخاري ومسلم عن جابر ؓ أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعم بن عبد الله بكذا وكذا .

(٢) رواه مسلم والنسائي وأبو داود عن جابر بن عبد الله .

(٣) رواه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلا وكذلك رواه الشافعي مرسلا من حديث ابن المسيب وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه .

(٤) رواه الإمام أحمد ومسلم وأصحاب السنن .

أو ترد إذا خالفت قوله : أو تقول . فهذا من أعظم الخطأ والتناقض .
 قلنا قلتم : عارض ما عالفناه منها ما هو أقوى منه ولم يعارض ما وافقناه منها ما يوجب العدول
 عنه وإطراحه ، قيل : لا تخلو هذه الأحاديث وأمثالها أن تكون منسوخة أو محكمة : قلنا كانت
 منسوخة لم يحتج بمنسوخ البتة . وإن كانت محكمة لم يجوز مخالفة شيء منها البتة .

قلنا قيل : هي منسوخة فيما خالفناها فيه ومحكمة فيما وافقناها فيه .
 قيل : هذا - مع أنه ظاهر البطلان - يتضمن ما لا علم لمدعيه به ، قائل ما لا دليل له عليه .
 فأقل ما فيه أن معارضتنا لو قلب عليه هذه الدعوى بمثله سواء لكانت دعواه من جنس دعواه .
 ولم يكن بينهما فرق ولا فرق . وكلام ممدح ما لا يمكنه إثباته . فالواجب اتباع سنن رسول الله ﷺ
 وتحكيمها والتحاكم إليها حتى يقوم الدليل القاطع على نسخ المنسوخ منها أو تجمع الأمة على
 العمل بخلاف شيء منها . وهذا الثاني محال قطعا . فإن الأمة وقه الحد لم تجمع على ترك العمل
 بسنة واحدة إلا سنة ظاهرة النسخ معلوم للامة ناسخها وحيد يتعين العلم بالناسخ دون المنسوخ .
 وأما أن تترك السنن لقول أحد من الناس فلا ، فأتينا من ثان وبالله التوفيق .

(الوجه التاسع عشر) ان فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة أمر الله وأمر رسوله وهدى
 أصحابه وأحوال أئمتهم وسلوكوا ضد طريق أهل العلم أما أمر الله فانه أمر برد ما تنازع فيه المسلمون
 اليه وإلى رسوله . والمقلدون قالوا : إنما نرده إلى من قلدها ، وأما أمر رسوله ﷺ فانه أمر
 عند الاختلاف بالأخذ بسنة وستة خلفائه الراشدين المهديين وأمر أن يتمسك بها وبعض عليها
 بالتواجد وقال المقلدون : بل عند الاختلاف تتمسك بقول من قلدها ، وتقديمه على كل ما عداه ،
 وأما هدى الصحابة فمن المعلوم بالضرورة أنه لم يكن فيهم شخص واحد يقلد رجلا واحدا في
 جميع أقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد من أقواله شيئا ولا يقبل من أقوالهم
 شيئا وهذا من أعظم البدع وأقبح الحوادث . وأما مخالفتهم لأئمتهم فإن الأئمة نبوا عن تقليد
 وحذروا منه كما تقدم ذكر بعض ذلك عنهم . وأما سلوكهم ضد طريق أهل العلم فإن طريقهم
 طلب أقوال العلماء وضبطها والنظر فيها وعرضها على القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ
 وأقوال خلفائه الراشدين ، فما وافق ذلك منها قبلوه ودانوا الله تعالى به وحقنوا به وأقربوا به ،
 وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه وردوه . ومالم يتبين لهم كان عندهم من مسائل الاجتهاد التي
 غايتها أن تكون سائمة الاتباع لا واجبة الاتباع ، من غير أن يلزموا بها أحدا ، ولا يقولون :
 إنها الحق دون ما عالفها . هذه طريقة أهل العلم سلفا وخلفا .

وأما هؤلاء الخلف فمكسوا الطريق وقلبوا أوضاع الدين فزيفوا كتاب الله سبحانه وسنة
 رسوله ﷺ وأقوال خلفائه وجميع أصحابه وعرضوها على أقوال من قلده ، فما وافقها منها

قالوا لنا ، وانقادوا له مدعين وما خالف أقوال متبوعهم منها قالوا : احتج الخصم بهذا وكذا ، ولم يقبلوه ، ولم يدينوا به ، واحتمل فضلاؤهم في ردها بكل يمكن ، وتطلوا لها وجوه الحيل التي تردها ، حتى إذا كانت مواهقة لمذهبهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها شعرا على منازعهم وأنكروا عليهم ردها بمثل تلك الوجوه بعينها ، وقالوا : لا ترد التصوص بمثل هذا ومن له حمة تسوا إلى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به رسول الله ﷺ أين كان ومع من كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والخلق الذميم .

(الوجه العشرون) أن الله سبحانه ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ، ومؤلاهم أهل التقليد بأعيانهم بخلاف أهل العلم ، فاتهم وإن اختلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعا ، بل شيعة واحدة متفقة على طلب الحق وإثاره عند ظهوره ، وتقديمه على كل ما سواه . فهم طائفة واحدة قد اتفقت مقاصدهم ، وطريقهم فالطريق واحدة والقصد واحد . والمقلدون بالمعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة ، فليسوا مع الأئمة في القصد ولا في الطريق .

(الوجه الحادي والعشرون) أن الله سبحانه ذم الذين تفرقوا كل حزب بما لديهم فرحون ، والزبر الكتب المصنفة التي رغبوا بها عن كتاب الله تعالى وما بعث به رسوله ، فقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم . وإن هذه امتكم أمة واحدة واما ربكم فاقنون . فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون) فأمر تعالى الرسل بما أمر به أئمة : أن يأطروا من الطيبات وأن يعملوا الصالحات وأن يعبدوه وحده . ويطيعوا أمره وحده ، وأن لا يفرقوا في الدين ، فضت الرسل واتباعهم على ذلك مسلمين لأمر الله تعالى قابلين لرحمته ، حتى نشأت خلف قطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون ، فمن تدبر هذه الآيات ونزلها على الوقائع تبين له حقيقة الحال ، وعلم من أي الحزبين هو والله المستعان .

(الوجه الثاني والعشرون) أن الله تعالى قال (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) فخص هؤلاء بالفلاح دون من عداهم والداعون إلى الخير هم الداعون إلى كتاب الله تعالى وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم لا الداعون إلى رأي فلان وفلان . (الوجه الثالث والعشرون) أن الله سبحانه وتعالى ذم من إذا دعى إلى الله ورسوله أعرض ورضى بالتحاكم إلى غيره وهذا شأن أهل التقليد قال تعالى (وإذا قيل لم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) فكل من أعرض عن الداعي إلى ما أنزل الله على رسوله إلى غيره فله نصيب من هذا ، فستكثر ومستقل .

(الوجه الرابع والعشرون) أن يقال لفرقة التقليد : دين الله عندكم واحد وهو في القول وضده قد يتبعه الأقوال المختلفة المتضادة التي يناقض بعضها بعضا ويطل بعضها بعضا لها دين الله ،

فان قالوا : بل هذه الأقوال المتضادة المتعارضة التي يناقض بعضها بعضا كلها دين الله خرجوا عن نصوص اثبتهم ، فان جميعهم على أن الحق في واحد من الأقوال ، فإنا ان القبلية في جهة من الجهات ، وخرجوا عن نصوص القرآن والسنة والمعقول الصريح وجعلوا دين الله تابعا لآراء الرجال . وان قالوا : الصواب الذي لا صواب غيره ان دين الله واحد ، وهو ما أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله ، وارتضاء لعباده بما أن نبيه واحد ، والقبلية واحدة ، فمن وافقه فهو المصيب وله أجران . ومن أخطأه فله اجر واحد على اجتناده لاعلى خطأه . قيل لهم : قالوا جب اذا طلب الحق وبذل الاجتهاد في الوصول اليه بحسب الامكان لأن الله سبحانه اوجب على الخلق تقواه بحسب الاستطاعة ، وتقواه فعل ما امر به وترك ما نهى عنه ، فلا بد أن يعرف العبد ما أمر به ليفعله ، وما نهى عنه ليحتنبه ، وما يبيح له ليأتيه ومعرفة هذا لا يكون الا بنوع الاجتهاد وطلب وتحمل الحق فاذا لم يأت بذلك فهو في عهدة الامر ويطقى الله ولما يقض ما أمره به .

(الوجه الخامس والعشرون) أن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم عامة لمن كان في عصره ولمن يأتي بعده إلى يوم القيامة ، والواجب على من بعد الصحابة هو الواجب عليهم بعينه ، وإن توارت صفاته وكيفياته باختلاف الأحوال ، ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة لم يكونوا يعرضون ما يسمعون منه ﷺ على أقوال طلباتهم ، بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ، فلم يكن أحد يتوقف في قبول ما سمعه منه على موافقة موافق أو رأى ذى رأى أصلا وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الا به وهو بعينه الواجب علينا وعلى سائر المكلفين الى يوم القيامة ومعلوم أن هذا الواجب لا ينسخ بعد موته ، ولا هو مختص بالصحابة ، فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفس ما يوجهه الله تعالى ورسوله ﷺ .

(الوجه السادس والعشرون) أن أقوال العلماء وآراءهم لا تنضبط ولا تنحصر ، ولم تضمن لها العصمة إلا إذا اتفقوا ولم يختلفوا ، فلا يكون اتفاقهم الاحقا ، ومن المحال أن يحيلنا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على ما لا ينضبط ، ولا ينحصر ولم يضمن لنا عصمتهم من الخطأ ولم يقم لنا دليلا على أن أحد القائلين أولى بان نأخذ بقوله كله من الآخر بل نترك قول هذا كله ونأخذ قول هذا كله هذا محال أن يشرعه الله تعالى ويرضيه به إلا إذا كان أحد القائلين رسولا والآخر كاذبا على الله سبحانه .

فالعرض حيث يان أن ما يمتد به هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم غير منعبط فحال ان يحيلنا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على ذلك .

(الوجه السابع والعشرون) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «بدا الدين غربا وسيعود غربا» فبدا ، وأخبر أن العلم يقل فلا بد من وقوع ما أخبر به الصادق ومعلوم ان كتب المقلدين

قد طبقت شرق الأرض وغربها ، ولم تكن في وقت قط أكثر منها في هذا الوقت . ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة ، والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بحروقه وشهرتها في الناس بخلاف الغربية ، بل هي المعروفة التي لا يعرفون غيرها فلو كانت هي العلم الذي بسط الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وسلم لكان الدين كل وقت في ظهور وزيادة ، والعلم في شهرة وظهور وهو خلاف ما أخبر به الصادق .

(الوجه الثامن والعشرون) أن الاختلاف كثير في كتب المقلدين وأقوالهم ، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ، بل هو حق يصدق بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض ، وقد قال الله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

(الوجه التاسع والعشرون) أنه لا يجب على المبدأن يقلد زيدا دون عمرو بل يجوز له الانتقال من تقليد هذا إلى تقليد الآخر عند المقلدين فإن كان قول من قلده أولا هو الحق لاسواءه ، فقد جوزتم له الانتقال عن الحق إلى خلافه ، وهذا محال وإن كان الثاني هو الحق وحده فقد جوزتم الإقامة على خلاف الحق ، وإن قلتم : القولان المتضادان حق فهو أشد حجة . ولا بد لكم من قسم من هذه الأقسام الثلاثة .

(الوجه الثلاثون) أن يقال للمقلد : بأي شيء عرفت أن الصواب مع من قلده دون من لاقلده . فإن قال عرفت بالدليل فليس بمقلد ، وإن قال عرفته تقليدا له فإنه أفتى بهذا القول ودان به وعلمه ، ودينه وحسن ثناء الأمة عليه منعه أن يقول غير الحق قيل له : فمصرم هو عندك ، أم يجوز عليه الخطأ ؟ فإن قال بعصته أخطأ ، وإن جوز عليه الخطأ قيل له : فما يؤمنك أنه قد أخطأ فيما قلده فيه وخالفه فيه غيره ؟ فإن قال وإن أخطأ فهو ماجور قيل أجل هو ماجور لاجتهاده ، وأنت غير ماجور لأنك لم تأت بموجب الاجر بل قد فرطت في اتباع الواجب فانت إذا ما زبر فإن قال : كيف ياجره الله تعالى على ما أفتى به ويمدحه عليه ويذم المستفتي على قوله وهل يفعل هذا ؟ قيل له المستفتي إن هو قصر وفرط في معرة الحق مع قدرته عليه لحقه الذم والوعيد وإن بذل جهده ولم يقصر فيما أمر به واتقى الله ما استطاع فهو ماجور أيضا وأما المنتصب الذي جعل قول متبوعه عيارا على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزنها بها فما وافق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده فهذا إلى الذم والعقاب أقرب منه إلى الأجر والثواب وإن قال - وهو الواقع - اتبعته وقلدته ولا أدري على صواب هو أم لا للعبدية على القائل وأنا حاك لأقواله . قيل له : فهل تتخلص بهذا من الله تعالى عند السؤال لك عما حكمت به بين عباد الله واختيتم به فوائده . للحكام والمفتين لموقفا السؤال لا يتخلص فيه إلا من عرف الحق وحكم به وعرفه وافق به وإما من عداهما فيعلم عند انكشاف الحال أنه لم يكن على شيء .

(الوجه الحادى والثلاثون) أن يقال : أخذتم بقول فلان لأن فلانا قاله أولان رسول الله ﷺ قاله فان قلتم : لأن فلانا قاله جعلتم قول فلان حجة وهذا عين الباطل ، وإن قلتم : لأن رسول الله ﷺ قاله بأن هذا أعظم وأقبح . فانه متضمن للكذب على رسول الله ﷺ وقولكم عليه ما لم يقله وهو أيضا كذب على المتبوع فانه لم يقل : هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دار امركم بين امرين لا ثالث لهما : إما جعل قول غير المعصوم حجة وأما تقويل المعصوم ما لم يقله . ولا بد من واحد من الامرين فان قلتم : بل منهما وبقي قسم ثالث وهو أنا قلنا كذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بأن تتبع من هو أعلم منا ونسأل اهل الذكر ان كنا لا نعلم ونرد ما لم نعلم الى استبطاء اهل العلم . فنحن في ذلك متبعون ما أمرنا به نبينا ﷺ قيل : وهل نندندن الا حول أمره نخيلا بالمواقفة على هذا الاصل الذى لا يتم الايمان والاسلام الا به فتناشدكم بالنبي ارسله اذا جاء أمره وجاء قول من قلدهموه : هل تتركون قوله لامره صلى الله عليه وسلم وتضربون به الحائط وتحمرون الاخذ به والحالة هذه حتى تتحقق المتابعة كما زعمتم ثم تآخذون بقوله وتقرضون أمر الرسول ﷺ الى الله وتقولون : هو أعلم بالرسول ﷺ منا ولم يخالف هذا الحديث إلا وهو عنده منسوخ او معارض بما هو أقوى منه أو غير صحيح عنده ، فيجعلون قول المتبوع محكما وقول الرسول متشابها ، فلو كنتم قائلين بقوله لكون الرسول امرأ بالآخذ بقوله لقد تم قول الرسول ابن ثان .

ثم نقول في الوجه (الثانى والثلاثين) : أين أمرنا الرسول ﷺ بأخذ قول واحد من الامة بعينه وترك قول نظيره ومن هو أعلم منه وأقرب الى الرسول ، وهل هذا الانسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالم يؤمر به قط .

يوضحه الوجه (الثالث والثلاثين) أن ما ذكرتم بعينه حجة عليكم ، فان الله سبحانه وتعالى أمرنا بسؤال اهل الذكر والذكر هو القرآن والحديث الذى أمر الله تعالى نساء نبيه صلى الله عليه وسلم أن يذكرنه بقوله : (واذرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) فهذا هو الذكر الذى أمرنا باتباعه وامر من لا علم عنده ان يسأل امله ، وهذا هو الواجب على كل أحد أن يسأل اهل العلم بالذكر الذى أنزل الله تعالى على رسوله ليخبروا به ، فاذا اخبروه به لم يسمع غير اتباعه ، وهذا كان شأن أئمة اهل العلم لم يكن لهم مقلد معين يقبضونه في كل ما قال ، فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو فله أو سته ، لا يسألهم عن غير ذلك ، وكذلك الصحابة كانوا يسألون امهات المؤمنين ، خصوصا عائشة عن فعل رسول الله ﷺ في بيته ، وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شان نبيهم صلى الله عليه وسلم قط ، وكذلك أئمة الفقه كانوا يسألون الشافعى لاحد : يا أبا عبد الله أنت أعلم بالحديث منى ، فاذا صح الحديث

فأعني حتى أذهب إليه شاميا كان أو كوفيا أو بصريا ، ولم يكن أحد من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بيت ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالفه سواه .

(الوجه الرابع والثلاثون) أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أرشد المفتين لصاحب الشجة بالسؤال عن حكمه وسفته ، فقال : « قتلوه قتلهم الله » فدعا عليهم حين أقروه بغير علم . وفي هذا تحريم الإفتاء بالتقليد فإنه ليس علما باتفاق الناس ، فإن ما دعى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاعله فهو حرام ، وذلك أحد أدلة التحريم ، فما احتج به المقلدون هو من أكبر الجميع عليهم والله الموفق .

وكذلك سؤال أبي العسيف (١) الذي زنى بامرأة مستأجرة لأهل العلم لأنهم لما أخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في البكر الزاني ، أقره على ذلك ولم ينكره ، فلم يكن سؤالهم عن رأيهم ومذاهبهم .

(الوجه الخامس والثلاثون) قولهم : إن عمر قال في الكلاية « إني لأستحي مراقة أن أخالف أبا بكر (٢) » وهذا تقليد منه له .

فجوابه من خمسة أوجه (أحدها) أنهم اختصروا الحديث وحذفوا منه ما يبطل استدلالهم به ، ونحن نذكره بتمامه . قال شعبة عن عاصم الأحول عن الشعبي أن أبا بكر قال في الكلاية « أقضى فيها برأيي فإن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان » ، والله ربي .

(١) العسيف الأجير . وحديثه رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني « أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : انشدك الله الأفضيت لي بكتاب الله وقال الخصم الآخر - وهو افقه منه - نعم فأقض بيننا بكتاب الله واتخذني لي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل . قال : إن ابني فأن عسيما على هذا فزني بامرأته ، وإن أخبرني أن علي ابني الرجم واقتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وإن علي امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والنبي نفسي بيده لأقض بينكما بكتاب الله : الوليدة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . واغد يا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » قال : ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت . »

(٢) روى ابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي من طريق الشعبي قال : وسئل أبو بكر عن الكلاية . فقال : سأقول فيها برأيي فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمني أراه ما خلا الوالد والولد . فلما استخلف عمر وافقه ، رواه ثقات ورواه الحاكم بأسناد صحيح عن ابن عباس عن عمر .

منه . وهو مادون الولد والوالد . فقال عمر : إني لأستحي من الله أن أخالف أبا بكر فاستحي عمر من مخالفة أبي بكر في اعتقاده بجواز الخطأ عليه ، وأنه ليس كلامه كله صواباً ما موانع عليه الخطأ . ويدل على ذلك أن عمر بن الخطاب أقر عند موته أنه لم يقض في الكلالة بشيء . وقد اعترف أنه لم يفهمها .

(الوجه الثاني) أن خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يذكر ، فخالفه في سبب أهل الردة فسيبهم أبو بكر وخالفه عمر ، وبلغ خلافه إلى أن ردهن حرائر إلى أهلين إلا من ولدت لسيدها منهن وقض حكمه . ومن جعلتهن خوة الحنفية أم محمد بن علي ، فأين هذا من فعل المقلدين بمتبوعهم وخالفه في أرض العنوة قسمياً أو بكر ورقبها عمر . وخالفه في المفاضلة في العطاء ف رأى أبو بكر التسوية ورأى عمر المفاضلة ، ومن ذلك مخالفته له في الاستخلاف وصرح بذلك ؛ قال : إن استخلف فقد استخلف أبو بكر وإن لم استخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، قال ابن عمر : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلت أنه لا يعدل برسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، وأنه غير مستخلف (١) « فكذا يفعل أهل العلم حين تعارض عندهم سنة رسول الله ﷺ وقول غيره لا يعدلون بالسنة شيئاً سواها ، لا كما يصرح به المقلدون صراحاً .

وخلافه في الجحد والأخوة معلوم أيضاً (الثالث) أنه لو قدر تقليد عمر لأبي بكر في كل ما قاله لم يكن في ذلك مستراح لمقلدي من هو بعد الصحابة والتابعين من لا يدان الصحابة ولا يقار بهم فإن كان كما زعمتم لكم أسوة بعمر فقلدوا أبا بكر واتركوا تقليد غيره ، والله ورسوله وجميع عباده يحمدونكم على هذا التقليد ما لا يحمدونكم على تقليد غير أبي بكر (الرابع) أن المقلدين لا تتمهم لم يستحيوا عما استحي منه عمر ، لأنهم يخالفون أبا بكر وعمر معه ولا يستحيون من ذلك لقول من قدوه من الأئمة بل قد صرح بعض غلاتهم في بعض كتبه الأصولية أنه لا يجوز تقليد أبي بكر . وعمر ويجب تقليد الشافعي ، فبالله العجب ، ما الذي أوجب تقليده عليكم وحرم عليكم تقليد أبي بكر وعمر ونحن نشهد الله علينا شهادة نسال عنها يوم نقاه أنه إذا صح عن الخلفيتين الراشدين اللذين امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباعهما والاعتداء بهما قول ، واطبق أهل الأرض على خلافه لم نلتفت إلى أحد منهم ونحمد الله تعالى على أن عاقبانا بما ابتلى به من حرم تقليدهما وأوجب تقليد متبوعه من الأئمة .

وبالجملة فلو صح تقليد عمر لأبي بكر لم يكن في ذلك راحة لمقلدي من لم يأمر الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بتقليده ولا جعله عياراً على كتابه وسنة رسوله ولا هو جعل نفسه كذلك .

(١) رَوَاهُ النَّخَّارِيُّ عَنْ عُمَرَو بْنِ مَيْمُونٍ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(الخامس) ان غاية هذا ان يكون صرح قد قلده ابا بكر في مسألة واحدة فهل في هذا دليل على جواز اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع ولا يلتفت الى قول من سواه ، بل ولال نصوص الشارع الا اذا وافقته . فهذا والله هو الذي اجمعت الامة على أنه محرم في دين الله تعالى ولم يظهر في الامة الا بعد اقراض القرون الفاضلة .

(الوجه السادس والثلاثون) قولهم : ان صرح قال لابي بكر : راينا لرايك تبع ، فالظاهر ان المنهج بهذا سماع الناس يقولون كلمة تكفي المائل ، فاقصر من هذا الحديث على هذه الكلمة ، واكتفى بها . والحديث من اعظم الاشياء إبطالا لقوله . فضى صحيح البخارى عن طارق بن شهاب قال : جاء وفد يزأخة من اسد وغطفان إلى ابي بكر يسألون الصلح فخيرهم بين الحرب المجلية والسلم المخزية فقالوا : هذه المجلية قد عرفنا ما فاما المخزية ؟ قال : تنزع منكم الحلقة والكرأع ، وننضم ما أصبنا منكم وتردون علينا ما أصبتم منا وتدون لنا قلاما ويكون قتلاكم في البار وتقرئون اقواما يتبعون اذئاب الابل حتى يرى الله خليفة رسوله والمهاجرين امرا يمدونكم به فرض ابو بكر ما قال على النوم فقام صرح بن الخطاب فقال : قد رايت رايا وسنشير عليك اماما ذكرت من الحرب المجلية والسلم المخزية نعم ما ذكرت . واماما ذكرت من ان ننضم ما أصبنا منكم وتردون ما أصبتم منا نعم ما ذكرت . واماما ذكرت من ان تدون قلاما ويكون قتلاكم في النار فان قتلانا قاتلت قتلتي على امر الله اجورها على الله ليس لها ديات ، تنابم النورم على ما قال (١) صرح فهذا هو الحديث الذي في بعض الفاظه قد راينا وراينا لرايك تبع فاين مستراح في هذا لفرة التقليد؟

(١) روى البخارى في باب الاستغلاف من كتاب الاحكام عن طارق بن شهاب عن ابي بكر قال لو قد يزأخة : تتبعون اذئاب الابل حتى يرى الله خليفة نبيه صلى الله عليه وسلم والمهاجرين امرا يمدرونكم به ، قال الحافظ في الفتح (ج ١٣ ص ١٦٦) وقد اوردها ابو بكر البرقاني في مستخرجه وساقها الحميدى في الجمع بين الصحيحين . ولفظه : الحديث الحادى عشر من افراد البخارى عن طارق بن شهاب قال « جاء وفد يزأخة من اسد وغطفان الحديث » وسأته كما هنا سواء ثم قال قال الحميدى : اختصره البخارى فذكر طرقا منه . وهو قوله « تتبعون اذئاب الابل الى قوله يمدرونكم » واخرجه بطوله البرقاني بالاسناد الذى اخرج البخارى ذلك القدر منه ويزأخة بضم الباء الموحدة وتخفيف الزاوى هم من طيىء واسد قبيلة كبيرة ينسبون الى اسد بن خزيمه ابن مدركة وهم اخوة كنانة بن خزيمه اصل قريش . وغطفان قبيلة كبيرة ينسبون الى غطفان بن سعد ابن قيس غيلان وبان هؤلاء ارتدوا بعد النبى صلى الله عليه وسلم وانبعرا طليحة الاسدى الذى

(الوجه السابع والثلاثون) فقولهم : أن ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر ، فخلافاً لابن مسعود لعمر أشهر من أن يتكلف إيراد ، وإن كان يوافقه لنا يوافق العالم العالم ، وحتى لو أخذ بقوله تقليداً فتما ذلك كان في نحو أربعة مسائل نعدّها (١) إذ كان من عماله ، وكان عمر أمير المؤمنين . وأما مخالفت له في نحو مائة مسألة .

منها أن ابن مسعود صح عنه أن أم الولد تعتق من نصيب ولدها .
(ومنها) أنه كان يطبق في الصلاة إلى أن مات (٢) ، وعمر كان يضع يديه على ركبتيه .
(ومنها) أن ابن مسعود كان يقول في الحرام : هي يمين وعمر يقول هي طلاق واحدة (٣) .
(ومنها) أن ابن مسعود كان يحرم نكاح الزانية على الزاني أبداً ، وعمر كان يتوبهما وينكح أحدهما الآخر (ومنها) أن ابن مسعود كان يرى بيع الأمة طلاقاً وعمر يقول لا تطلق بذلك إلى قضايا كثيرة .

والسبب أن المختجين بهذا الأثر لا يرون تقليد ابن مسعود ولا تقليد عمر ، وتقليد مالك وأبي حنيفة والشافعي أحب إليهم وأثر عندهم .

ثم كيف ينسب إلى ابن مسعود تقليد الرجال وهو يقول : لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني أعلمهم بكتاب الله . ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت إليه ، فيه قال شقيق : جلست في حلقة من أصحاب رسول الله ﷺ فاسمعت واحداً يرد ذلك عليه . وكان يقول : والذي لا إله إلا هو ما من كتاب الله سورة إلا ما أعلم حيث نزلت وما من آية إلا أنا أعلم فيما نزلت . ولو أعلم

ادعى النبوة قتلتهم خالد بن الوليد فلما غلب عليهم بعثوا وفدهم إلى أبي بكر . والمجلية من الجلاء أي الخروج عن جميع المال . والمخزية من الخزي أي القرار على الذل والصغار . والحلقة .

السلاح . والكراع جميع الخيل ، وإنما ينزع منهم ذلك لئلا يكون لهم شوكة .
وتدون — بتخفيف الدال — من الدية . وتتركون . بضم التاء . ويتبعون أذناب الإبل أي في رعايتها ، لأنهم إذا زعت منهم آله الحرب رجعوا أعراباً في البوادي . وإنما أجملهم إلى هذه الغاية ليظهر صدق توبتهم وصلاتهم بحسن إسلامهم (١) لم يذكر منها شيئاً (٢) أي في الركوع يضعها بين ركبتيه

(٣) اختلفت الصحابة في لفظ الحرام . فذهب أبو بكر وعائشة إلى أنه يمين وكفارة كفارة يمين . وذهب عمر إلى أنه صريح في الطلقات وبه قال علي وزيد وأبو هريرة . وذهب ابن مسعود إلى أنه ليس يمين وفيه كفارة يمين . وفي الصحيحين عن ابن عباس : في الحرام هي يمين بكفرها . وللبخاري إذا حرم أمر أنه فليس بشيء . وقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة .

أحدا هو أعلم بكتاب الله مني ببلغه الأبل لركبت إليه ، وقال أبو موسى الأشعري : كنا حينما وما نرى ابن مسعود وأمه لإلّا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، من كثرة دخولهم ولزومهم له ، وقال أبو مسعود البدرى - وقد قام عبد الله بن مسعود - ما أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا القائم فقال أبو موسى لقد كان يشهد إذا ما غابنا ، ويؤذن له إذا حجبتنا ، وكتب عمر إلى أهل الكوفة ، أني بعثت اليكم عمارة أميراً وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء ومن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ومن أهل بدر ، فخذوا عنهما ، واقتدوا بهما ، فاني آثرتهما بعد الله على نفسي ، وقد صرح عن ابن عمر أنه استفتى ابن مسعود في البتة وأخذ بقوله ، ولم يكن ذلك تقليداً له ، بل لما سمع قوله فيما تبين له أنه الصواب . فهذا هو الذي كان يأخذ به الصحابة من أقوال بعضهم ببعض .

وقد صرح عن ابن مسعود أنه قال : أغد عالماً أو متعلماً ولا تكونن إمامة ، فأخرج الإمامة - وهو المقلد - من زمرة العلماء والمتعلمين وهو قال . فانه لا مع العلماء ولا مع المتعلمين لعلم والحجة ، فهو معروف ظاهر لمن تأمله .

(الوجه الثامن والثلاثون) قولهم : إن عبد الله كان يدع قوله لقول عمر ، وأبو موسى يدع قوله لقول علي ، وكان زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب .

جوابه انهم لم يكونوا يدعون ما يعرفونه من السنة تقليداً لهؤلاء الثلاثة كما يفعله فرقة التقليد ، بل من تأمل سيرة القوم رأى انهم كانوا إذا ظهرت لهم السنة لم يكونوا يدعونها لقول أحد ثائماً من كان ، وكان ابن عمر يدع قول عمر إذا ظهرت له السنة ، وابن عباس يشكر علي من يعارض ما بلغه من السنة بقوله : قال أبو بكر وعمر ، ويقول : يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر ، فرحم الله ابن عباس ورضي عنه ، لو شاهد خلفنا هؤلاء الذين إذا قيل لهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا قال فلان وفلان ، لمن لا يداني الصحابة ولا قريبا من قريب ، وانما كانوا يدعون أقوالهم لأقوال هؤلاء لان هؤلاء يقولون القول فيكون الدليل معهم فيرجسون اليهم ويدعون أقوالهم كما يفعل أهل السلم الذي هو أحب اليهم مما سواه ، وهذا عكس طريقة فرقة التقليد من كل وجه ، وهذا هو الجواب عن قول مسروق ، وما كنت أدع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس .

(الوجه التاسع والثلاثون) قولهم : ان النبي ﷺ قال قد سن لكم معاذ فاتبعوه (١)

(١) وذلك أنه رضى الله عنه سن لهم أن من أدرك الامام في أي جزء من أجزاء الصلاة فليتبعه . وروى الترمذى عن علي ومعاذ عن النبي ﷺ : إذا أتى أحدكم الصلاة والامام على

فصبها لمحتج بهذا على تقليد الرجال في دين الله ، وهل صار ماسنه معاذ سنة الا يقول رسول الله ﷺ « فاتبوه » فإصار الاذان سنة لقوله صلى الله عليه وسلم واقراءه وشرعه لا بمجرد المنام . فان قيل : فامعنى الحديث قيل : معناه أن معاذاً فعل فعلا جعله الله تعالى لكم سنة ، وإنما صار سنة لنا حين اقره النبي صلى الله عليه وسلم لا لأن معاذاً فعله فقط ؛ وقد صرح عن معاذ أنه قال : كيف تصنعون بثلاث . دنيا تقطع أعناقكم ، وزلة عالم ، وجدال مناق بالقرآن فاما العالم فان امتدح فلا تقلدوه دينكم إلى آخر ما تقدم في المقدمة فصدح رضى الله عنه بالحق ، ونهى عن التقليد في كل شيء وأمر باتباع ظاهر القرآن . وإن لايبالى بمن عالف فيه . وأمر بالتوقف فيما اشكل . وهذا كله خلاف طريق المقلدين وبالله التوفيق .

(الوجه الاربعون) فولكم : ان الله سبحانه وتعالى أمر بطاعة اولى الامر وهم العلماء وطاعتهم تقليد فيما يفتون به لجوابه . ان اولى الامر قيل : هم الامراء ، وقيل : هم العلماء وهما روايتان عن الامام احد . والتعقيق أن الآية تتناول الطائفتين وطاعتهم من طاعة الرسول ﷺ لكن خفى على المقلدين أنهم انما يطاعون في طاعة الله اذا امروا بأمر الله تعالى ورسوله ﷺ فكان العلماء ملغين لأمر الرسول والامراء منفذين له . فحينئذ يجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله فإن في الآية تقديم آراء الرجال على سنة رسول الله ﷺ وإثارة التقليد عليها .

(الوجه الحادى والاربعون) أن هذه الآية من اكبر الحجج عليهم وعظمها لإطلاا للتقليد . وذلك من وجوه (احدها) الأمر بطاعته التى هى امثال أمره واجتتاب نيه .

(الثانى) طاعة رسول الله ﷺ ، ولا يكون العبد مطيعاً لله ورسوله حتى يكون عالماً بأمر الله تعالى ورسوله ومن أقر على نفسه بأنه ليس من اهل العلم بأوامر الله ورسوله وإنما هو مقلد فيها لاهل العلم لم يمكنه تحقيق طاعة الله ورسوله ﷺ البتة (الثالث) أن اولى الامر قد نهوا عن تقليد ما صح ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة وذكرناه عن الأئمة الاربعة وغيرهم وحينئذ فطاعتهم في ذلك ان كانت واجبة بطل التقليد وإن لم تكن واجبة بطل الاستدلال (الرابع) انه سبحانه وتعالى قال في الآية نفسها (فان تازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم ترمنون بالله واليوم الآخر) وهذا صريح فى ابطال التقليد والمنع من رد المتنازع فيه الى رأى أو مذهب أو تقليد .

فان قيل : فامى طاعتهم المختصة بهم ؟ اذ لو كانت الطاعة فيما يخبرون به عز الله تعالى ورسوله ﷺ كانت الطاعة لله ورسوله ﷺ لا لهم ، قيل : هذا هو الحق وطاعتهم انما هى تبع للاستقلال ولهذا قرن بها طاعة الرسول ولم يحد العامل وافرد طاعة الرسول وأعاد العامل لثلاث يتوهم أنه انما

حال فليصنع لما يصنع الامام ، .

يطاع تبعاً لما يطاع أولو الأمر تبعاً وليس كذلك بل طاعته واجبة استقلالاً سواء كان ما أمر به ونهى عنه في القرآن أو لم يكن •

(الوجه الثاني والأربعون) قولهم إن الله سبحانه وتعالى أثنى على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وتقليدهم هو اتباعهم بإحسان. فما صدق المقدمة الأولى، وما الكذب الثانية، بل الآية من أعظم الأدلة ردًا على فريضة التقليد. فإن اتباعهم هو سلوك سبيلهم ومناهجهم، وقد نهوا عن التقليد وكون الرجل إمامة، أو خبروا أنه ليس من أهل البصرة، ولم يكن فيهم وقته الحد رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين وقد أعادهم الله تعالى وعافاهم بما ابتلى به من يرد النصوص لآراء الرجال وتقليدها، فهذا ضد متابعتهم، وهو عين مخالفتهم. فالتابعون بإحسان حقاً هم أولو العلم والبصائر الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ رأياً ولا قياساً ولا معقولاً ولا قول أحد من العالمين، ولا يجمعون مذهب رجل عياراً على القرآن والسنة. فقولاً: أتباعهم حقاً جرداً الله تعالى منهم بفضلهم ورحمة •

(يوضحه الوجه الثالث والأربعون) أن اتباعهم لو اتبعوا هم المقلدين الذين هم مقرون على أنفسهم وجميع أهل العلم أنهم ليسوا من أهل العلم لكان سادات العلماء الدائرُونَ مع الحجة ليسوا من اتباعهم ولكان الجهابذ أعبد باتباعهم منهم وهذا عين المحال، بل من خالف واحداً منهم للحجة فهو المتبع له دون من أخذ قوله بغير حجة، وهكذا القول في اتباع الأئمة، معاذ الله أن يكونوا هم المقلدين لهم الذين ينزلون آراءهم منزلة النصوص بل يتركون لها النصوص، فقولاً ليسوا من اتباعهم، وإنما أتباعهم من كان على طريقة تسمي واقفي مناهجهم. ولقد أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام - أعني ابن تيمية - في تدرسه بمدرسة ابن الحنبلي وهي وقف على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم فقال أنا أتناول ما أتناوله منها بمعرفتي مذهب أحد لا على تقليدي له. ومن المحال أن يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الأئمة. دون أصحابهم الذين لم يكونوا يقلدوهم. فاتبع الناس لما كان ابن وهب وطبقه عن يحكم الحجة وينقاد للدليل أن كان، وكذلك أبو يوسف ومحمد تابع لأبي حنيفة من المقلدين له مع كثرة مخالفتها له، وكذلك البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم. وهذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين إليه، وعلى هذا فالوقف على اتباع الأئمة أهل الحجة والعلم أحق به من المقلدين في نفس الأمر •

(الوجه الرابع والأربعون) قولهم: يكفي في صحة التقليد الحديث المشهور «أصحبي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» جوابه من وجوه أحدها أن هذا الحديث قد روى من طريق الأعمش عن ابن سفيان عن جابر، ومن حديث سعيد بن المسيب عن ابن عمر، ومن

طريق حمزة الجوزى عن نافع عن ابن عمر ولا يثبت شيء منها .

قلت قال ابن عبد البر في كتاب العلم : حدثنا محمد بن ابراهيم بن سعيد قراءة عليه أن محمد ابن أحمد بن يحيى حدثهم قال حدثنا أبو الحسن محمد بن ايوب الرقى قال قال لنا أبو بكر أحمد ابن عمر بن عبد الخالق البزار سألتهم عما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عما في أيدي العامة يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «أما مثل أصحابي فمثل النجوم - أو أصحابي كالنجوم - فبأيها اقتدوا اهتدوا ، وهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عبد الرحيم ابن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وربما رواه عبد الرحيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ، وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد ، لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه . والكلام أيضا منكر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح ، عليكم بمتى وستة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى فعصروا عليها بالنواجز (١) وهذا الكلام يعارض حديث عبد الرحيم لو ثبت فكيف لم يثبت والنبي ﷺ لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه والله تعالى أعلم . هذا آخر كلام البزار . قال أبو عمر : قد روى أبو شهاب الخياط عن حمزة الجوزى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «أما أصحابي مثل النجوم فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم» وهذا اسناد لا يصح ولا يرويه عن نافع من يحتج به وليس كلام البزار بصحيح على كل حال لأن الاقتداء بأصحاب النبي ﷺ منفردين إنما هو لمن جهل ما سأل عنه . ومن ثمة هذه حاله فالتقليد لازم له ولم يأمر أصحابه أن يقتدى بعضهم ببعض إذا تناولوا تناولاً سائفاً جائزاً يمكن في الأصول ، وإنما كل واحد منهم نجم جائز أن يقتدى به العاى الجاهل بمعنى ما يحتاج اليه من دينه وكذلك سائر العلماء مع العامة . والله أعلم ، وقد روى في هذا الحديث اسناد غير ما ذكر البزار حدثنا أحمد بن عمر حدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثنا علي بن عمر قال حدثنا القاضي أحمد بن دامل قال حدثنا عبد الله بن روح قال حدثنا سلام بن سليم قال حدثنا الحرث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله ﷺ «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» . قال أبو عمر : هذا اسناد لا تقوم به حجة ، لأن الحرث بن غصين مجبول . حدثنا عبد الوارث ابن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثني أبي قال حدثنا سعيد بن عامر قال حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ انتهى .

(١) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه . وقال الترمذى :

حسن صحيح . وهو عن الرباض بن سارية في حديث طويل

قال ابن القيم في اعلام الموقعين (الثاني) ان يقال لمؤلاه المقلدين : فكيف استجرتهم ترك
تقليد النجوم التي يهتدى بها وقد تم من هو دونهم بمراتب كثيرة ، فكان تقليدهم الكمال والشاقي
وان حنيفة واحد أثر عندكم من تقليد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنه فما دل عليه
الحديث خالفتموه صريحا واستدلتم به على تقليد من لم يتعرض له بوجه (الثالث) أن هذا
يوجب عليكم تقليد من ورث الجد مع الأخوة منهم ، ومن أسقط الأخوة به ، وتقليد من
قال : الحرام بين ومن قال : هو طلاق ، وتقليد من حرم الجمع بين الأخنتين بملك البين ومن
أباحه ، وتقليد من جوز للصائم أكل البرد ومن منع منه . وتقليد من قال : تعد المتوفى عنها
بأقصى الأجدين ومن قال يوضع الحمل وتقليد من قال : يحرم على المحرم استدامة العيب ، وتقليد
من أباحه ، وتقليد من جوز بيع الدرهم بالدرهمين وتقليد من حرّمه ، وتقليد من أوجب الفسل
من الأسكسالة وتقليد من أسقطه ، وتقليد من ورث ذوى الأرحام ومن أسقطهم ، وتقليد
من رأى التحريم برضاع الكبير ومن لم يره ، وتقليد من منع تيمم الجنب ومن أوجبه ، وتقليد
من رأى الطلاق الثلاث واحدة ومن رآه ثلاثا ، وتقليد من أوجب فسخ الحج الى العمرة
ومن منع منه ، وتقليد من أباح لحوم آخر الأمهات ومن منع منها . وتقليد من رأى النقص
بمس الذكر ومن لم يره . وتقليد من رأى بيع الأمة طلائها ومن لم يره ، وتقليد من وقف المولى (١)
عند الأجل ، ومن لم يقفه ، وأضعاف أضعاف ذلك ، اختالف فيه أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنتم سوغتم هذا فلا تخجلوا بقول على قول ولا بمذهب على مذهب ،
بل اجعلوا الرجل غييا في الأخذ بما ي قول شاه من أقوالهم . ولا تنسكروا على من خالف
مذاهبكم واتبع قول أحدكم ، وأن لم تغروه فأنتم أول مطل لهذا الدليل . وخالف له وقال
بصد مقتضاه وهذا مما لا اضلكم لكم منه (لراجع) ان الاقتداء به هو اتباع القرآن والسنة
وقبول كل ما دعوا اليه ، فالإقتداء بهم يحرم على التقليد ويوجب الاستدلال وتعظيم الدليل
لما كان عليه القوم . رضي الله عنهم وحبيد فالحدث من أقوى الحجج عليكم وبالله التوفيق .
(الوجه الخامس والأربعون) قبلكم قال عبد الله بن مسعود : من كان مستنا
منكم فليستن بمن قد مات أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (٢) فهذا من أكبر

- (١) المولى — بضم الميم وسكون الواو — هو النبي آلى من زوجته ان لا يقر بها ،
فانه يتربص أربعة أشهر لما قال الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)
(٢) بقيته و كانوا افضل هذه الأمة ، أبرها قلبا ، وأعمها علما ، وأقلها تكلفا . اختارهم
الله لصحبة نبيه ﷺ ولإقامة دينه . فاعرفوا لهم فضلهم . واتبعوهم في أعمالهم . وتمسكوا

الحكيم عليكم من وجوه فانه نهى عن الاستئذان بالاحياء وأتم تقلدون الاحياء والأموات .
(الثاني) أنه عين المستن بهم بأنهم خير الخلق وأبر الأمة وأعلمهم ، وهم الصحابة رضی الله عنهم ، وأتم معاشر المقلدين لاترون تقليدهم ولا الاستئذان بهم ، وانما ترون تقليد فلان وفلان من هو دونهم بكثير (الثالث) أن الاستئذان بهم هو الاقتداء بهم ، وهو ان يأتي المقلد بمثل ما أتوا به ويفعل كما فعلوا وهذا مبطل بقول قول أحد بغير حجة لما كان الصحابة عليه (الرابع) أن ابن مسعود رضی الله عنه قد صح عنه النهي عن التقليد وأن يكون الرجل إمامة لا بصيرة له . فلم أن الاستئذان عنده غير التقليد .

(الوجه السادس والاربعون) قولكم : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقال : « اقتدوا بالذين من بعدي (١) » ، فهذا من أكبر حججنا عليكم في بطلان ما أتم عليه من التقليد فانه خلاف سنتهم ، ومن المعلوم بالضرورة أن أحداً منهم لم يكن يدع السنة اذا ظهرت بقول غيره فالتأثر ما كان . ولم يكن له معها قول البتة . وطريقة فرقة التقليد خلاف ذلك .

(يوضحه الوجه السابع والاربعون) أنه عليه السلام قرن سنتهم بسنة في وجوب الاتباع والاخذ بسنتهم ليس تقليدا لهم . بل اتباع لرسول الله عليه السلام كما كان الاخذ بالاذان لم يكن تقليداً لمن رآه في المنام . والاخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته بعد سلام الامام لم يكن تقليداً لمعاذ . بل اتباع لمن أمرنا بالاخذ بذلك فابن التقليد الذي أتم عليه من هذا .

(ويوضحه الوجه الثامن والاربعون) انكم أول مخالف لهذه الحديثين . فانكم لاترون الاخذ بسنتهم . ولا الاقتداء بهم واجبا . وليس قولهم عذرهم حجة . وقد صرح بعض غلاتكم بأنه لا يجوز تقليدهم . ويجب تقليد الشافعي فن المعائب احتجاجكم بشيء أتم أشد الناس خلافا له . وبالله التوفيق .

(يوضحه الوجه التاسع والاربعون) أن الحديث بحملته حجة عليكم من كل وجه . فانه أمر عند كثرة الاختلاف بسنة وسنة خلفائه . وامرتم أتم برأى فلان ومذهب فلان .
(الثاني) أنه حذر من محدثات الامور وأخبر ان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، ومن المعلوم

بما استعلمتم من سيرهم وأخلاقهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم » ذكر شيخ الاسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب فضل الاسلام المنشو المطبوع في مجموعة الحديث النجدية أنه رواه رزين (١) تمته . من أصحابي : أبي بكر وعمر ، واعتدوا بهدى عمار . وتمسكوا بهدى ابن مسعود ، رواه الترمذي عن ابن مسعود . وابن عدي عن أنس بهما . ذكر ذلك السبوطي في الجامع الصغير .

بالاضطرار أن ماتم عليه من التقليد الذي ترك له كتاب الله سبحانه وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرض القرآن والسنة عليه ويجعله معياراً عليها من أعظم المحدثات والبدع التي يرأى الله سبحانه منها القرون التي فضلها وغيرها على غيرها ، وبالجملة فاسته الخلفاء الراشدون أو أحدهم للامة فهو حجة ولا يجوز العدول عنها فأين هذا من قول فرقة التقليد ليست سنتهم حجة ولا يجوز تقليدهم فيها .

يوضحه (الوجه الحسون) أنه صلى الله عليه وسلم قال في نفس هذا الحديث : وفاته من يشئ منكم بعدى فسيري اختلافاً كثيراً ، وهذا ذم المختلفين وتحذير من سلوك سبيلهم وإعما كثرة الاختلاف وتفاقم امره سبب التقليد ، وأهلهم الذين فرقوا الدين وصيروا أهله شيعاً كل فرقة تنصر متبوعها ، وتدعوا إليه ، وتدم من خالفها ، ولا يرون العمل بقولهم حتى كأنهم ملة أخرى سواهم ، يذأبون ويكدهون في الرد عليهم ، ويقولون كتبهم وكتبنا وأنتمهم وأنحننا ومذهبهم ومذهبنا هذا والنبى واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى طمة - سواء بينهم كلهم - ألا يطيعوا إلا الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجعلوا معه من تكون أقواله كنصوصه . ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ولو انفقت طاعتهم على ذلك واتقاد كل منهم لمن دعاه إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وتحملوا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة لقل الاختلاف ، وإن لم يعدم من الأرض ولهذا تجد أقل الناس اختلافاً أهل السنة والحديث . فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقاً وأقل اختلافاً منهم ، لما بنوا على هذا الأصل ولذا كانوا عن الحديث أبعد كان اختلافهم في أنفسهم أشد وأكثراً فزمن رد الحق مرجح عليه أمره واختلط عليه والنسب عليه وجه الصواب فلم يدرك أين يذهب فإ قال تعالى (لن كذبوا بالحق لما جاءهم فهو في أمر مرجح) .

(الوجه الحادى) والخسون في قولهم : إن عمر رضي الله عنه كتب إلى من يخ ان افرض بما في كتاب الله فأن لم يكن في كتاب الله نفسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لم يكن في كتاب الله صلى الله عليه وسلم فيما قضى به الصالحون ، فهذا من انشراحهم عليهم وعلى بطلان التقليد فإنه امره أن يقدم الحكم بكتاب الله تعالى على كل ما سواه . فإن لم يجد في الكتاب ووجده في السنة لم يلتفت إلى غيرها . فإن لم يجد في السنة قضى بما قضى به الصحابة ويحتملناشد الله تعالى فرقة التقليد هل هم كذلك أو قريب من ذلك ؟ وهل إذا نزلت بهم نازلة حدث أحدهم نفسه أن يأخذ حكمها من كتاب الله ثم ينفذه ، فإن لم يجد في كتاب الله أخذ من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى فيها بما أتى به الصحابة والله شهيد عليهم ولا شكته وهم شاهدون على أنفسهم بأنهم إنما يأخذون حكمهم من قول من قبلهم ، وإن استبان

لهم في الكتاب والسنة وأقوال الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا إليه ، ولم يأخذوا بشيء منه الا بقول من قلده ، وكتاب عمر من أعظم الاشياء واثرها لقولهم بطلانا وهذا كان سير السلف المستقيم وهدى القويم ، فلما انتهت الفتوى الى المتأخرين ساروا عكس هذه السير ، وقالوا : إذا نزلت هذه النازلة بالفتى او الحاكم فعليه أن ينظر أولا هل فيها خلاف أولا ؟ فان لم يكن فيها خلاف لم ينظر في كتاب ولا سنة بل يفتي ويقضى فيها بالاجماع ، وان كان فيها اختلاف اجتهد في اقرب الاقوال الى الدليل فافتى به وحكم به ، وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر واقوال الصحابة ، والذي دل عليه الكتاب والسنة واقوال الصحابة اولى فانه مقدور مأمور ، فان علم المجتهد بما دل عليه الكتاب والسنة أسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الارض وغربها على الحكم وهذا إن لم يكن متعذرا فهو أصعب شيء وأشق الا فيا هو من لوازم الاسلام فكيف يحيلنا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على مالا وصول لنا اليه ويترك الحواشي على كتابه وسنة رسوله اللذين هدانا بهما وسرهما لنا وجعل لنا الى معرفتهما طريقا سهلة التناول من قرب ، ثم ما يدريه فقل الناس اختلفوا وهو لا يعلم . وليس عدم العلم بالزراع علما بعدمه . فكيف يقدم عدم العلم على اصل العلم كله ثم كيف يسوغ ترك الحق المعلوم الى امر لا علم له به وغايته ان يكون موهوما واحسن احواله ان يكون مشكوكا فيه شكاً منساويا او راجحا ثم كيف يستقيم هذا على رأى من يقول : ان انقراض عصر المجتمعين شرط في صحة الاجماع فلما ينقرض عصرهم فلن نشأ في زمنهم أن يخالفهم فصاحب هذه الشكوك لا يمكنه أن يحتاج بالاجماع حتى يعلم أن العصر انقرض ولم ينشأ فيه مخالف لاهله ، وهل أحال الله تعالى الامة في الاهتداء بكتابه وسنة رسوله ﷺ على ما لا سبيل لهم اليه ولا اطلاع لأفرادهم عليه ، وترك احاثهم على ما هو بين اظهريهم حجة عليهم باقية الى آخر الدهر متمكنون من الاهتداء به ومعرفة الحق منه ، هذا من اعمل المحال وحين نشأت هذه الطريقة تولدت عنها معارضة النصوص بالاجماع المجهول وفتح باب دعواه وصار من لم يعرف الخلاف من المقلدين اذا احتج عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف الاجماع ، وهذا هو الذي اسكره أئمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من يرتكبه وكذبوا من ادعاه ، فقال الامام احمد في رواية ابنه عبد الله : من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا ولم يلفه هذه دعوى بشر المريسى والأصم ولكن يقول : لا علم الناس اختلفوا ولم يلفنا ، وقال في رواية المروزي : كيف يجوز للرجل أن يقول اجمعوا إذا سمعتم يقولون اجمعوا فاتهمهم لو قال : اني لم اعلم بخلافه فان صوابا ، وقال في رواية ابى طالب : هذا كذب ما علم أن الناس يجمعون ولكن يقول : ما علم فيه اختلافا فهو احسن من قوله اجمع الناس ، وقال في رواية ابى الحرث . لا ينبغي لأحد أن يدعى الاجماع لعل الناس اختلفوا ، ولم نزل أئمة الاسلام على تقديم

الكتاب والسنة على الإجماع وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة قال الشافعي : الحجة كتاب الله عز وجل وسنن رسول الله ﷺ ، واتفاق الأئمة رحمهم الله ، وقال في كتاب اختلافه مع مالك : والعلم طبقات الأولى الكتاب والسنة ، الثانية الإجماع فيها ليس فيه كتاب ولا سنة . الثالثة أن يقول الصحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة . الرابعة اختلاف الصحابة ، الخامسة القياس فقدم النظر في الكتاب والسنة على الإجماع ثم أخبر أنه إنما يصير إلى الإجماع فيما لم يعلم فيه كتاب ولا سنة وهذا هو الحق .

وقال أبو حاتم الرازي : العلم عندنا ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق ناسخ غيره ونسوخ وما صحت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما لا معارض له ، وما جاء عن الأولين من الصحابة ما اتفقوا عليه ، فإذا اختلفوا لم يخرج عن اختلافهم ، وإذا خفي ذلك ولم يفهم فمن التابعين فأذلم يجد عن التابعين فمن أئمة الهدى من أتباعهم ، مثل أيوب السخيتي ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلة ، وسفيان ، ومالك . والأوزاعي ، والحسن بن صالح ، ثم ما لم يوجد عن أئمتهم فمن مثل عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن إدريس وبجي بن آدم وابن عينة ووكيع بن الجراح ، ومن بعدهم محمد بن إدريس الشافعي وزيد بن هرون والحيدري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه الحنظلي وأبي عبيد القاسم بن سلام انتهى ، فهذا طريق أهل العلم وأئمة الدين جعل أقوال هؤلاء بدلا عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة بمنزلة التيمم إنما يصار إليه عند عدم الماء فعلى هؤلاء المتأخرون المقلدون إلى التيمم والماء . بين أظهرهم أسهل من التيمم بكثير ، ثم حدث بعد هؤلاء فرقة هم أعداء العلم وأهله فقالوا : إذا نزلت بالمعنى أو الحاكم نازلة لم يحز له أن ينظر فيها في كتاب الله سبحانه وتعالى ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أقوال الصحابة ، بل إلى ما قال مقلده ومتبوعه ومن جعله معياراً على الكتاب والسنة فما وافق قوله أقر به وحكم به ، وما خالفه لم يحز أن يقضى به ولا أن يقضى به فإن فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم ، واستفتى عليه ما تقول السادة الفقهاء فيمن يتسبب إلى إمام معين يقلده دون غيره ، ثم ينفي أو يحكم بخلاف مذهبه هل يجوز له ذلك أم لا ؟ وهل يقدح ذلك فيه أم لا ؟ فينقض المقلدون رؤسهم ويقولون : لا يجوز له ذلك ويقدح فيه ولعل القول الذي عدل إليه هو قول أبي بكر وعمر وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأمثالهم فيجيب هذا الذي انتصب للتوقيع عن الله تعالى ورسوله ﷺ بأنه لا يجوز له مخالفة قول متبوعه لأقوال من هو أعلم بالله ورسوله منه وإن كان مع أقوالهم كتاب الله وسنة رسوله وهذا من أعظم جنائبات التقليد على الدين ولو أنهم لزموا حدى ومرتبته وأخبروا بإخباراً مجرداً عما وجدوه من السواد في البياض من أقوال لاعلم لهم بصحتها من باطلها لكان لهم

عند ما عند الله تعالى ولكن هذا مبلغهم من العلم وهذه معاداتهم لأهله وللقائمين لله تعالى بحججه وبالله التوفيق *

(الوجه الثاني والخمسون) قولكم منع عمر بيع أمهات الأولاد وتبعه الصحابة وأزم بالطلاق الثلاث وتبعوه أيضا جوابه من وجوه (أحدها) أنهم لم يتبعوه تقليداً له بل أداهم اجتهدهم في ذلك إلى ما أداه إليه اجتاده . ولم يقل أحد منهم قط إنى رأيت ذلك تقليداً لعمر *

(الثاني) أنهم لم يتبعوه ظم فهذا ابن مسعود يخالفه في أمهات الأولاد وهذا ابن عباس يخالفه في الأزام بالطلاق الثلاث وإذا اختلفت الصحابة وغيرهم فالحام الحجة (الثالث) أنه ليس في اتباع قول عمر في مائتين المسائلين وتقليد الصحابة - لو فرض ذلك - ما يسوغ تقليد من هو دونه بكثير في كل ما يقوله وترك قول من هو مثله ومن هو فوقه وأعلم منه هذا من أجل الاستدلال وهو تعلق يدي المنكبت تقلدوا عمر واتركوا تقليد فلان وفلان واتم تصرحون أن عمر لا يقلد ، وأبو حنيفة والثاقي ومالك يقلدون فلا يمكنكم الاستدلال بما اتهم مخالفون له فكيف يجوز للرجل أن يحتج بما لا يقول به *

(الوجه الثالث والخمسون) قولكم : أن عمرو بن العاص قال لعمر لما احتلم : خذ ثوبا غير ثوبك فقال : لو فعلت صارت سنة ، فأين في هذا من الأذن من عمر في تقليده والاعراض عن ثواب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وغاية هذا أنه ترد ثلاثا يقتدى به من يراه يفعل ذلك ويقول : لو أن هذا استقرسول الله ﷺ ما فعله عمر وهذا هو الذي خشيه عمر والناس مقتدون بعلماهم شاعرا أو ابورا فهذا هو الواقع وإن كان الواجب فيه تفصيل *

(الوجه الرابع والخمسون) قولكم : قد قال أبي بن كعب : ما اشتبه عليك فكله إلى عالمه فهذا حق وهو الواجب على من سوى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن كل أحد بعد الرسول لا بد أن يشتبه عليه بعض ما جاء به فإذا اشتبه عليه شيء وجب عليه أن يكله إلى من هو أعلم منه فإن تبين له صار طالما به مثله وإلا وكله إليه ولم يتكلف ما لا علم له به فهذا هو الواجب علينا في كتاب ربنا وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة وقد جعل الله سبحانه وتعالى فوق كل ذي علم عليم فمن خفى عليه بعض الحق فوطئه إلى من هو أعلم منه فقد أصاب ، فأى شيء في هذا من الاعراض عن القرآن والسنة وأثار الصحابة واتخاذ رجل بعينه معيارا على ذلك وترك النصوح لقوله وعرضها عليه وقبول كل ما أفتى به ورد كل ما عاينه وهذا الأمر نفسه من أكبر الحجج على بطلان التقليد فإن أوله فما استبان لك فاعمل به وإن اشتبه عليك فكله إلى عالمه ، ونحن نتأسدهم الله إذا استبان لك السنة هل تتركون قول من قلدهتموها وتعملون بها وتفتنون

وتقتضون بموجبها أم تتركونها وتدولون عنها إلى قوله وتقولون هو أعلم بها منا فأبى رضى الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوصية وهى مبطلّة للتقليد قطعاً وبالله التوفيق •
ثم قولهم: ملا وكلّم ما شئبه عليكم من المسائل إلى عالمها من أصحاب رسول الله ﷺ إذ هم أعلم الأمة وأفضلها بل ترككم أقوالهم وعدلتهم عنها فإن كان من قلدتموه بمن يوكل ذلك إليه فالصحابة أحق أن يوكل ذلك إليهم •

(الوجه الخامس والخمسون) قولكم : فإن الصحابة يفتنون ورسول الله ﷺ حتى بين أظهرهم وهذا تقليد من المستفتين لم يجوابه أن فتواهم إنما كانت بليغاً عن الله تعالى ورسوله ﷺ ، وكانوا بمنزلة المخبرين فقط لم تكن فتواهم تقليداً لرأى ملان وإن خالفت النصوص فهم لم يكرهوا يقلدوا في فتواهم ولا يفتنون بغير نصوص ولم يكن للمستفتين لهم اعتماد إلا على ما يبلغونهم إياه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم فيقولون أمر بكذا وكذا وفعل كذا وكذا ونهى عن كذا وكذا هكذا كانت فتواهم فهى حجة على المستفتين كما هى حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الوسطة بينهم وبين الرسول وعدمها والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم وأن مستفتيهم لم يعملوا إلا بما علموه من نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه هؤلاء بواسطة هؤلاء بغير واسطة ولم يكن فيهم من يأخذ قول أحد من الأئمة بحمل ماحطه ويحرم ما حرمه ويستطيع ما أباحه وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من أفتى بغير السنة منهم كما أنكر على أبي السنايل وكذبه وأنكر على من أفتى برجم الزاني البكر وأنكر على من أفتى باغتسال الجريح حتى مات وأنكر على من أفتى بغير علم كن يفتى بما لا يعلم صحته وأخبر أن أئمّ المستفتى عايه فأتاه الصحابة في حياته صلى الله عليه وسلم نوعان: أحدهما أن يبلغه صلى الله عليه وسلم ويقرهم عليه فهو حجة بإقراره لا بمجرد افتائهم، والثاني ما كانوا يفتنون به مبلغين له عن نبيهم فهم فيه رواة لا مقلدون ولا مقلدون •

وانظري في الأوجه في اعلام الموقعين وقد أنهاها إلى مائة وسبعين وجهاً وأجاب عن بقية شبههم شبهة شبهة ، وفيما ذكرناه كفاية والله تعالى الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب •

(فصل) في جواز الفتوى بالآثار السلفية والفتاوى الصحابية ، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاواهم ، وإن قربنا إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول ﷺ •
قال ابن القيم في اعلام الموقعين أعلم أن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين ، إلى من فتاوى تبع التابعين وهم جرا ، وكذا فإن العهد بالرسول ﷺ أقرب إلى الصواب فيه أغلب . وهذا الحكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم قائماً هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص

ولكن المفضلون في العصر المتقدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر . وهذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال من بعدهم ، فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين بالتفاوت الذي بينهم في الفضل والرأي ولله لاسع المقتى والحالم عند الله أن يفتي ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدى الأئمة ويأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم بقول البخارى . واسحاق بن راهويه وعلى بن المدبني ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم ، بل يترك قول ابن المبارك والأوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومحمد بن زيد ومحمد بن سنان وأمثالهم ، بل لا يلتفت الى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث بن سعد وأمثالهم ، بل لا يبعد قول سعيد ابن المسيب والحسن والقاسم وسالم وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وشرح وابن واثل وجمعة ابن محمد وأضرابهم عما يسوغ الأخذ به . بل يرى قول المتأخرين من أتباع من قلده مقدما على فتوى أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وزيد ابن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي موسى الأشعري وأضرابهم ، فلا يدرى ما عندهم غداً عند الله عز وجل إذا سوى بين أقوال أولئك وفتاواهم وأقوال هؤلاء وفتاواهم . فكيف اذا رجحها عليها ، فكيف اذا عين الأخذ بها حكما وإثارة ومنع الأخذ بقول الصحابة واستحجاز عقوبة من خالف من المتأخرين لها وحكم عليه بالبدعة والضلالة وعائلة أهل العلم ، وأنه يكيد الاسلام ؟ تالله لقد أخذ بالمثل المشهور « رمتي بداتها وانسلت (١) » وسعى ورثة الرسول باسمه هو وكشاهم اثوابه ، ورماهم بداته ، وكثير من هؤلاء يصرخ ويقول ويعلن أنه يجب على الامة أنهم الأخذ بقول من قلده انه ديننا ولا يجوز الأخذ بقول أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة ، وهذا كلام من أخذ به وتقلده ولله انه ماتولى ويجزبه عليه يوم القيامة الجزاء الاوفى ، والذي ندين الله به ضد هذا القول والرد عليه ، فنقول :

إذا قال الصحابي قولاً فاما أن يخالفه صحابي آخر أو لا يخالفه ، فإن خالفه مثله لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر ، وإن خالفه أعلم منه ، كما اذا خالف الخلفاء الراشدين أو بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم حجة على الآخرين ؟

(١) هذا مثل يضرب لمن يعير صاحبه بما هو فيه . وأصله أن سعد بن زيد مائة كان قد تزوج وهم بنت الخزرج بن تيم الله بن ربيعة ، وكانت من أجمل النساء ، فولدت له مالاك بن سعد . وكانت ضرائرها اذا سابقتها يقلن لها : يا عفلاء . فقالت لها أمها : إذا سابئك فابديتين بعفالسيت ، فارسلتها مثلاً . فسابتها بعد ذلك امرأة من ضرائرها فقالت لها هم : يا عفلاء . فقالت ضرائرها : رمتي بداتها وانسلت .

فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام احمد والصحيح ان الشق الذى فيه الخلفاء أو بعضهم ارجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر ، فان كان الأربعة في شق فلاشك أنه الصواب وان كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب ؛ وان كانوا اثنين واثنين فشق أبى بكر وعمر أقرب الى الصواب ، فان اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبى بكر وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة وإطلاع على ما اختلف فيه الصحابة ، وعلى الراجح من أقوالهم . ويتبقى في ذلك معرفة رجحان قول الصديق في الجدة والأخوة (١) وكون الطلاق الثلاث بضم واحد مرة واحدة ، وان تلفظ فيه بالثلاث ، وجواز بيع امهات الاولاد •

وإذا نظر العالم المصنف في أدلة هذه المسائل من الجانبين تبين له ان جانب الصديق ارجح ولا يحفظ له خلاف نص واحد ، ولا يحفظ له تنوى ولا حكم وما أخذها ضعيف أبدا ، وهذا التحقيق لكون خلافه خلافا نبوة •

وان لم يخالف الصحابي صحابيا آخر فاما أن يشتهر قوله في الصحابة أولا يشتهر ، فان اشتهر قالدى عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه اجماع وحجة . وقالت طائفة منهم : هو حجة وليس باجماع . وقال شذمة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين لا يكون اجماعا ولا حجة وان لم يشتهر قوله أو لم يعلم هل اشتهر ام لا فاختلف الناس هل يكون حجة أم لا ؟ فالنظر عليه جمهور الآفة انه حجة هذا قول جمهور الحنفية صرح به محمد بن الحسن وذكره عن أبى حنيفة نصا . وهذا مذهب مالك واصحابه وتصرفه في موطنه دليل عليه وهو قول ائمة من راهبه وان عبيد وهو منصوص الامة امام احمد في غير موضع واختيار جمهور اصحابه وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد فاما القديم فأصحابه مقرون به واما الجديد فكثير منهم يحكى عنه انه ليس بحجة وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جدا فانه لا يحفظ له في الحديث حرف واحد ان قول الصحابة ليس بحجة وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحكى اقوالا للصحابة في الجديد ثم يخالفها ولو كانت عنده حجة لم يخالفها . وهذا يتعلق بضعف جدا فان غاية المختار الدليل المعتبر ظاهر أقوى منه في نظره لا يدل على انه لا يراه دليلا من حيث الجملة بل يخالف دليلا لدليل ارجح عنده منه . وقد يتعلق بعضهم انه يراه في الجديد اذا ذكر اقوال الصحابة مواضعها لا يعتمد عليها وحدها كما يفعل بالنصوص بل بعضها بضروب من الأقيسة ، فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها ، وتارة يوافقها ولا يعتمد عليها بل بعضها بدليل آخر وهذا ايضا تدل على ضعف من الذى قبله فان

(١) يقول أبو بكر الصديق رضى الله عنه ومعه . أبو موسى وابن عباس وابن الزبير وأربعة عشر من الصحابة رضى الله عنهم : لا يرث الاخوة مع الجد شيئا . وقد بسط الكلام على هذه المسألة العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين في بحث اغناء النصوص عن القياس •

تظافر الأدلة وتعاظدها وتناصرها من عادات أهل العلم قديما وحديثا ، ولا يدل ذكرهم دليلا ثانيا وثالثا على أن ما ذكروه قبله ليس بدليل *

وقد صرح الشافعي في الجديد من رواية الربيع عنه بأن قول الصحابة حجة يجب المصير إليه فقال : المحدثات من الأمور ضربان أحدهما ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً ، فهذه البدعة الضلالة ، والربيع إما أخذ عنه بمصر وقد جعل مخالفة الأثر الذي ليس بكتاب ولا سنة ولا إجماع ضلالة وهذا فوق كونه حجة انتهى كلام صاحب الإعلام بطوله .

قلت وقد تقدم كلام الشافعي في كون قول الصحابي حجة إن لم يوجد كتاب ولا سنة في المقصد الثالث فراجع .

(ولنختم الخاتمة بفوائد تتعلق بالفتوى)

الاول قال ابن القيم رحمه الله ينبغي للمفتي أن يفتي لفظ النص مهما أمكنه ، فإنه يتضمن الحكم والدليل مع اليان التام ، فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في أحسن بيان وقول العقيدة المعتبرة ليس كذلك . وقد بان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على ما هم بهم يتحرون ذلك غاية التحري ، حتى خلف من بعدهم خلف رغبوا عن النصوص واشتغلوا بالفاظ غير ألفاظ النصوص ، فأوجب ذلك هجر النصوص ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تنفي بما تنفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران اللفاظ النصوص والاقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمانة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله فالفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ولما كان هي عصمة الصحابة وأصولهم التي بها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم وخطوهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدهم كذلك ، وهلم جرا *

ولما استحکم هجران النصوص عند أكثر أهل الهوى والبدع كانت علومهم في مسائلهم وادلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض .

قد بان أصحاب رسول الله ﷺ إذا سئلوا عن مسألة يقولون قال الله تعالى كذا قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا ، ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قطفن تأمل أجوبتهم وجدوها شفاء لما في الصدور ، فلما طال الهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيا عند المتأخرين أن يذكروا في أصول دينهم وفروعهم قال الله تعالى ، قال رسول الله ﷺ أما أصول دينهم فصرحوا في كتبهم أن قول الله ورسوله ﷺ لا يفيد اليقين في مسائل أصول الدين وإنما يحتاج بكلام الله ورسوله ﷺ فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة ، وأما فروعهم فتعقروا فيها بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ ولا عن

الامام الذي زعموا انهم قلوه دينهم بل عمدتهم فيما يقتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيعون به الفروج والدماء والاموال على قول ذلك المصنف وأجلهم عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسه من يستحضر لفظ الكتاب ويقول : هكذا قال وهذا لفظه فالحلال ما أحل ذلك الكتاب ، والحرام ما حرمة ، والواجب ما أوجبه ، والباطل ما أبطله ، والصحيح ما صححه ، وهذا وأنى لنا بهؤلاء في مثل هذا الزمان قد دفعنا الى امر تضع منه الحقوق الى الله ضجيجا ، وتضع منه الفروج والاموال والدماء الى ربها عجيجا تبذل فيها الاحكام ، ويقلب الحلال بالحرام ، ويجعل فيه المعروف في أعلى مراتب المنكرات ، والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله من أفضل القربات . الحق فيه غريب ، وأعجب منه من يعرفه ، واغرب مهما من يدعو اليه وينصح به نفسه والناس قد فلق بهم فائق الاصباح صبحه عن غياهب الظلمات ، وأبان الطريق المستقيم من بين تلك الطرق الجارات فأراه بعين قلبه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مع ما عليه اكثر الخلق من البدع المضلات مافزع له علم الهداية فشمع اليه ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه ، فطوبى له من وحيد على كثرة السكان ، غريب على كثرة الجيران ، بين قوم رؤيتهم قذى العيون وشجى الخلوقة ، وكرب النفوس ، وحى الأرواح ، وغم الصدور ، ومرض القلوب ، ان أنصفتهم لم تقبل طيبعتهم الانصاف ، وان طلبته منهم فأين التريا من بد الملتبس : فقد انكست قلوبهم ، وعصى عليهم مطاوعهم ، رضوا بالآماني ، وابتلوا بالحفظ ، وحصلوا على الحرمان ، وعاضوا بحار العلم لكن بالدعاوى الباطلة وشقاشق الهذيان . ولا والله ما نلت من وشله أقدامهم ، ولا زكت بعقولهم واحلامهم ، ولا ابضت به لياقيم وأشرفت يده أيامهم ، ولا منوكت بالهدى والحق منه وجوه البقائر ، إذا بكت بمدادها أعلامهم ، أنفقوا في غير شيء فائس الأنفاس ، واتبعوا أنفسهم وحيروا من خلفهم من الناس ، ضيعوا الأصول لحرما الوصول ، وأعرضوا عن الرسالة فوقعوا في معاهم الخيرة ويبدأ الضلالة .

والمقصود أن القصصة مضمونة في ألفاظ النصوص ومعانيها في أنتم بيان واحسن تفسير ، ومن رام إدراك الهدى ودين الحق من غير مشكاتها فهو عليه غير يسير .

(الفائدة الثانية) حكم الله ورسوله يظهر على أربعة السنة : لسان الراوى ، ولسان المفتى ، ولسان الحاكم ، ولسان الشاهد .

فالراوى يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله ، والمفتى يظهر على لسانه معناه وما استنبطه من اللفظ ، والحاكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله وتنفيذه ، والشاهد يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي يثبت حكم الشارع ، والواجب على هؤلاء الأربعة أن يخبروا بالصدق المستند الى

العلم فيكونوا عالمين بما يخبرون به ، صادقين في الاخبار به وآفة أحدم الكذب والكتان
فتى كتم الحق أو كذب فيه فقد حاد الله في شرعه ودينه وقد أجرى الله سنته أن يحق عليه
بركة عليه ودينه ودينه ومن ألزم الصدق والبيان منهم في مرتبته يورك له في علمه ووقته ودينه
ودنيه وكان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ذلك الفضل
من الله وكفى بالله علما ، فبالكتان يعزل عن سلطانه وبالكذب بقلبه عن وجهه والجزاء من
جنس العمل لجزاء أحدم أن يعزله الله عن سلطان المهابة والكرامة والحقبة والتعظيم الذي
يلبسه اهل الصدق والبيان ويلبسه ثوب الهوان والمقت والخوف بين عباده فإذا كان يوم اللقاء
جازى الله من شاء من الكاذبين السكاتين بطمس الوجوه وردما على أدبارها فاطمسوا وجه
الحق وقلوبه عن وجهه جزاء أوقافا وماريك بظلام للعبيد •

(الفائدة الثالثة) لا يجوز للفتى أن يشهد على الله ورسوله بأنه أحل كذا أو حرمه أو أوجبه
أو كرهه لما لا يعلم أن الأمر فيه كذلك بما نص الله ورسوله على إباحته أو تحريمه أو إيجابه أو
كراهيته وإذا ما وجد في كتابه الذي تلقاه عن قلبه دينه فليس له أن يشهد على الله ورسوله
به ويفر الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله . قال غير واحد من السلف : ليحذر أحدم
أن يقول أحل الله كذا ، أو حرم كذا ، فيقول الله لم كذبت لم أحل كذا ولم أحرمه ، وثبت
في صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب أن رسول الله قال : إذا حاصرت قوما فساؤلك أن تنزلهم
على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله ، فأنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم
أم لا ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك ، وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول : حضرت
جلسا في القضاة وغيرهم فخرجت حلوة أحدم فيها أحدم بقول زفر (١) قلت ما هذه الحكومة؟
فقال هذا حكم الله فقلت له صار حكم زفر حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة ؟ هذا حكم زفر
وقوله : ولا تقل هذا حكم الله ورسوله أو نحو هذا من الكلام •

(الفائدة الرابعة) ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله أن يفتي السائل بمذهب الذي
يقلده وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه وأصح دليلا ، فتحمله الرئاسة
على أن يقتحم الفتوى بما يطلب على ظنه أن الصواب في خلافه ، فيكون خاتافه ورسوله وغاشا
له والله لا يهدي كيد الخائنين . وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للاسلام وأهله والدين النصيحة .
والنفس مضاد للدين كضادة الكذب للصدق والباطل للحق كثيرا ما ترد المسألة منتد فيها خلاف
المذاهب ولا يستعان ان فتى بخلاف ما تنتقده فتحكي المذهب ثم تحكي المذهب الرجح وتقول : هذا هو

(١) هو زفر بن الهذيل صاحب أبي حنيفة أحد الفقهاء الزهاد صدوق ثقة وثان أقيس أصحابه
وأكثرهم رجوعا إلى الحق مات بالبصرة سنة ١٥٨ •

الصواب ، وهو أولى ما يؤخذ به وبالله التوفيق .

(القائدة الخامسة) إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثق بما فيه قبل له أن يبقى بما يجده فيه ؟ قالت طائفة من المتأخرين : ليس له ذلك لأنه قد يكون منسوخاً أو له معارض أو يفهم من دلالته خلاف ما يدل عليه ، أو يكون أمر تدب ؛ فيفهم منه الإيجاب ؛ أو يكون عاماً له غرض ، أو مطلقاً له مقيد . فلا يجوز له العمل به ولا الفتيا به حتى يسأل أهل الفقه والفتيا . وقالت طائفة : بل له أن يعمل به ويبقى به ، بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله . وحدث به بعضهم بعضاً بادروا إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ، ولا يقول أحد منهم قط هل عمل بهذا فلان وفلان ؟ ولو رأوا من يقول ذلك لأنكروا عليه أشد الانكار . وكذلك التابعون . وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرتهم ، وطول العهد بالسنة وبعد الزمان عنها لا يسوغ ترك الأخذ بها والعمل بغيرها ولو كانت سنن رسول الله ﷺ لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان أو فلان لكان قول فلان أو فلان معياراً على السنن ومزكياً لها . وشرطاً في العمل بها . وهذا من أبطل الباطل . وقد أقام الله الحجة برسوله ﷺ دون أحاد الأمة ، وقد أمر النبي ﷺ بتبليغ سنته . ودعا لمن بلغها . فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الإمام فلان والإمام فلان لم يكن في تبليغها فائدة ، وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان . قالوا : والنسخ الواقع في الأحاديث الذي اجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة ، بل ولا شطرها فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب إلى المنسوخ أقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب ويخطئ . ويجوز عليه التفاضل والاختلاف ، ويقول القول ويرجع عنه ، ويحكي عنه في المسألة الواحدة عدة أقوال . ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في فهم كلام الفقيه المعتبر . فلا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأفق به إلا واضفاف أضعافه حاصل لمن أتى بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه .

والصواب في هذه المسألة التفصيل فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحتمل غير المراد لله أن يعمل به ويبقى به ولا يطلب له التزكية من قول فقيه وإمام بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن خالفه من خالفه وإن كانت دلالة خفية لا يتبين له المراد فيها لم يجوز له أن يعمل ولا يبقى بما يتوهم مراداً حتى يسأل ويطلب به . حديث ووجهه وإن كانت دلالة ظاهرة فالدعم على إفراده والامر على الوجوب والهي على التحريم أهل له العمل وانتفى به بخرج على الأصل وهو العمل بالطور قبل البحث عن المعارض وفيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ، الجواز والمسح والرق بتمامه فلا يعمل له قبل البحث عن المخصص

والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله اذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والعريية وأما إذا لم يكن ثم أهلية قط فقرضه ما قال الله (فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ألا سألوا إذا لم يعلموا إنما شفاء ألي السؤال» وإذا جاز اعتماد المستخفى على ما يكتبه المفتي من كلامه وكلام شيخه وإن علا وصعد فاعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالجواز وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي وبالله التوفيق .

(الفائدة السادسة) يحرم على المفتي أن يفنى بصند لفظ النص وإن وافق مذهبه .

ومثاله : أن يسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس . فهل يتم صلاته أم لا ؟ فيقول : لا يتمها ورسول الله ﷺ يقول : « فليتم صلاته (١) » ومثل أن يسأل عن مات وعليه صيام ، هل يصوم عنه وليه ؟ فيقول : لا يصوم عنه وليه . وصاحب الشرع يقول « من مات وعليه صوم صام عنه (٢) وليه » ومثل أن يسأل عن رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده بعته ، هل هو أحق به ؟ فيقول : ليس هو أحق به . وصاحب الشرع يقول « هو أحق به (٣) » ومثل أن يسأل عن أكل كل ذي ناب هل هو حرام ؟ فيقول : ليس بحرام ورسول الله ﷺ يقول « أكل كل ذي ناب من السباع حرام (٤) » ومثل أن يسأل عن رجل له شريك في أرض أودار أو بستان هل له أن يبيع حصته قبل إعلام الشريك بالبيع وعرضها عليه ؟ فيقول : نعم يحل له أن يبيع حصته قبل إعلام شريكه بالبيع . وصاحب الشرع يقول « من كان له شريك في أرض أو ربة أو حائط فلا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه » (٥) ومثل

(١) روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أدرك أحدهم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته . وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » .

(٢) روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » . (٣) روى الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من أدرك ماله بعته عند رجل أفلس - أو إنسان أفلس - فهو أحق به من غيره » .

(٤) روى الإمام أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « كل ذي ناب من السباع فأكله حرام » . وقد رووه هم والبخاري بالفاظ متعددة عن عدة من الصحابة (٥) رواه مسلم وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله .

(٢٢٢ - لفاظ هم أولى الأبصار)

أن يسأل عن قتل المسلم بالكافر ، فيقول : نعم يقتل المسلم بالكافر . وصاحب الشرع يقول « لا يقتل المسلم بالكافر (١) » ومثل أن يسأل عن الصلاة الوسطى فيقول : ليست العصر وصاحب الشرع يقول « صلاة العصر » (٢) ومثل أن يسأل عن رفع اليدين عند الرُّكوع ، الرُّكوع منه ، هل هو مشروع في الصلاة أو ليس بمشروع ، أو مكروه ، وربما غلا بعضهم فقال : إن صلاته باطلة . وقد روى بضعة وعشرون فساداً عن النبي ﷺ أنه يرفع يديه عند الافتتاح والرُّكوع والرفع منه بإسناد صحيح لا يشكون فيها. ومثل أن يسأل عن إبطال عدة شعبان ثلاثين يوماً ليلة الأعمام يقول لا يجوز إبطاله ثلاثين يوماً وقد قال رسول الله ﷺ « فإن غم عليكم فادعوا عدة شعبان ثلاثين يوماً » (٣) وأمثله كثيرة وفيما ذكرناه كفاية . وقد أنماها ابن القيم إلى مائة وخمسين مثالا والله الموفق للصواب وإلى المرجع والمآب .

(الفائدة السابعة) الاجتهاد هل هو يقبل التجزئ والاقسام ، فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره أو في باب من الابواب لكن استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض وأدلتها واستباطها من الكتاب والسنة دون غيرها من العلوم ، أو في باب الجهاد والحج أو غير ذلك فهذا ليس له الفتوى فيما لم يجتهد فيه ، ولا يكون معرفته بما اجتهد فيه مسوقة له الاثناء بما لا يعلم في غيره ، وهل له أن يعنى في النوع الذي اجتهد فيه ؟ فيه ثلاثة أوجه أحدها الجواز بل هو الصواب المقطوع به ، والثاني المنع . والثالث الجواز في الفرائض دون غيرها . فصحة الجواز أنه عرف الحق بدليله ، وقد بذل جهده في معرفة الصواب ، فحكمه في ذلك النوع حكم المجتهد المطلق (٤) .

فان قيل فما تقولون فيمن بذل جهده في معرفة مسألة أو مسائلتين ، هل له أن يعنى بها أو بهما قلنا نعم في اصح القولين وهما وجهان لأصحاب أحد ، وهل هذا الايمن التبليغ عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم هو جزى الله من اعان الاسلام ولو بشرط ظنة خيرا ومنع هذا من الاثناء بما علم خطأ محض والله التوفيق .

انتهى كلام ابن القيم بطوله وبتمامه قد انتهى ما رماه وتم ما أردناه والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) رواه احمد البخارى وابو داود والنسائي عن ابى جعيفة عن على .

(٢) هو عند البخارى ومسلم واحد وغيرهم من الائمة من عدة طرق عن عدة من الصحابة منهم على وابن مسعود وعائشة وسمرة بن جندب والبراء بن عازب وغيرهم (٣) رواه البخارى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما (٤) لم يذكر حجة المنع التي ساقها ابن القيم .

تم بحمد الله طبع هذا الكتاب سنة ١٣٥٥ هـ في ادارة الطباعة المنيرية صانها الله من كل بلية .

ترجمة مؤلف كتاب

أَرْيَا هَلْ يَمْلِكُ الْوَلَّى الْإِصْرَ
لِلْأَقْدَانِ بِسَيِّدِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
وَتَحْذِيرِهِمْ عَنِ الْإِبْتِدَاعِ الشَّائِعِ فِي الْفِرَى وَالْأَمْصَارِ
مِنْ تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ مَعَ الْحِمِيَّةِ وَالْعَصَبِيَّةِ بَيْنَ فَتَاهِ الْأَعْصَارِ

(نسب)

هو الامام المحدث نقر المتأخرين مسند الوقت الاصولي المجاهد صالح بن محمد بن
نوح بن عبد الله بن عمر بن موسى بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عمر بن عبد
الله بن عمر بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبي القاسم خلف بن
هانيء بن ادریس بن عامر بن عبد الله بن محمد بن عباد بن عبد الله بن علي بن أبي بكر بن
سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فهو عمری - بضم العين المهملة وفتح الميم -
نسبة الى عمر بن الخطاب خلافا لمن زعم أنه عمری - بفتح العين وسكون الميم - •

(ولادته ونشأته وتنقلاته لطلب العلم)

ولدرحه الله تعالى في السودان سنة ست وستين ومائة وألف من الهجرة في بلد آياته
العمرين نس- من إقليم فوت جلوا وتشابها وأخذ العلم عن أهل ذلك الإقليم وكانوا إذذاك
أهل تمكنا ومشاركة وتبحر وخصوصا في الأصليين والفرعين والتصوف ثم ارتحل لطلب

العلم وعمره إذ ذاك نحو اثني عشر عاماً سنة ثمان وسبعين ومائة والف فدخل بلدان القبلية بمكة بها نحو السنة عند محمد بن بويه ثم وصل إلى باغى ولازم فيها الشيخ محمد بن سنة - بكسر أوله وتشديد النون - ست سنين ثم ارتحل منه إلى تنبكت ولازم فيها الشيخ محمد الزين سنة كاملة ، ودخل درعة ومكة في الزاوية الناصرية سنة ، ودخل مراکش ومكة بها سنة أشهر ، ودخل تونس وأخذ عن علمائها بالقرطاني والكوثاني والسوسي وغيرهم ، ودخل مصر وبقي فيها نحو ثلاثة أشهر ملازماً لعلماؤها بالصعيد وغيره ، ودخل أرض الحجاز وزار الفهر البوي صلى الله عليه وسلم سنة ١١٨٧ واتخذ يثرب اقامة وسكن إلى أن توفاه الله سبحانه وتعالى فيها .

(مشائخه)

أخذ عن الامام المعمر أبي عبد الله محمد بن سنة الفلاني وكان أحد الحفاظ الاعلام وهو اكبر شيوخه سناً وعلماً وأوسعهم حفظاً وفيما لازمه أربع سنين يوالشيخ التاودي بن سودة لثقه بطر الجلس القريب وهو راجع من الحج قرأ عليه أوائل ابن سليمان الرذائي وبعض التحفة ومنذكة الذي صنف والنووية ، وخاله عثمان بن عبد الله الفلاني الشهيد ، وعبد العزيز بن حمزة المطاعي المراكشي قاضياً ، وصالح بن محمد بن عبد القادر الفلاني المصري ، ومحمد بن أحمد الشهير باباء ، ومحمد الشهير بالفق أب ، والمعمر محمد بن محمد بن عبد الله المغربي المدني ، وغير هؤلاء من أهل المغرب .

وأخذ عن علماء المشرق منهم أبو الحسن علي الصعيدى ، وأبو العباس أحمد الدرديري ومصطفى الرحمن الدمشقي ، ومحمد بن عبد الرحمن الكزبري الدمشقي ، ومحمد المصباحي المصري ، ومحمد بن عبد السلام الناصري الدرعي ، وحافظ مصر السيد مرتضى الزبيدي الحسني . والقطب محمد بن عبد الكريم السمان المدني ، والشهاب أحمد بن عبيد العطار الدمشقي ، والشيخ حسين بن عبد الشكور الطائفي ، والامير ابراهيم بن محمد بن اسماعيل الصنعاني ، والشيخة أم الزين زوجه الشيخ محمد سعيد سفر المدينة والعلما الشيخ محمد سعيد سفر المحدث الشيرازي ، وعبد الله بن سليمان الجرهمي الزبيدي وغير هؤلاء من علماء المشرق وأعلام شيوخه الحجازيين اسناداً والمعمر محمد ابن محمد بن عبد الله المغربي الزاوي عن عبد الله بن سالم البهري .

(تلاميذه والمستفوعون به)

منهم الشيخ الحفاظ محمد عابد السدي الأنصاري مؤلف كتاب حصر الثار - وهو أشهر - محدثي الحجاز ، وعالم مكة ومسندنا عمر بن عبد الرسول العطار ، وخطيب مكة الشيخ عمر بن عبد الكريم بن عبد الرسول الشافعي ، ومسند مصر علي بن عبد البر الوتاني . والشيخ عبد الرحمن

ابن أحمد الشنقيطي ومفتي المدينة اسماعيل بن زين العابدين البرزنجي؛ والعارف الأديب أبو الفيض حمدون بن الحاج القاضي، واسماعيل بن إدريس الرومي المدني والعارف أبو الحسن علي بن محمد الباعلوي. ومحمد صالح جل الليل. ومحمد بن مورد القلاني ومحمد أمين بن حسن الزبيل المدني أحد شيوخ أبي حامد. ومحمد بن صالح الشعب المديني ومحمد بن هاشم القلاني وأديب الشام أحمد بن عبد اللطيف البريري. ويس المرغني المكي وقاضي مكة عبد الحفيظ المعجمي المكي والبركة الشيخ علي الرئيسي الزمزمي المكي الزيدي. ومفتي الشام الشمس ابن عابدين الدهشقي وأحمد بن حسن الحنبلي والشهاب أحمد بن محمد للكردي الاسطنبولي الحنفي. ومسند المدينة زين العابدين بن جل الليل الباعلوي المدني وعلي البيهقي الباعلوي المكي ومحمد صالح بن إبراهيم الرئيسي الزمزمي المكي وغير هؤلاء الأعلام، فإن المترجم له حصل على شهرة في عصره قل أن تنطو بلدة من بلاد الاسلام في وقت الاوله فيها عدة من التلاميذ كما يعلم ذلك من عني بالاثبات وه مطالعه طبقات الرجال ه

(مكاتبة العلية ومذهبه)

كان رحمه الله مبكراً على تلقي العلوم ومطالعة الكتب درساً وتديساً من المهد إلى المحروق أثنى عليه الأثاب ووصفه بالعلم والعمل والاجتهاد، وهو ذو بصيرة ناقدة وفكر سيال وقوة ونشاط وعزيمة يميل إلى الاجتهاد ويبحث عليه ويكره التقليد وينفر عنه، ومن طالع كتابه هذا يرى ما كان عليه المصنف رحمه الله تعالى رحمة واسعة من الحيل النيف على المقلدين وما في كتبهم من البدع والضلالات، من ذلك ما قاله في خطبة كتابه هذا: فأقول كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وعلى آله وبارك وسلم متظاهران على الحث على العمل بالكتاب والسنة وقضايا الصحابة والتابعين فاشفة عن ذلك كل دجنة، وكلام الأئمة الأربعة وغيرهم مصرح به وناشف عن قلوب متبعهم الأكث بل في كلامهم التصريح بتحريم تقليدهم بعد ورود نص يخالفهم من كتاب أوسنة، وإن تقليد المتصين بعد ذلك ضلال وجنة، وأنه ليس لتغير العامى تقليد بغير برهان ورحمة، قال تلميذه عبد الرحمن بن أحمد الشنقيطي: شيخنا الفقيه المحدث الحوري الباني العالم بجميع فنون المعقول والمنقول، ووصفه الشيخ عابد السندی بالامام الذي لا يجارى والتهامة الذي لا يمارى ملحق الأصغر بالا كابر، وذكره محدث الشام الوجيه الكزبري في نبته بقوله: ومن سادات أشياخي الشيخ الامام العلامة المتفطن المهام المشهور بالاسناد العالي ذو الذهن الوقاد المتلألئ، وقال فيه الشمس الفواقجي: كاد أن يكون مجتهداً ومن جزم يلوغه رتبة الاجتهاد صاحب كتاب الدين الخالص، وجعله صاحب الحطة وعون الودود علي سنن أبي داود من المجددين علي رأس المائة الثالثة عشر ه

وأما مذهبه فكان مالكيًا ثم نبحر في علم السنة وفي التفسير فصار آية من آيات الله في عصره واجتهد أن لا يقلد أحداً في دينه فأخذ يستنبط الأحكام من أدلتها ويحرر ويستدرك ويؤلف وينهج نهج السلف الصالح في مؤلفاته رحمه الله وأعلى منزلته .

(مؤلفاته)

أيقاظ مهم أولي الابصار للاعتقاد بسيد المهاجرين والانصار وهو هذا المطبوع ، ومنها تقويم الكفة فيما للعلماء من حديث الجبة والسكفة وجمع الاحاديث القدسية ، والثبت الكبير المسمى - الثمار اليا نبع في رفع طرق المسلسلات والمسانيد والاجزاء والحوامع وذكر طرق التصوف وما لها من التوامح أو احياء رسوم الاسانيد العالية بعد اندراسها وتوثيق عرى المسلسلات السامية بعد انقطاعها وإيضاح الطرق الهادئة بعد خفاء أغلاها .

ذكر في طالعته أنه رتب على ثلاثة أقسام، أنه يذكر في طالعته ، شايخه وما سمعه من كل واحد منهم ثم سابقة مشتملة على ذكر شيء من فضائل علو الاساد ثم القسم الاول في اسانيد المصنفات الحديثية والقرآنية وما يتبعهما من كتب الاصول والعقائد والفقه ، والثاني في المسلسلات ، والثالث في اسانيد الكتب العربية وما عداها من كتب العلوم العقلية والنقلية ثم ذيل الاقسام الثلاثة بلاحقة تشتمل على طرق الصوفية ثم سند الثقلين من كل طريق ، وفي آخره بعض وصايا الانبياء والعلماء والحكماء والثبت الصغير - قطف الثمر في اسانيد كتب الاثر - وبحوالثلاثين ورقة وهو من اشهر الاثبات وأعظمها واعلاها اسنادا ، ونعمه الاكياس باجوبة الامام خير الدين الياس - يعني به تاج الدين الياس المفتي المدني - وهي نظم مسألة السيوطي في الصبا ، وغير ذلك .

(موته رحمه الله)

كان طوافا في البلايا الاسلامية للآفة والاستعداد خاب البلاد ، درس اخلاقها لها وباحث وناظر مدة حياته الطيبة ثم حط نصي الترحال في المدينة المنورة على صاحبها افضل تحية ومات ودفن فيها سنة ١٢١٨ الهجرة رحمه الله رحمة واسعة .

(الفلاني) جزم الفاء وتشديد الهمزة الى فلان قبيلة بالسودان ، وهذه الترجمة اقبست من كتاب فهرس الفهارس والاثبات لمعاصرنا الاستاذ الشيخ عبد الحى الكتاني ، والرحمة الطنانة لصديقنا الشيخ احمد الصديق .

إدارة الطباعة المنيرية

فهرست

(إيقاظ هم أولي الابصار للإمام صالح بن محمد الفلاني)

صفحة	صفحة
٩	٢
ايراد ما ذكره حافظ المغرب ابو عمر	خطبة المؤلف ويان الباعث على
ابن عبد البر في كتابه - جامع بيان	تأليف هذا الكتاب
العلم وفعله وما ينبغي في روايته وحمله	٣
١٠	٣
السلام على حديث « اقرقت اليهود	المقدمة في وجوب طاعة الله ورسوله
على احدى وسبعين فرقة » الخ	واتباع الكتاب والسنة وذي الرأي
١١	والقياس على غير اصوله والتحذير
الرأي من رسول الله ﷺ كان	من اثار المسائل ويان اصول العلم
مصيبا لان الله كان يريه واما ما الظن	وحده مقسوما ومجازا ومن يستحق
والتكلف	ان يسمى قهبا او عالما حقيقة لا مجازا
١٢	ويان فساد التقليد في دين الله تعالى
كلام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب	ونفيه والفرق بينه وبين اتباع كتاب
في أصحاب الرأي	الله وسنة رسوله ﷺ
١٢	٣
كلام عبد الله بن مسعود الصحابي	ماورد في ذلك من الآيات القرآنية
الكبير في الرأي ومفاسده	٦
١٣	الا حاديث الدالة على وجوب العمل
كلام حبر الامة عبد الله بن العباس	بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ
في ذم الرأي	٧
١٤	٧
كلام مسروق الامام الجليل في القياس	المعروف عند الصحابة والتابعين
١٤	وسائر علماء المسلمين ان حكم الحاكم
كلام الامام سفيان الثوري في الرأي	المتجه إذا خالف نص كتاب الله
١٤	تعالى واستقر رسول الله ﷺ وجب
كلام ابن شهاب الزهري الحافظ	ققضه ومنع نفوذه
الجليل في ذلك	٨
١٥	بيان ان ابن خزيمة صاحب كتاب
بيان الرأي المقصود اليه بالذم والعيب	التوحيد كان اماما مستقلا له اصحاب
في اقوال العلماء المتقدمين	يتحلون مذهبه ولم يكن مقلدا
١٧	
بيان آداب الصحابة رضي الله عنهم	
مع الرسول ﷺ لذلك ما كانوا	
يسألونه الامساأل عدت في البقائر	
وهي ثلاث عشرة مسألة	

صفحة	صفحة
تصرف الحاجات	١٨
٣٠ تعريف العلم عند المتكلمين	بما سمعوا وعلوا
٣١ باب من يستحق ان يسمى فقيها او عالما	١٨ كلام الامام مالك امام دار الهجرة
حقيقة لا يجازوا من لا يجوز له الفتيا	في الرأي ومفاسده
عند العلماء	١٩ كلام الامام الاوزاعي عالم الشام
٣١ اعلم الناس ابصرهم بالحق إذا اختلف	في ذم الرأي
الناس	٢٠ كلام الامام الشعبي رضي الله عنه
٣٢ بيان من اغنى الناس ومن الفقيه	في الرأي
٣٣ تفسير الناسخ والمنسوخ	٢١ قول امام اهل السنة والجماعة الامام
٣٤ باب في فساد التقليد ونفيه والفرق	احمد بن حنبل في الرأي
بين التقليد والاتباع	٢٢ بيان ان اول من قال بليس
٣٤ ماورد في ذم التقليد من القرآن	باب في معرفة اصول العلم وحقيقته
الحكيم	وما الذي يقع عليه اسم الفقه والعلم
٣٥ ماورد في ذم التقليد من الاحاديث	مطلقا
والاثر	٢٣ شرح حديث العلم ثلاثة فما سوى
٣٦ تفسير الامعة	ذلك فضل ، الخ
٢٨ تفسير العامى	٢٤ كتاب عمر بن عبد العزيز الخليفة
٤٠ تفسير قوله تعالى : (فاسألوا اهل	العدل الى حرة رحمه الله
الذكر ان كنتم لاتعلمون) واقوال	٢٤ كلام الامام مالك رحمه الله تعالى
علماء السلف في ذلك	في الحكم
٤١ اتفاق العلماء على ان العامة لا يجوز	٢٤ كلام الامام الشافعي رحمه الله تعالى
لها الفتيا	في العلم
٤٢ قول المزي رحمه الله تعالى في التقليد	٢٥ بيان العلم النافع
ومضاره	٢٧ قول الاوزاعي ان العلم ما جاء عن
٤٢ ذكر حد العلم لبعض اهل النظر	اصحاب محمد ﷺ
٤٢ قول أبي عبد الله بن خوير منداد في	٢٨ ما جاء من امارات قيام الساعة
تعريف التقليد والاتباع	٢٩ اتفاق العلماء على ان الرأي ليس بعلم
٤٣ ختام المقدمة بالحض على لزوم السنة	حقيقة
والاقتصار عليها	٢٩ تقسيم السنة إلى قسمين
٤٤ ماورد في الاقتداء بالخلفاء الراشدين	٣٠ باب العبارة عن حدود علم الديانات
من الاحاديث	وسائر العلوم المتصرفات بحسب

صفحة	صفحة
٤٥	بيان من الخلفاء الراشدون
٤٦	أقوال العلماء في تفضيل بعض الخلفاء
٤٧	على بعض
٤٨	بيان أن الرسول ﷺ مات ترك شيئا
٤٩	الايتنا يانا شاميا
٥٠	كلام الامام عبد الرحمن بن مهدي في
٥١	أن ما روى عن النبي ﷺ وما اتاكم
٥٢	عني فاعرضوه على كتاب الله الخ
٥٣	موضوع روضه الزنادقة والخوارج
٥٤	اتفاق العلماء على أن الستة تين المراد
٥٥	من الكتاب الحكيم
٥٦	استماع أبي الفرداء من السكتي بارض
٥٧	فيها معاوية لانه يخبره برأيه
٥٨	دون مستند الى حديث
٥٩	المقصد الاول
٦٠	فيما قاله الامام ابو حنيفة واصحابه
٦١	أهل الناقب المنيفة
٦٢	باب من يصلح للفتوى
٦٣	لا يصلح للفتوى الا من عرف اقاويل
٦٤	أبي حنيفة وصاحبه ويعلم من اين
٦٥	قالوا ويعرف معاملات الناس
٦٦	كلام الامام زفر بن الهذيل في ذلك
٦٧	نقل كلام أبي حنيفة في الفتوى للزم
٦٨	ابن عبد السلام
٦٩	بيان أن العمل بالحديث بحسب ما بدا
٧٠	لصاحب القهم المستقيم من المصلحة
٧١	الدينية هو المذهب عند الكل
٧٢	قول أبي حنيفة عند الفتوى : هذا
٧٣	ما قدرنا عليه في العلم فنوجدوا وضع
٧٤	منه فهو أولى بالصواب
٧٥	قول القائل أن الحق إذا انتقل الى
٧٦	مذهب الشافعي يمزو وإذا كان
٧٧	بالعكس يخلع - مردود مبتدع
٧٨	قول الامام الدهلوي في الصوفي
٧٩	والعالمى مامذهبهما
٨٠	بيان من اهل النبي ﷺ
٨١	الرد على من عاب الأشارة بالسبابة
٨٢	ويان تبصيره
٨٣	كلام صاحب البحر الرائق من
٨٤	الحنفية في التقليد
٨٥	مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
٨٦	أن ضيف الحديث مقدم على القياس
٨٧	والرأى كما حكاه ابن القيم في اعلام
٨٨	الموقنين
٨٩	عدم تعين الاخذ بمذهب معين في
٩٠	حق العالمى لعدم اعتدائه لما هو أولى
٩١	واحرى
٩٢	قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى
٩٣	أن المسلمين اجمعوا على أن من استبان
٩٤	له سنة من رسول الله ﷺ لم يحل
٩٥	له أن يدعها لقول أحد
٩٦	ما المراد بالعالمى في قول أبي يوسف
٩٧	صاحب الامام أبي حنيفة
٩٨	الفرق بين القياس والدلالة
٩٩	بيان العقبات التي وضعا المتأخرون
١٠٠	في طريق من يريد البحث والتفتيح
١٠١	عن أدلة الاحكام وما آخذها
١٠٢	كلام الامام أبي حنيفة وصاحبه
١٠٣	محدد اذا قال قولاً يخالف كتاب الله
١٠٤	او خير الرسول فليترك قوله لأنك
١٠٥	بيان مذهب العالمى زيادة على ما تقدم
١٠٦	حال اهل البوادي والقرى البعيدة مع

صفحة	صفحة
فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فانزروه	٦٥
٧٢ قول سند بن عثان شارح المدونة: الفقه ما خذ الكتاب والسنة والاجماع والعبرة الخ ما قال الذي جاء عن صاحب الشريعة نوعان	٦٦
٧٣ أقوال مسموعة وأحكام موضوعة الخ الكلام على تقليد الميت واختلاف العلماء في ذلك	٦٧
٧٤ لم يكن في زمن الصحابة وعصرهم مذهب لرجل معين يدرس ويقلد وانما كانوا يرجعون في التوازل إلى الكتاب والسنة وإلى ما يتمحض بنهم من النظر عند فقد الدليل إلى القول وكذلك تابعهم أيضا	٧٨
٧٥ الذي اشاع مذهب مالك بالاندلس انما هو عيسى بن دينار وكانوا قبل ذلك يعملون بمذهب الاوزاعي ومكحول	٧٩
٧٦ لا بد ان يوجد في كل قرن ما فيه حظ وافر من العلم والفهم الثاقب بحيث يتمكن بالظر والفكر من معرفة الاصول والفروع ووجه ارتباط الفروع بالاصول والحقا المسائل بعضها ببعض وقطعها عن الاخرى ونرجيع الادلة عند محارضا	٨٠
٧٧ صفات المفتي	٨١
٧٧ احتيال ابليس العين على تفريق جماعة المسلمين وتشيت شملهم وايقاع الرداوة والافضاء بينهم بسبب بدعة	٨٢
	٨٣
	٨٤
	٨٥
	٨٦
	٨٧
	٨٨
	٨٩
	٩٠
	٩١
	٩٢
	٩٣
	٩٤
	٩٥
	٩٦
	٩٧
	٩٨
	٩٩
	١٠٠

صفحة	صفحة
بالعار على السنة بل السنة عيار عليه	التقليد لشخص معين واتخاذ رأيه
الذى عليه جماعة فقهاء المسلمين	دينا ومذهبنا
وعلمائهم ذم الاكثار من الحديث	٧٨ كتب العلماء المالكيين المتقدمين
دون تفقه فيه ولا تدبر	معمولة بالادلة ومحسوبة بدم المقلدين
ابراد على المقلدين	كالمبسوط للقاضي اسماعيل والمجموعة
كل واحد يؤخذ من قوله ويترك	لابن عبدوس، والتمهيد لابن عبد البر
الاصحاب الشريعة الثراء فانه	والطراز لسند بن عنان لكن من
لا يترك من قوله شيء	الاسف ان المتأخرين نبذوا هذه
قد يخفى على اعلام الصحابة بعض	الكتب وراء ظهورهم واقبلوا على
الاحكام فيرجعون الى قول الرسول	الاقبال على ما ابتدعه المتأخرون من
ﷺ بعد ما يتبين لهم ذلك ويتركون	حذف الدليل في مختصراتهم واولوا
قولهم الاول	بالتقليد بلا دليل لاعتقادهم ان
ضعف ما اصله المتأخرون من مقتضى	الاشتغال به عناء وتطويل
المالكية ان قول مالك في المدونة	٧٨ ذبغة طلب العلم الفافع وبيان طريقه
مقدم على قول غيره فيها وفي غيرها	٨٠ الحث على تعلم اللغة العربية وتفهيم
وقول ابن القاسم في المدونة مقدم	كلام الله تعالى واحاديث الرسول
على قول غيره فيها وفي غيرها الى	صلى الله عليه وسلم
آخر ما اصلوا	٨٠ الفرق بين المتقدمين والمتأخرين
٨٩ قول المحقق العلامة المقرئ والامام	في طالب العلم
الباجي لا يجوز اتباع ظاهر نص	٨٠ تقسيم اهل العلم في زمن المؤلف
الامام مع مخالفة لاصول الشريعة	الى طائفتين وبيان اوصافهما بما يجوز
قاعدة في انه لا يجوز رد الاحاديث	القلب وضيق الصدر وتدمع العين
الى المذهب على وجه ينقص من بهجتها	الله واما اليه راجعون
ويذهب بالثقة بظاهرها الخ	٨٢ بيان ان الفروع لاحد لها ينتهى اليه
٨٩ قاعدة لا يجوز التمسك للمذاهب	ابدا
بالاكتساب للاتصار بوضع	٨٢ شكوى المؤلف من علماء عصره
الحجاج وتقريرها على الطرق	٨٣ نصيحة المؤلف بانه ينبغي للانسان
الجدلية الخ	ان يحفظ السنن والاحكام المنصوصة
٩١ جواب الامام مالك لمن قال رأيت	في القرءان على لسان سيد ولد عدنان
٩١ كلام الجنيد رحمه الله تعالى رئيس	٧٤ بيان ان السنن والقرءان هما اصل
الصوفة	الرأي والعمارة عليه وليس الرأي

صفحة	صفحة
العلماء في الطاعة الواجبة على الامة	٩١ كلام سهل بن عبد الله التستري
١٠٩ عمل الفقهاء المقلدين إذا وقفوا على ضد مذهب امامهم	٩٢ كلام الامام الشيبلى في التصوف
١١٢ كلام صاحب قوت القلوب ان من محبة الرسول ﷺ ايتارسته على الرأى والمعقول	٩٢ كلام ابن عطاء الله السكندرى في حكمه
١١٣ ﴿المقصد الرابع﴾ في ذكر ما نقل عن ناصر السنة احمد ابن حنبل وما لا صحابه من الخوض على العمل بالسنة والكتاب المنزل	٩٢ كلام القرافى في كتابه الفروق في المقتضى
١١٥ فان الامام احمد رحمه الله شديد الكراهة لتصنيف الكتب وفقواه مبنية على خمسة اصول	٩٤ كلام الامام الحافظ ابى عمر بن عبد البر في كتابه - الكافى
١١٥ احد الاصول الذى بني عليه الامام احمد فقواه	٩٥ كلام الامام الاعدل ابى القاسم سلون بن على الكنانى في وثائقه
١١٦ الاصل الثانى ١١٧ الاصل الثالث	٩٦ بيان ما المراد بالمقلد في كلام العلماء
١١٧ الاصل الرابع ١١٨ الاصل الخامس	٩٦ تفسير ابن رشد للمقلد
١١٩ التقليد المسمى عنه مقسم ثلاثة اقسام	٩٨ كلام الخطاب على خليل
١٢١ الخاتمة ح	٩٨ نور الدين السهورى
في ابطال شبه المقلدين والجواب عمه او ردوه على المتبعين اهل الاهواء	٩٨ الاجبورى والحرشى
١٢١ مناظرة جرت بين مقلد معاند وصاحب حجة متفاد للحق	٩٨ « الشيخ ابى الحسين في شرحه على رسالة ابن ابي زيد
١٢٥ ابراد اسألة على كل من قلد واحدا من الناس دون غيره ومضى تبلغ خمسة والخمسين سؤالاً واجوبتها	٩٩ كلام الهيثم بن جميل
١٣١ احتجاج المقلدين وروهن ما احتجوا به ورد ذلك بحجج صحيحة وادلة قوية	٩٩ « ابن وهب المالكي
١٢٢ فصل في جواز الفتوى بالآثار	١٠٠ ﴿المقصد الثالث﴾ فيما قاله عالم قریش محمد بن ادريس الشافعى وما لا صحابه من الكلام الشافعى من العلم
١٢٥ خاتمة بفوائد تتعلق بالفتوى	١٠٠ كلام الامام الشافعى في السنة والاخذ بها وهو كلام تيسر يكتب بماء الذهب
١٢٧ ترجمة المؤلف	١٠٢ كان الشافعى رحمه الله يكتب مذاهب اهل الكوفة ولم يخالفهم الا فيما قويت حجة عنده وضعت حجة الكوفيين فيه
	١٠٤ مذهب الشافعى اذا صح الحديث اخذ به وعمل بمقتضاه
	١٠٨ كلام العز بن عبد السلام سلطان

